2023

مجلة جامعة العقبة للتكنولوجيا للدراسات و البحوث

Journal of Aqaba University of technology for Research and Studies

Volume 2, Issue 2

ISSN:
5365-2790

مجلة جامعة العقبة للتكنولوجيا للدراسات و البحوث

Journal of Aqaba University of technology for Research and Studies

Volume 2, Issue 2

2023

Editor- in- Chief

Dr. Mohammad Al Wardat

Editorial Board:

Dr. Hayel Ababneh

Al Bayt University

Dr. Ghazi Al Weshah

Al-Balqa Applied University

Dr. Madhar Attiat

Al-Balqa Applied University

Dr. Asmahan Al Taher

Aqaba University of Technology

Advisory board

Prof. Ahmad Abushouk

Qatar University

Prof. Thomas Efferth

Johannes Gutenburg University

Prof. Abdulrahim Abu-Husayn

American university of Beirut

Dr. Lamia Hayat

Kuwait University

Prof. Mamdouh AlKanani

Mansoura University

Prof. Bushra Al Akash

University of Sharja

Prof. Paola Sinibaldi

University of Rome Tor Vergata

Prof. Suhail Saban

King Saud University

Dr. Kholoud Al- Samerrai

Al- Nahrain University

Dr. Mustafa Shalaby

Cairo university

Prof. Osama Youssef

Cairo University

Prof. Calogero Foti

University of Rome Tor Vergata

Dr. Khalid Shneikat

Al Balqa Applied University

Dr Ghalib Arabiat

Al Balqa Applied University

Dr Majed Al Khayat

Al Balqa Applied University

قائمة الأبحاث

الرقم	البحث	المؤلف	رقم الصفحة
1	التداعيات السياسية والإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي The political and economic repercussions of Britain's exit from the European Union	د. محمود الكركي	1
2	شرط الاستعجال في وقف تنفيذ القرار الإداري "دراسة مقارنة" The political and economic repercussions of Britain's exit from the European Union	د. وصفي محمود الخريسات	16
3	أثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية (محافظة العقبة أنموذجاً) The Impact of Digital Media in Enhancing the Tourism Promotion Process for The Hashemite Kingdom of Jordan (Aqaba Governorate as a Model)	د. وسام حسين علي الزعبي	42
4	تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني في مدينة الكرك Applications of geographic information in urban planning in the city (GIS) systems of Karak	ليالي عصر الشواهين	81
5	الحوكمة الإلكترونية للقضاء الأردني والاجراءات القضائية "دراسة تحليلية" Electronic governance of the Jordanian judiciary and judicial procedures "An analytical study"	د. وصفي محمود الخريسات د.أحمد دخيل الطراونة د. إبراهيم محمد النوافلة	98

التداعيات السياسية والإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

The political and economic repercussions of Britain's exit from the European Union

محمود محمد الكركي

malkaraki@aut.edu.jo

جامعة العقبة للتكنولوجيا

الملخص :

يأتي هذا البحث لبيان أهم الأسباب التي أدت إلى إنسحاب بريطانيا من الأتحاد الأوروبي، وتحليل أهم التداعيات السياسية الأمنية والإقتصادية التي إنعكست نتيجة هذا الإنسحاب على بريطانيا. ويغطي هذا البحث الفتره الزمنيه الممتده من صيف لعام 2016 ولغاية العام 2023 أي بعد مرور عام على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، حيث أجرت بريطانيا استفتاء لشعبها لتحديد الموقف من البقاء أو الانسحاب من الاتحاد الاوروبي بعمليه اطلق عليها "البريكست".

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بشكل رئيسي في هذا البحث، حيث ان هذا المنهج يعمل على تحديد خصائص ظاهرة معينه ويصف طبيعتها ويحدد العلاقه ما بين المتغيرات والإتجاهات والأسباب التي تدور حول مشكلة معينه.

وقد توصّل البحث إلى أبرز التداعيات السياسية والإقتصادية والأمنية سواء تلك التي ظهرت بشكل مباشر، أو تلك التي قد تظهر في المستقبل القريب.

Abstract:

This research explains the most important reasons that led to Britain's withdrawal from the European Union and analyzes the most important security and economic political repercussions that were reflected as a result of this withdrawal on Britain. This research covers the period from the summer of 2016 to the year 2023, a year after Britain left the European Union, where Britain conducted a referendum for its people to determine the

position on staying or withdrawing from the European Union with an operation called 'Brexit'.

The descriptive analytical approach was mainly adopted in this research, as this approach works to determine the characteristics of a specific phenomenon and describe its nature and define the relationship between the variables, directions, and causes that revolve around a specific problem.

The research has come to the most prominent political, economic, and security repercussions, whether they appeared directly, or those that may appear shortly.

مقدمة

جاءت عملية انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي والتي عرفت بالبريكست تنفيذاً للوعود التي قطعها رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون خلال حملته الانتخابيه البرلمانيه في عام 2015 والمتمثله بإجراء استفتاء ديمقراطي حول موقف الشعب من الرغبه في البقاء أو الخروج من الاتحاد الاوروبي، الشيء الذي كان يعني الكثير ويلبي مطالب معارضي الاتحاد الاوروبي وسياساته من البريطانيين.

وفي صيف العام 2016 توجه البريطانيون الى صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الاتحاد الاوروبي، وقد شارك في هذا الاستفتاء ما يقارب (46.501.241) مليون ناخب، وجاءت النتائج تصب في مصلحة الراغبين في الخروج من الإتحاد الأوروبي بنسبة 51.9% مقابل 48.1% تؤيد البقاء في عضويته. **(Walker, 2018)**

ومع بداية العام 2021 بدأت بريطانيا عهداً جديداً تمثّل في إتمام عملية إنفصالها رسمياً عن الإتحاد الأوروبي، وتوقفت عن تطبيق قواعده، وبدأت في تطبيق إجراءات جديدة ترتبط بالسفر، والتجارة، والهجرة، والتعاون الأمني.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أن إنسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي حمل طياته مجموعه من التساؤلات والابعاد والتداعيات التي نتجت عن هذا الانسحاب وانعكست على بريطانيا نفسها وعلى الاتحاد الاوروبي على الجانب الاخر.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث العلمية من خلال السعي الى إبراز أهم الأسباب التي إرتكزت عليها بريطانيا في عملية إنسحابها من الإتحاد الأوروبي، وكذلك تحليل أهم التداعيات التي ترتبت على ذلك فمن الناحيه العلميه سنسرد في هذا البحث معلومات حديثة ومعاصرة لتحليلها الى الجوانب المختلفه من الأسباب والتداعيات وما ترتّب على ذلك بعد خروج بريطانيا من عضوية الإتحاد.

أهداف البحث:

تسعى الدراسه الى تحقيق مجموعه من الاهداف ومن ابرزها :

- بيان أهم الأسباب التي أدت إلى إنسحاب بريطانيا من الأتحاد الأوروبي .
- تحليل أهم التداعيات السياسية الأمنية والإقتصادية التي إنعكست نتيجة هذا الإنسحاب على بريطانيا.

الإطار الزماني والمكاني:

يغطي هذا البحث الفتره الزمنيه الممتده من صيف لعام 2016 ولغاية العام 2023 أي بعد مرور عام على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، حيث أجرت بريطانيا استفتاء لشعبها لتحديد الموقف من البقاء أو الانسحاب من الاتحاد الاوروبي بعمليه اطلق عليها "البريكست"، ومن ناحية الاطار المكاني تختص الدراسة بالحيز الجغرافي للاتحاد الاوروبي والمملكة المتحدة (بريطانيا ,اسكتلندا ,ايرلندا ,ايرلندا الشماليه).

فرضيات البحث:

لكون فرضيات البحث بمثابة إجابة مسبقة بالإثبات أو النفي تتضح من خلال خطوات الدراسة، تنطلق دراستنا من الفرض التالي: أن بريطانيا تعتبر العصب الرئيس للإتحاد الاوروبي وذلك لقوتها الاقتصادية ولكونها إحدى الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن، ولها أهميه كبرى بالنسبة للإتحاد الأوروبي, ولخروجها تداعيات وإنعكاسات سياسية وأمنية وإقتصادية ستؤثر سلباً عليها.

هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين على النحو التالي:

المبحث الأول: الأسباب التي دفعت بريطانيا للخروج من الإتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: التداعيات الداخلية والخارجية للخروج من الإتحاد الأوروبي على بريطانيا.

منهجية البحث:

للبحث في موضوع هذا البحث والاجابه على التساؤلات التي يطرحها سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بشكل رئيسي حيث ان هذا المنهج يعمل على تحديد خصائص ظاهرة معينه ويصف طبيعتها ويحدد العلاقه ما بين المتغيرات والإتجاهات والأسباب التي تدور حول مشكلة معينه كما أنه يُعنى بدراسة الدول من حيث تركيبة المجتمعات والأقسام السياسية والموقع الجغرافي والتضاريس, وهذا سيساهم في تحليل ووصف الأسباب والتداعيات التي نتجت وإنعكست على بريطانيا عقب انسحابها من الاتحاد الاوروبي .

لا بُد من الاشاره ايضاً إلى إستخدام المنهج التاريخي التحليلي والذي يركز على حدث تاريخي معين وقت حدوثه، والحكم عليه من خلال الظروف التي وقع خلالها مع محاولة الإجابه على تساؤلات تتعلق به حول ماذا حدث, ولماذا حدث وماذا ترتب على حدوثه وكيف يربط ذلك الحاضر بالمستقبل .

المبحث الأول: الأسباب التي دفعت بريطانيا للخروج من الإتحاد الأوروبي

يمكن القول أن من أهم الأسباب التي قادت الاستفتاء للوقوف في جانب الخروج من الاتحاد الاوروبي تلك المتعلقه بالسيادة والأمن والهجرة والإقتصاد والتبادل التجاري وما يترتب من رسوم على عضوية الأتحاد.

كانت الفكره الرائجة بنظر البعض إلى بريطانيا على أنها دوله قد لاتنتمي الى أوروبا ودولها , بل هي أقرب الى الولايات المتحده الأميركيه لما يجمعها من لغه وثقافه سائده (*Opinium,2013*) وتمتلك بريطانيا مكانه مميزه في الاتحاد الاوروبي

تمنحها نفوذاً داخل هذا الاتحاد، وبالنظر الى موضوع خروجها فإن ذلك قد يمكنها من بناء علاقات تعاونيه مع مؤسسات دولية أكبر ويعطيها المجال ايضاً في العوده الى إحياء العادات والتقاليد البريطانية القديمة.

وبالنظر إلى مفهوم السيادة كأحد أهم الأسباب التي قادت للإنسحاب من عضوية الأتحاد نجد أن العلاقه بين دول الإتحاد الأوروبي تقوم على الإعتماد المتبادل, وتعتبر كل دوله من دول الإتحاد الأوروبي دوله ذات سيادة وتتفاوض مع كافة دول الإتحاد على هذا الأساس، ولكن هذه السياده تعتبر سيادة خاضعه لمجموعة من العوامل الخارجيه التي تحكم تصرفات كل بلد, وتتبع هذه العوامل من التفاعلات الإجتماعيه والإقتصادية والسياسية التي قام عليها الإتحاد، مما يعني أن هذه الدول تمتلك سيادة محكومه لما يمليه عليها الاتحاد الاوروبي في معظم الاوقات.

وأصبح الأمر راسخاً لدى البريطانيين بأن تأثير بلادهم حال خروجهم من الإتحاد الأوروبي سيكون أكثر تاثيراً، وتعالت الأصوات المطالبة بضرورة إعطاء القوة للقوانين الوطنية البريطانية في وجه القوانين الإتحادية، ورفض كافة التشريعات الأوروربية التي تتعارض مع تشريعات دول المملكة المتحدة، وذلك إيماناً منهم بأن هذه التشريعات بعيدة كل البعد عن التشريعات الديمقراطية، حيث تمتلك المفوضية الأوروبية غير المنتخبة صلاحيات وضع مشاريع قوانين البرلمان الأوروربي المنتخب من قبل الشعوب.

وقد دعا العديد من المواطنين البريطانيين إلى التصويت بالخروج من الإتحاد الأوروبي لأّنه باعتقادهم قّيد بريطانيا بالعديد من القوانين واللوائح، إضافة إلى دفع المليارت سنويا كرسوم العضوية بحكم أّنّ الإتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسوماً على الدول الأعضاء كّلّ حسب قوته الاقتصادية وتعافيه (ناصر،2021) لكن بريطانيا التي اعتمدت سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها كانت تتذمر دائما من الرسوم الأوروبية التي تثقل كاهل خزينتها التي يجب عليها دفع ما يقارب 50 مليون جنيه إسترليني يوميا، فيرى مناصرو الإنسحاب بأنه يمكن تخصيص تلك المبالغ المالية للمجالات الأخرى كالصحة والتعليم (الخليج،2021).

وكان لصعود اليمين المتطرف في اوروبا دوراً في الخروج من الإتحاد، فوسط أزمة المهاجرين والنمو الإقتصادي البطيء وتزايد خيبة الأمل في الإتحاد الأوروبي حققت أحزاب اليمين المتزايد عددها في البلدان الأوروبية مكاسب إنتخابية، فبالنسبة لهذه

الأحزاب يُعتبر مزيج أزمة منطقة اليورو مع موجة اللاجئين في أوروبا قد خلق الظروف المثالية للوصول إلى الحكم و تتصف هذه الأحزاب بعدائها لفكرة الإتحاد الأوروبي واللاجئين.(سفيان،2020،ص125)

وإلى جانب ما سبق كان الهاجس الأمني من أهم دوافع الخروج، فكان لعجز الدول الأوروبية عن معالجة أزمتي الهجرة واللاجئين بدءً من خريف العام 2015، و ما تبعه من زيادة في الهجمات الأرهابية، دفعت المواطن البريطاني إلى التفكير في أن الإنفصال عن الإتحاد الأوروبي سيوقف إتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله، الأمر الذي سيحدّ من حركة المواطنين الأوروربين ، ومن ثم يحول دون مجيء الإرهابيين إلى بريطانيا.

كما تعتبر الهجرة من أهم شكاوى بريطانيا الرئيسية وأحد الأسباب التي جعلت عددا كبيراً من البريطانيين يدعم الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي، حيث ترتبط إحدى المخاوف الرئيسية للحكومة البريطانية بالهجرة المتزايدة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لا سيما من أوروبا الشرقية والجنوبية، فيشكّل المهاجرون ضغطاً على الخدمات العامة المتعلقة بالصحة والتعليم والموصلات مما يؤثر على نوعيتها و مدى سهولة ولوج البريطانيين إليها، هذا إلى جانب المنافسة الملحوظة في سوق العمل التي أصبح يعاني منها المواطنون الأصليون للمملكة المتحدة في مواجهة قلة تكلفة العمالة الأجنبية بالبلد ، حيث أصبحت المنافسة شديدة على مختلف الوظائف. (بعيور و بودريعة، 2021، ص39)

وعلى الجانب الإقتصادي فقد شكّل الاتحاد الأوروبي عبئاً على الاقتصاد البريطاني، حيث يتم تخصيص مبلغ ضخم من المال للإنفاق في السياسات الزارعية المشتركة مثلاً، بسبب البيروقراطية في مؤسسات الاتحاد الأوروبي يعتقد البعض أن البقاء ضمن الإتحاد الأوروبي هو مسألة غير حيوية لاقتصاد المملكة المتحدة، فعند النظر إلى الفرص التجارية لبريطانيا نجدها أكثر شمولية مع العالم، فالخروج من الإتحاد الأوروبي سوف يسمح لها بإتخاذ القرارارت المستقلة اللازمة لتحسين التجارة الثنائية مع دول البريكس مثلاً وغيرها من الدول و هذا سيؤدي إلى تعزيزالعلاقات السياسية مع هذه الدول. (هاشم، 2017، ص44)

وواجه الإتحاد الأوروبي تهديدات وأزمات مالية وإقتصادية عانت منها بعض دول الإتحاد في منطقة اليورو، الأمر الذي عزز من رغبة معسكر الخروج في فصل أنفسهم عن القيود الأوروبية خاصة وأن بريطانيا وعلى الرغم من أنها ليست عضو في منطقة اليورو إلا أنها عانت من عدوى الأزمات المصرفية والديون السيادية (2010–2012) بسبب علاقاتها التجارية و الإقتصادية والمالية القوية مع الدول الأعضاء في منظقة اليورو، ففشل الإتحاد الأوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل في البنك المركزي الأوروبي في حل معضلات هيكلية للإقتصاديات الأوروبية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولاً إلى الفائدة السلبية و عدم التمكن من الوصول إلى أهداف نمو أسعار المستهلكين(التضخم) إلى مستويات 2% جعل الجميع أمام إستحقاق المساءلة من قبل مجتمعاتها (لولاشي، 2021،ص835)

المبحث الثاني: التداعيات الداخلية والخارجية للخروج من الإتحاد الأوروبي على بريطانيا.

ولّد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي مجموعة من التداعيات السياسية والأمنية والإقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وسنتناول في هذه المطلب أهم هذه التداعيات.

المطلب الأول: التداعيات السياسية والأمنية.

جاءت تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وإنعكاساتها في عدّة جوانب كان أهمه تلك التي حملت الطابع السياسي و الأمني، وسنذكر في هذا المطلب أهم هذه التداعيات و هي :

1- تراجع التأثير الدولي لبريطانيا :

قد يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حسب ما يراه البعض إلى خسارة وزنها على المستوى الدولي و تراجع تأثيرها و مكانتها في الشؤون الدولية، و يظهر ذلك من خلال(خميس والطيار،2021):

- الدور الفعال الذي تقوم به بريطانيا في اطار الإتحاد الأوروبي في مكافحة الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

- الدور الذي تلعبه بريطانيا كأحد الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وقيامها بدور المتحدث بإسم أوروبا، لذا من المتوقع أن يؤول هذا الدور إلى فرنسا بعد مغادرة المملكة المتحدة للإتحاد الأوروبي.
- الموقف المعارض الذي تتبناه بريطانيا حيال روسيا على خلفية أزمة ضم شبه جزيرة القرم، فبريطانيا هي الداعم الرئيسي لتوقيع العقوبات ضد موسكو، من المتوقع أن يتغير موقف الاتحاد حيال روسيا بما قد لا يتفق و التوجه البريطاني و لن يكون لها من الآن فصاعدا تأثير عليه .

ويمكن القول بأن هذا سيجعل لبريطانيا وضعاً خاصاً أقلّ تأثيراً من وجودها ضمن دول الإتحاد، و يتطلّب منها ذلك إعادة النظر في ملفات مختلفة من أهمها علميات الدفاع المشترك والعلاقات الخارجية، وتوجهاتها الإستراتيجية، فخيار الخروج يترتب عليه دوراً غير فعال أو شبه منعدم في صنع السياسة الأوروبية.

2- وحدة بريطانيا و موقف أسكتلندا و الحدود مع إيرلندا

أثار الخروج من الإتحاد الأوروبي الإنقسام في مختلف أنحاء المجتمع البريطاني، فبدأت رغبات الأسكتلنديون تظهر في إجراء إستفتاء للإنفصال عن المملكة المتحدة، وعلى الجانب الآخر برزت قضية الحدود ما بين إيرلندا الو إيرلندا الشمالية، لتعود للواجهة من جديد.

وقد أكّدت رئيسة الوزارء الاسكتلندية ستورجون أن خروج بريطانيا تم ضد إردة الاسكتلنديين الذين عارضوا ذلك خلال استفتاء 2016بنسبة 62%، وقد أعربت عن تصميمها على إجراء استفتاء جديد يهدف إلى استقلال بلادها، ولكن مثل هذا القرار يعود إلى رئيس الوزارء البريطاني بوريس جونسون الذي يرفض بشدة، وباعتبارها عضوا مستقلاً عن الاتحاد الأوروبي ستكون اسكتلندا شريكا جديدا، حيث يمكنها بناء جسور اقتصادية مع دوله لتعود بالفائدة على الطرفين، وأيضا جسور لتسهيل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة . وأكدت ستورجون عن استفادة بلادها خلال مدة ما يقارب من 50 عاما من عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير من "الحريات الأربع" للسوق الموحدة بما في ذلك حرية النقل، وانه سيتم تقييد حق مواطنيها في العمل والد ارسة بالاتحاد بعدانسحاب بريطانيا منه و هو ما يرفضه قطعا الاسكتلنديون الذين صوتوا بالبقاء. (بعيور و بودريعة، 2021، ص75)

و على الجانب الإيرلندي، فقد رأت غالبية الأحزاب ضرورة القيام بحملات معارضة للخروج، حيث أن بلادهم ستكون أكثر خسارةً من بريطانيا نفسها، حال الخروج من الإتحاد الأوروربي

وقد بدأت مجموعات شعبية في ايرلندا الشمالية عقب استفتاء التصويت بنعم لإنسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بالمطالبة باستفتاء حول انضمامها إلى الجمهورية الايرلندية جنوبا، الأمر الذي قد يعيد إحياء الصراع التاريخي في الإقليم التابع لبريطانيا، كما تفاقمت حدة الموقف في ايرلندا على اعتبار أن الخروج من الاتحاد يستدعي عودة الحدود الصلبة مع ايرلندا الشمالية ، بإعتبارها تابعة للمملكة المتحدة والجمهورية الايرلندية دولة مستقلة عضو في الاتحاد الأوروبي، مما يقّيّد حرية الحركة للآلاف من السكان بين الشطرين (جمهورية ايرلندا من جهة وايرلندا الشمالية من جهة)، ويعيد مشاعر الاستياء من واقع تقسيمي مفروض خصوصا لدى الجالية الكاثوليكية (ذات النزعة الاستقلالية) في المقاطعة الشمالية . (Watt,2016)

3- الحدود وحرية الحركة والسيادة

سوف تزيد بريطانيا بخروجها من الإتحاد الأوروبي سيادتها على حدودها، فإذا كانت في السابق تفرض وثيقة هوية تثبت إنتماء الشخص إلى بلد من الإتحاد الأوروبي، فإن بريطانيا بخروجها من الإتحاد من المحتمل أن تفرض تأشيرة على من يريد الدخول إليها بغرض السياحة أو العمل، الأمر الذي بدوره قد يعرَض أكثر من ثلاثة ملايين أوروبي يعيشون في بريطانيا أمام شروط و إجراءات جديدة للوجود في هذا البلد، و سيتم التعامل بالمثل بحيث سيكون البريطانيون بحاجة إلى تأشيرة للإنتقال من بلدهم إلى أي بلد أوروبي. (جديد، 2016، ص111).

المطلب الثاني : التداعيات الإقتصادية.

نظراً للإرتباط الوثيق ما بين علمي السياسة والإقتصاد على الرغم من إستقلالية كل منهما كعلم مستقل بحدّ ذاته، الإ أن كلاهما يمتلك تأثيراً على الآخر، وبعد أن قمنا في هذا البحث بتحليل التداعيات السياسة فسنقوم في هذا المطلب بالحديث عن أهم التداعيات الإقتصادية التي رافقت ذلك.

1- الجنية الإسترليني وإنخفاض في سعر الصرف

من أبرز التداعيات التي ظهرت فور الخروج فقدان الجنية الإسترليني 10% من قيمته في يوم واحد، حيث إنخفض الجنية الإسترليني إلى أدنى مستوياته في 30 عام، وفي هذا الإطار يؤدي إنخفاض الجنية البريطاني إلى زيادة سعر الواردات بشكل ميكانيكي، و هو ما يترجم إلى إرتفاع في أسعار السلع الإستهلاكية أي إدخال التضخّم المستورد، و تجاوز معدّل التضخم 2% الذي حدّده بنك إنجلترا، حيث بلغ في سنة 2018 نسبة 4.2% بعدد أن كان 2.7% في عام 2017، وبالمقابل فإن معدّل التضخم منخفض في منطقة اليورو. (لولاشي، 2021، ص841)

2- التجارة

يحتمل أن تقل الأنشطة التجارية والمالية (الخدمات المالية) بصفة كبيرة من خلال فقدان حقوق جوازات السفر على مستوى الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن يكون لتراجع التجارة والأنشطة المالية تأثير سلبي على إقتصاد بريطانيا، كما أن فقدان التدفقات الرأسمالية من شانه أن يعقّد جهود بريطانيا لتمويل عجز الحساب الجاري لديها.(علة، 2018، ص365)

وبخروجها من الإتحاد فقد فقدت المملكة المتحدة كافة الإمتيازات التي تمتعت بها في فترة العضوية الكاملة و المتعلقة بالتعرفة الجمركية، وحركة دخول السلع والبضائع، وكذلك أصبحت كافة إتفاقيات التبادل التجاري مع دول الإتحاد بمثابة المنتهية والموقفه عن التنفيذ، الأمر الذي حذا بها لتوقيع إتفاقية تبادل ثنائية مع كل دولة من دول الإتحاد منفردة سعياً للحصول على إمتيازات ما قبل الإنسحاب.

3- الإستثمارات الأجنبية

يؤثر الخروج من الإتحاد الأوروبي سلباً على بريطانيا، ويرى محللون إقتصاديون أن أسباب تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر قد يعود إلى عدّة أسباب أهمها : (الهاشم، 2017)

- أولاً: أن المملكة المتحدة بمفردها لن تكون منصة تصدير جذابة للشركات متعددة الجنسيات لأنها لا تتحمل تكاليف كبيرة محتملة من التعريفات الجمركية وغير الجمركية عند التصدير إلى بقية دول الإتحاد الأوروبي.
- ثانياً: لدى الشركات متعددة الجنسيات إجراءات التوريد المعقدة والعديد من تكاليف التنسيق بينالمقر الرئيسي والفروع المحلية، وهذا من شأنه أن يكون اكثر صعوبة إذا غادرت المملكة المتحدة الإتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال، فإن نقل الموظفين بين الشركات سيطون أكثر صعوبة مع وجود ضوابط الهجدة الأكثر صرامة.
- ثالثاً: عدم اليقين بشأن شكل ترتيبات التجارة المستقبلية بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي سيميل لكبح الإستثمار الأجنبيي المباشر.

4- الناتج القومي و معدل دخل الفرد

يعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عاملا مباشرا يخلّ بتوازنها الاقتصادي والمالي من خلال تراجع الأرباح الاقتصادية التي توفرها امتيازات إنضمامها إلى السوق الأوروبية الموحدة، وفقدان مزايا منطقة التبادل الحر بإنخفاض حجم تبادلاتها التجارية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو الدول التي وقعت معه اتفاقيات تجارية بسبب خضوع صادراتها إلى الرسوم الجمركية، مما سيؤدي في مرحلة أولى و ممكن على مدى طويل إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي والفردي البريطاني، إضافة إلى عدم استفادتها مما يوفره الاندماج الاقتصادي من فرص تنقل رؤوس الأموال وارتفاع حجم الاستثمار المباشر ، وما له من أهمية في تمويل الاقتصاد البريطاني من خلال السعي لتغطية عجز الميزان التجاري وتوفير السيولة للإدارات العمومية للبلد. (تمرابط،2017، ص442)

و يرى هذا البحث بأن خروج بريطانيا سيؤثر سلباً في مجالات إقتصادية أخرى، ومن أهمها مجالات الطاقة، والنقل، وقطاع الطيران، وما يرافق ذلك من إرتفاع في الأسعار، حيث شهدت مثل هذه القطاعات تراجعاً واضحاً خلال فترة قصيرة بعد الخروج ، مما إنعكس على الإقتصاد القومي لبريطانيا.

الخاتمة

يعود خرج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لمجموعة من الأسباب التي تم ذكرها في بداية هذا البحث كالسيادة وتضارب التشريعات البريطانية والأوروبية والهجرة والهاجس الأمني وغيرها، وعلى الرغم مما كان يتمتع به الإتحاد الأوروبي من تماسك و إندماج ووحدة كأكبر وأنجح التكتلات الإقليمية على مستوى العالم، إلا أن بريطانيا التي تعتبر صاحبة الثقل السياسي و التاريخي والإقتصادي قررت التخلي عن عضويتها في الإتحاد والخروج منه.

ويترتب على عملية الخروج مجموعة من التداعيات السياسية والإقتصادية والأمنية سواء تلك التي ظهرت بشكل مباشر، أو تلك التي ستظهر في المستقبل القريب، فبريطانيا بخروجها من الإتحاد الأوروبي تفقد جزءاً من تأثيرها على المستوى الأوروبي و ربما يتراجع أداؤها على الصعيد الدولي.

و لابُدّ من الإشارة إلى إحتمالية أن تواجه بريطانيا مخاطر مختلفة قد تؤثّر في وحدتها، فالإصرار من قبل أسكتلندا وإيرلندا على الإنفصال سيؤدي إلى تفكك المملكة المتحدة، و لن ينعكس هذا الأمر على بريطانيا لوحدها، بل إنه قد يولّد مطالبات من دول أخرى يكون تأثير خروجها من الإتحاد سلباً على بنية و تركيب الإتحاد الأوروبي الذي قد يضعف و يتفكك نتيجة لذلك.

ونرى في هذا البحث أن بريطانيا على الصعيد السياسي قد تضع نُصب عينيها الأولويات و القضايا الداخلية المرتبطة بالإنفصال والتفكك الذي قد يصيب بعض أجزائها، وقضايا العمّال والبطالة، مما يعني تجنّبها عدداً من القضايا الدولية التي

لن ينتج عن تدخلها فيها إلا خسارة مزيد من الوقت والموارد في غير وجه أولوياتها، مما يعني مواقف إنعزاليه أكثر مما كانت عليه وقت وجودها في الإتحاد الأوروبي.

كم أن خروج بريطانيا سيؤثر سلباً في مجالات إقتصادية متعددة، ومن أهمها مجالات الطاقة، والنقل، وقطاع الطيران، وما يرافق ذلك من إرتفاع في الأسعار، حيث شهدت مثل هذه القطاعات تراجعاً واضحاً خلال فترة قصيرة بعد الخروج ، مما إنعكس على الإقتصاد القومي لبريطانيا.

قائمة المراجع :

- بعيور، فاطمة و بودريعة، مريم، **الإتحاد الأوروبي وإنسحاب بريطانيا التحديات الراهنة**، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى جميل، 2021.

- تمرابط، إيمان ،**رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017 .

- جديد، سلوى، **تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية، مرط الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، العدد 206 ، 2016.

- الخليج اونلاين: **8 أسباب دفعت بريطانيا للإنفصال عن الإتحاد الأوروبي**، 2021 متوفر من خلال الرابط: http://alkhaleejonline.net

- خميس، أحمد و الطيار، محمد ، **بريطانيا والبريكست الخشن– التداعيات المستقبلية**، جامعة حلوان، 2021، متوفر من خلال الرابط:

https://esalexu.journals.ekb.eg/article_138008_5742093434b707a97b9c77b7b5225c10.pdf

- علة، محمد، **الآثار الإقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي02/34 جامعة الجلفة، 2018.

- لولاشي، ليلى، التداعيات **الإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة ، المجلد 6، العدد2، 2021.

- ناصر، أحمد ،**حكاية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كلها**، موقع إلكتروني– بوست عربي،2021، متوفر من خلال الرابط :

http://www.huffpostarabi.com/ahmednasser/post12438b10712346.html

- نوار جليل هاشم، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : دراسة في الأسباب و التداعيات**، *المستقبل العربي*،مج 40، ع 461،2017.

- ***In or Out? Britain's Future in Europe***, *Research carried out by Opinium Research for Lansons Public Affairs and Cambre Associates in association with City of London Corporation, 2013.*

- *Walker, N ,* ***Brexit timeline: events leading to the UK exit from European,*** *UK house of the commons Library, 2018.*

- *Watt, Nichols,* ***Northern Ireland would face Difficulties from Brexit****, Gardine, 2016.*

شرط الاستعجال في وقف تنفيذ القرار الإداري

"دراسة مقارنة"

The condition of Urgency in Stay the Execution of the Administrative Decision

"A comparative study"

وصفي محمود الخريسات

wkhraisat@aut.edu.jo

جامعة العقبة للتكنولوجيا

الملخص:

تهدف الدراسة الى البحث في حالة وجود حالة الاستعجال، باعتبارها الشرط الاساس من شروط طلب وقف التنفيذ الموضوعية، وكله ذلك ضمن اطار تحقيق المصلحة العامة المتمثلة بأن القرار الإداري المفترض فيه قرينة السلامة والمشروعية، ولكن هناك حالات يؤدي تنفيذ القرار الإداري إلى حدوث نتائج لا يحمد عقباها، ولا يمكن تداركها عند الحكم بإلغاء القرار الإداري، ولأجل هذا منح المشرع الإداري الحق للأفراد طلب وقف التنفيذ بشروط معينة من أهمها توافر شرط الاستعجال.

لقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن للوقوف على ماهية شرط الاستعجال وتطبيقاته في التشريع والقضاء الإداري الأردني والمقارن في مصر، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: وجوب توافر شرط الاستعجال لإيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه بالإلغاء إلى حين البث في جوهر النزاع، وهي دعوى استثنائية في مقابل، ما تتمتع به الإدارة من امتيازات في تنفيذ قراراتها تنفيذاً مباشراً تجاه الافراد، ونتمنى على مشرعنا الاردني تحديد المعايير التي يجب على القاضي الاداري التقيد بها عند النظر في حالة الاستعجال لعدم وجود نص يحكم صلاحية القاضي التقديرية في القضاء بوجود حالة استعجال أم لا.

الكلمات المفتاحية: القرار الإداري، وقف التنفيذ، شرط الاستعجال، المحكمة الإدارية، القضاء الإداري.

Abstract:

The study aims to investigate the existence of a state of urgency, as it is the basic condition of the objective conditions for requesting a stay of execution, and all this is within the framework of achieving the public interest represented in the fact that the administrative decision is supposed to have a presumption of safety and legality, but there are cases that lead to the implementation of the administrative decision to the occurrence of unimaginable consequences. , and it cannot be remedied when ruling to cancel the administrative decision, and for this reason the administrative legislator granted individuals the right to request a stay of execution under certain conditions, the most important of which is the availability of the urgency condition.

The researcher followed the comparative, analytical descriptive approach to find out what the urgency clause is and its applications in Jordanian and comparative legislation and administrative judiciary in Egypt. On the other hand, the privileges that the administration enjoys in implementing its decisions directly towards individuals, and we hope that our Jordanian legislator defines the criteria that the administrative judge must adhere to when considering a case of urgency because there is no text governing the discretionary power of the judge in judging whether there is a case of urgency or not.

Keywords: Administrative Decision, Stay Execution, Urgency clause, Administrative Court, Administrative Judiciary.

المقدمة :

إن القاعدة العامة تقتضي نفاذ القرارات الإدارية وانتاجها لآثارها القانونية منذ تاريخ صدورها في مواجهة الإدارة، ولا تكون حجة على الأفراد إلا من تاريخ علمهم بها بإحدى الطرق المقررة قانوناً، لكن استثناءً عن هذه القاعدة: يوقف تنفيذ القرارات الإدارية في حالة أن توافرت الشروط الشكلية والموضوعية التي تمكن القضاء من إصدار قرار بوقف تنفيذها.

فطلب وقف تنفيذ القرارات الإدارية هو إجراء مستعجل وقائي مؤقت، يهدف إلى حماية مصالح عاجلة لا تحتمل الانتظار وسد الثغرة التي يفتحها تنفيذها، وهي استحالة إعادة الحال إلى ما كان عليه، ومنع إنتاج قرارات إدارية غير مشروعة لآثارها القانونية، فتجنباً للآثار القانونية الضّارة التي قد تلحق الضرر بمصلحة الافراد جراء تطبيقها بحقهم أُوجد الاستثناء من القاعدة العامة.

ومسألة وقف تنفيذ القرارات الإدارية لها شروط منها: شكلية متمثلة بشرط اقتران طلب وقف تنفيذ القرار بطلب الالغاء، وشروط موضوعية متمثلة بشرط الجدية وشرط الاستعجال **موضوع هذه الدراسة،** وأضاف المشرع الأردني شرط الكفالة وهي كتعويض للإدارة في حال كانت دعوى الطاعن غير محقة.

موضوع الدراسة

يتمثل موضوع الدراسة البحث في حالة شرط الاستعجال لوقف تنفيذ القرارات الإدارية، حيث يعد شرط الضرر والذي يسمى في القضاء الإداري بشرط الاستعجال الركن الأساس لتطبيق طلب وقف التنفيذ، فأشار المشرع الأردني في المادة (6/أ) من قانون القضاء الإداري رقم 27 لسنة 2014 بالنص على عبارة " **إذا رأت أن نتائج تنفيذه قد يتعذر تداركها** " والتي تشير الى موضوع الدراسة**(شرط الاستعجال)**.

فالمقصود بالعبارة أن شرط الاستعجال يتمثل بالضرر الذي يلحق بالطاعن جراء تطبيق الادارة لقرارها الإداري، فيدور تنفيذها وجوداً وعدماً من حيث الموضوع على مدى توافر ركن الاستعجال، بحيث يترتب على تنفيذ القرار الإداري نتائج يتعذر تداركها لاحقاً، ولا تحتمل الانتظار لحين الفصل بدعوى الإلغاء، ويكون هذا الاستثناء الممنوح للقضاء الإداري بإعطاءه صلاحية التدخل باصدار قرار مؤقت بوقف تنفيذه وفق شروط معينة وبأضيق الحالات.

تساؤلات الدراسة

تتمثل تساؤلات الدراسة والتي سيتم الاجابة عليها لاحقاً بالآتي:

- ماهو طبيعة شرط الاستعجال الذي يسمح للقاضي الإداري بإصدار قرار وقف تنفيذ القرارات الإدارية؟
- ما هي طبيعة السلطة التقديرية الممنوحة للقاضي الإداري لتحديد توافر حالة الاستعجال؟
- ما هي المعايير التي يتتبعها القاضي الإداري لتحديد شرط الاستعجال في طلبات وقف التنفيذ؟

- ماهي الاثار المترتبة عند الاخذ بشرط الاستعجال كركن لوقف التنفيذ ؟
- ماهو موقف القضاء الاردني والقضاء المقارن من شرط الاستعجال؟

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة بتحديد ماهية الاستعجال لوقف تنفيذ القرار الإداري، وما مدى السلطة التقديرية الممنوحة للقاضي الإداري لتحديد هل هناك حالة تستدعي وجود الاستعجال أم لا؟.

إن الاصل العام وحسب القاعدة العامة المتمثلة **بالاثر الغير واقف للطعن بالالغاء** هو نفاذه القرارات الإدارية وسريانها من تاريخ صدورها إلى أن تبطلها الإدارة بنفسها أو تسحبها، أو يقضي القضاء بإلغائها، والمفترض فيها قرينة السلامة والمشروعية، وهي تتسم بصبغة الالزام والنفاذ مالم تكن معلقة على شرط أو مضافة للمستقبل، ويُلزم الافراد بتطبيقها, والحكمة من ذلك دوام واستمرار نشاط الإدارة الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وعدم تعطيله.

لكن استثناء على ذلك وجدت حالة طلب وقف تنفيذ القرارات الإدارية، والتي تبررها أن تكون هناك ضرر وضرورة ملحة تدعو لطلب وقف التنفيذ، فتعد مسألة اثبات وقوع ضرر أو حالة يتعذر تداركها على الطاعن من القرار الإداري المنفذ عليه بوجود الضوابط والشروط لمثل هذه الحالة مسألة صعبة، وتحتاج الى البحث في المعايير التي يسلكها القاضي الإداري عند تحديده وقبوله لطلب وقف التنفيذ ومدى اقتناعه بوجود حالة الاستعجال، باعتبارها الشرط الاساس من شروط طلب وقف التنفيذ الموضوعية، ولتحقيق التوازن بين المصلحة العامة وبين مصلحة الطاعن طالب وقف التنفيذه من جهة اخرى.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان شرط الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار الإداري والوارد في نصوص قانون القضاء الإداري الأردني وتطبيقاته في القضاء الإداري والمقارن، وبيان كيفية معالجة القضاء الإداري لهذه المسألة بقبول أو رفض طلبات وقف التنفيذ المقدمة من الطاعن جراء تعرضه للضرر إلى غاية الفصل في دعوى الإلغاء، وذلك لان وقف تنفيذ القرار الإداري هو استثناء من الأصل – يتعين على القاضي الإداري استظهار ركن الاستعجال في الأسباب التي يبنى عليها الحكم بوقف التنفيذ.

منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة الإشكالية المطروحة وللاحاطة بالأهداف الرئيسية للدارسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي، والمنهج المقارن بصفة ثانوية كلما تطلب الأمر ذلك للمقارنة بين موقف المشرع والقضاء الإداري الأردني وموقف المشرع والقضاء الإداري المصري.

مصطلحات الدراسة :

القرار الإداري: عرف الفقه والقضاء الإداريين القرار الإداري بتعريفات متعدده وإن اختلفت في بعض ألفاظها لكنها حملت المعنى نفسها، وهو"عمل قانوني نهائي صارد بالإرادة المنفردة والملزمة لجهة الإدارة العامة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة وفي الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني" (بسيوني، 2007)، (عدل عليا أردنية، 2008/75).

دعوى الالغاء: "دعوى قضائية تقوم على مخاصمة القرار الإداري يرفعها صاحب المصلحة إلى القضاء الإداري يطلب فيها إعدام قرار إداري صدر مخالفاً للقانون" (كنعان ، 2009).

وقف تنفيذ القرار الإداري: هو طلب مستعجل يتقدم به المتضرر من القرار الإداري طالباً من القاضي الإداري وقف تنفيذه إلى حين الفصل في موضوع دعوى الإلغاء تفادياً لما يتنج من آثار تنفيذه التي قد يتعذر تداركها مع الاستمرار في تنفيذ القرار (عبد الباسط ، 1997).

تقسيم الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة على مبحثين: خصصنا **المبحث الأول** لبيان ماهية شرط الاستعجال، وفي **المبحث الثاني** تناولنا تطبيقات القضاء الإداري لشرط الاستعجال، ثم انتهينا بخاتمة تضمنت النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: ماهية شرط الاستعجال

تكمن مهمة القضاء الإداري وخصوصاً المستعجل في منع ضرر مؤكد قد يتعذر تداركه أو إصلاحه، والاستعجال ينشأ من طبيعة الحق المطلوب صيانته ومن الظروف المحيطة به، وإن دعوى إلغاء القرار الإداري لا تؤدي الى وقف تنفيذ القرار

الإداري، وانما يبقى نفاذاً بحق المخاطبين به، الا أنه يملك صاحب الشأن أن يقدم طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه، فإذا قُبل الطعن تصدر المحكمة قراراً بوقف التنفيذ ستناداً لحالة الاستعجال، التي هي استجابته لمقتضيات العجلة ودفع الضرر، فهي استجابة فنية قانونية لهذه الظروف الملحة التي لا تتحمل التأخير.

ولقبول الطعن بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري هنالك مجموعة من الشروط الواجب توافرها فيه حتى يحقق الغاية منه، فأشار المشرع الأردني في المادة (6) من قانون القضاءالإداري الاردني رقم (27) لسنة 2014 لهذه الشروط الشكلية والموضوعية وهي:

1.الشرط الشكلي، ويفهم من نص المادة(6/ب): "يجوز تقديم الطلب المستعجل عند تقديم الدعوى أو بعد مباشرة النظر فيها, وتنظر المحكمة الإدارية في الطلب المستعجل تدقيقاً الا اذا رأت خلاف ذلك". حيث يفهم منه أنه وقت تقديم طلب وقف تنفيذ القرار الإداري يكون ابتداءً مع دعوى الألغاء أو اثناء نظرها.

2. الشروط الموضوعية:

أ- شرط الجدية، حيث يشترط ان يستند طلب وقف تنفيذ القرار الإداري الى اسباب جدية.

ب- شرط الاستعجال، ويفهم من نص المادة(6/أ): وهو شرط توفر حالة الاستعجال وهو ما سيتم الحديث عنه بالتفصيل لاحقاَ خلال هذه الدراسة.

جـ- شرط الكفالة، ويفهم من نص المادة(6/ج): "للمحكمة الإدارية ان تلزم طالب اتخاذ الاجراء المستعجل بتقديم كفالة تقرر مقدارها وشروطها لمصلحة من ترى المحكمة الإدارية ان عطلاً وضرراً قد يلحق به اذا ظهر أن طالب وقف التنفيذ لم يكن محقاً في دعواه سواء بصورة كلية او جزئية."

المطلب الاول : مفهوم شرط الاستعجال

لم يعرف المشرع لفظ الاستعجال، وإنما اكتفى بتعيين نوع الدعاوى التي يرتب عليها حكماً هذه الصفة، فأشار المشرع الأردني لشرط الاستعجال في المادة (6/أ) من قانون القضاءالإداري: أ. تختص المحكمة الإدارية بالنظر في الطلبات المتعلقة بالأمور المستعجلة التي تقدم إليها بشأن الطعون والدعاوى الداخلة في اختصاصها بما في ذلك وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً إذا رأت أن نتائج تنفيذه قد يتعذر تداركها.

أولاً: التعريف اللغوي لكلمة الاستعجال.

اِستعجال : مصدر اِستَعجَلَ أي فعل الشَّيءَ قبل أوانه. واستعجلَ يستعجل، استعجالاً، فهو مستعجِل. وحالة مستعجِلة: أي طارئة لا تقبل التَّأجيل. واستعجل الأمرَ: عجِله؛ طلب حدوثه بسرعة (عمر، 2008) (ابن منظور، 1970).

ثانياً: التعريف الفقهي لحالة الاستعجال.

ذهب جانب من الفقه الإداري إلى توضيح المقصود بحالة الاستعجال بأنه: "يعبر عن هذا الشرط بعبارة "بأن نتائج تنفيذه قد يتعذر تداركها.." ويتمثل هذا الشرط في ضرورة توافر حالة الاستعجال, بمعنى أنه يتطلب لوقف تنفيذ القرار محل الطعن بالالغاء أن تكون نتائج التنفيذ يتعذر تداركها فيما لو قضي بإلغاء القرار"(كنعان، 2009)، فالاستعجال هو الضرورة التي لا تحتمل التأخير أو أنه الخطر المباشر الذي لا يكفي في دفعه رفع الدعوى بالطريق المعتاد(فهمي، 2012).

وذهب جانب أخر إلى القول: بأن الاستعجال يوجد في كل حالة يؤدي فيها التأخير في الاجراء المؤقت إلى عرض مصالح احد الخصوم للضرر أو إلى فوات الملصحة وضياع الحق زيادة عن زوال المعالم، وهو الضرورة الداعية إلى اتخاذ الاجراء المؤقت المطلوب قبل أن تصبح غير قابة للاصلاح (شهيوب، 2005).

ثالثاً: تعريف الإجتهاد القضائي لحالة الاستعجال.

إزدادت أهمية القضاء الإداري المستعجل في المسائل التى يخشى عليها من فوات الوقت مع تزايد وتوسع نشاط الإدارة وكثرة المنازعات الإدارية، والاستعجال هو المبرر الأول والركن الإساسي لاختصاص القضاء الإداري المستعجل بطلب وقف تنفيذ القرارات الإدارية.

فقضت المحكمة الإدارية العليا المصرية في الطعن رقم 6013 لسنة 43ق جلسة 2003/2/1 في توضيح المقصود بشرط الاستعجال:"هو حالة نابعة من طبيعة المركز القانوني المطلوب حمايته على وجه الاستعجال, وماهية الإجراء المطلوب للمحافظة عليه, حيث إنه لا يوجد فى القانون قرار إداري مستعجل وقرار إداري غير مستعجل، ومن ثم فإن الاستعجال حالة مرنة, غير جامدة أو ثابتة, ويتم استظهارها من ظروف كل دعوى على حدة، وبأن مؤدى ركن الاستعجال أن يكون من شأن تنفيذ القرار المطعون فيه أن يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها باعتبارها الشرط الاساس من شروط طلب وقف التنفيذ الموضوعية.

أما في القضاء الإداري الأردني فالمتتبع لأحكام محاكم القضاء الإداري سيجد أنها تتبع نهج واحد يتمثل في إقرارها لوقف التنفيذ أو رفضه دون مناقشة شروطه، ومبادئه وأحكامه، وكل ما تفعله هو تكرار النص القانوني، وعدم الخوض في تعليل ومناقشة مفهوم شرط الاستعجال، ومن الاحكام ما قضت به المحكمة الإدارية بالحكم رقم 2022/28 تاريخ 2022/12/19 بقولها: وباستعراض الأوراق يتبيّن أن شرط وقف تنفيذ القرار الإداري المشكو منه (محل الطعن) غير متوافر وفقاً لأحكام المادة 6/ أ من قانون القضاء الإداري رقم (27) لسنة 2014 والتي تنص على: تختص المحكمة الإدارية ..... بما في ذلك وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً إذا رأت أن نتائج تنفيذه قد يتعذر تداركها، مما يتعين عليه رد الطلب.

ومما تقدم يرى الباحث أن هذه التعريفات وغيرها تشكل الاطار العام لمفهوم الاستعجال، ومع عدم وجود تعريف لصفة الاستعجال بحد ذاتها، انما جاءت لوصف حالة تكون قد صبغت عليها صفة الاستعجال من خلال حالة النزاع المطروحة أمام القاضي الإداري.

لكن يثار التساؤل حول المقصود بعبارة " إذا رأت أن نتائج تنفيذه قد يتعذر تداركها".

في توضيح هذه العبارة يرى الباحث أن هناك نتائج يستحيل أو يمتنع معها اصلاحها عيناً إذا تم تنفيذ القرار الإداري، وذلك بإعادة ما كان الى ما كان عليه من نفس النوع والجنس، وهذا خاضع لتقدير القاضي الإداري فيما يراه حالة يتعذر تدارك نتائجها أم لا (الطماوي 2015).

وكذلك هناك نتائج يتعذر اصلاحها بالتعويض عنها مادياً بالقرارات الإدارية التي يترتب على تنفيذها ازالة أو فناء ما يتعلق بها بالنسبة لطالب التنفيذ، مثلا ما يتعلق بذكريات الأسرة أو الهيئة التي ولدوا أو عاشوا فيها كهدم المنزل أو فناء القطع الفنية أو التاريخية والتي يتعذر ايجاد مثيلاً لها أو النتائج التي يمتنع قانوناً اصلاحها(بسيوني، 2007), وهذا يتطلب توافر حالة الإستعجال لوقف تنفيذ القرار الإداري، ومثالاً على ذلك: قرار الحرمان طالب من دخول الامتحان أو ما شابه كل ذلك وغيره (بسيوني، 2007).

المطلب الثاني : شروط توفر شرط الاستعجال لوقف تنفيذ القرار الإداري

يشترط ابتداءً لقبول طلب وقف تنفيذ القرار الإداري امام محاكم القضاء الإداري شرط أولي مفترض، يتمثل في ضرورة تتحقق اقتران دعوى إلغاء القرار الإداري بطلب وقف تنفيذ، ومن ثم لا يجوز قبول طلب وقف التنفيذ إذا قدم مستقلاً عن طلب

الإلغاء(الجمل، 1986)، وعليه أن يكون القرار المطعون فيه قراراً إدارياً نهائياً وفقاً لما حددته نص المادة (5/أ) من قانون القضاء الإداري الأردني، وأن يستوفي كافة الشروط والأركان المتطلبة لقبول دعوى الإلغاء.

يضاف لما تقدم، أن يكون القرار الإداري النهائي مما يجوز طلب وقف تنفيذه، لوجود قرارات لا يجوز وقف تنفيذها أو الطعن فيها وفقاً لما حددتها الماده (5/د) من قانون القضاء الإداري الاردني وهي: اعمال السيادة.

والمتتبع لنصوص قانون القضاء الإداري الأردني يلاحظ أنه لم يحدد القرارات الإدارية التي لا يجوز طلب وقف تنفيذها، وعليه تكون كافة القرارات الإدارية النهائية يجوز طلب وقف تنفيذها باستثناء القرارات التي حُددت بنص قانوني خاص كاعمال السيادة، والقرارات التي لا يتصور وقف تنفيذها بطبيعتها كالقرار المنعدم الغير مرتب لأي اثر، والقرارات السلبية أو الضمنية الاّ في الحالات المعينة، والقرارات الصادرة عن هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل.

اما فيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها بحالة الاستعجال لاعتبارها شرطاً لوقف تنفيذ القرار الإداري النهائي(الجبوري، 1999، كنعان، 2009) فهي كما يلي:

1. وجود حالة يتعذر تدارك نتائجها تتطلب دخل القاضي وفقاً للقانون لتأمين حماية عاجلة للمركز القانوني لطالب وقف التنفيذ، وهذه الحماية لا تحتمل التأخير أو تنتظر لحين الفصل في الدعوى الموضوعية.

2. لابد من بقاء هذه الحالة قائمة الى حين الفصل في الدعوى، فإذا ما زالت قبل الحكم بالدعوى فقد زال الركن اللازم للحكم بوقف التنفيذ حتى وان كان ركن الجدية ثابتاً.

3. أن لا يكون القرار المطلوب وقف تنفيذه قد تم تنفيذه فعلاً، وبالتالي لو تم تنفيذ القرار المطلوب وقف تنفيذه فإنه يستنفذ غرضه ويصبح طلب الوقف عديم الجدوى, ومن ثم يحكم القاضي برفضه.

وفي ذلك قضت المحكمة الإدارية العليا المصرية في الطعن رقم 6140 لسنة 48 ق.ع جلسة 2003/5/3 "إذا انتهت آثار القرار، أو انحسرت أو ابتسرت، سواء بانتهاء مدة سريانه أو باتخاذ الإدارة قراراً مضاداً، فلا يسوغ التصدي بالفصل في طلب وقف التنفيذ، لانتفاء جدوى الحكم في هذه الحالة، فالحكم الذي يقضي في طلب وقف التنفيذ استقلالاً، بعد انتهاء آثار القرار، يكون وارداً على غير محل، الأمر الذي يكون من المتعين معه، رفض طلب وقف التنفيذ".

واستقرت احكام القضاء الإداري المصري في الطعن رقم 1701 لسنة 46 ق.ع جلسة 2002/7/2 على " توافر قرينة قانونية على توافر حالة الاستعجال دائماً في القرار الذي يتضمن أي مساس أو انتقاص لحق من الحقوق الدستورية، يتمثل به وفيه ركن الاستعجال، وعلّه ذلك أن الامانة التي تطوق عنق قاض المشروعية تلزمه بالذود عن الحقوق الدستورية المقرره للمواطنين حتى يتحقق صدقاً ويتوافر حقاً للمشروعية أن تقوم ولسيادة القانون أن تصان".

المطلب الثالث: اهمية شرط الاستعجال لقبول طلب وقف تنفيذ القرار الإداري

تكمن أهمية وجود شرط الاستعجال كركن اساس لقبول طلب وقف تنفيذ القرار الإداري في أن المشرع الإداري نص صراحة على إختصاص القاضي الإداري بالنظر في الطلبات المستعجلة دون المساس بالدعوى الإدارية الاصلية، وليست وصفاً من قبل الخصوم أو اتفاقهم يتم إسباغه على طلباتهم في الدعوى وفي ذلك قضت المحكمة الإدارية العليا المصرية، الطعن رقم 6013لسنة 43ق.ع جلسة2003/2/1 " وعليه فإن صدور قرار المحكمة الإدارية المستعجل بوقف تنفيذ القرار الإداري هو حكم مؤقت لا يُنهي النزاع على خلاف القرار الصادر عن دعوى الالغاء الذي يتسم بأنه نهائي".

يضاف لما تقدم أن درجة التقاضي في الأردن على درجتين وبالتالي للمحكمة الإدارية عدم التقيّد بوقف التنفيذ، ولها التراجع عنه عند النظر في طلب الإلغاء، إلا أن هذا الحكم هو حكم قطعي من ناحية – حكم بات في طلب الإستعجال– لانه حسم النزاع فى جزء منه، وهو حكم قابل للطعن بالإستئناف أمام المحكمة الإدارية الأعلى درجة من ناحية أخرى وفقاً لنص المادة (1/أ/29) من قانون القضاء الإداري الأردني.

وإعمالاً للقواعد القانونية التي تحكم القضاء الإداري الإستعجالي وأهميته، يلجأ الإفراد له للمحافظة على حقوقهم وحمايتها باتباع إجراءات تتميز بالسرعة، ولن يتأتى لهم ذلك إلا بوجود إجراءات قضائية استعجالية تحمي مركزهم القانوني اتجاه الإدارة ولو بصفة مؤقتة، فيلجأ الطاعن إلى أي إجراء يراه ضرورياً لحين الفصل النهائي في القضية المطروحة على قاضي الموضوع، لوقف حالة يتعذر تدارك نتائجها(الزعبي، 1999), كأن يصدر قرار بهدم منزل....إلخ وفي هذا المعنى قضت المحكمه الإدارية العليا المصرية بالطعن رقم 1714 لسنة 44ق جلسة 2004/10/30.

كما تكمن اهمية شرط الاستعجال في أنه لا يتصور وجود حالة استعجال الاّ لامر يستحيل الاستمرار معه بتنفيذ القرار الإداري، فعندما يصدر القرار الإداري فإنه يسعى لتحقيق الغايات التي حددها له المشرع تحقيقاّ للنفع العام أو الصالح العام، فالاصل فيه ان يصدر سليماً وعلى المتضرر أن يثبت العكس والقضاء الفيصل النهائي (الجمل، 1986).

ويرى الباحث أن إجراء وقف التنفيذ بتوافر حالة الإستعجال هو تنفيذاً لإرادة المشرع الإداري في خلق التوازن المضاد للطابع الغير الموقف للطعن في القرار الإداري، فيساهم في تكريس دعائم القانون، ويضمن مشروعية الأعمال الإدارية حتى وان كان هذا إجراء مؤقت، مما يزيد من أهميته وفائدته.

المطلب الرابع: الاثار التي يصعب تدارك نتائجها بحالة الإستعجال بوقف التنفيذ

إن وقف تنفيذ القرار الإداري يستوجب وجود أسباب واقعية ملحة يستلهم منها الوقف وجوده، وهو ما يعرف بالضرر الذي لا يمكن جبره أو إصلاحه، وهو من أبرز صور الاستعجال التي تستوجب المسارعة بالالتجاء إلى القضاء لتفادي الخطر قبل فوات الأوان، ويكون الضرر صعب الإصلاح بأن ينتج عن تنفيذ القرار الإداري نتائج لا يمكن محوها سواء عن طريق الإلغاء أو عن طريق التعويض المالي، فيملك القاضي بناءً على سلطته التقديرية تحديد أن كانت هذه الآثار ترتب حالة يصعب تدارك نتائجها أم لا، لكي يصدر قراره بوقف التنفيذ مؤقتاً لحين البت بدعوى الالغاء(فهمي، 2012).

ولبيان مضمون الاثار التي يصعب تدارك نتائجها، يرى الباحث أن الإستعجال يتوافر في كل حالة يقصد فيها منع ضرر مؤكد قد يتعذر تعويضه أو إصلاحه وإستمراره لحين الفضل في الدعوى الاصلية، وفقاً لنص المادة (20) من قانون مجلس الدولة المصري، والمادة (6/أ) من قانون القضاء الإداري الأردني.

واوضحت المحكمة الإدارية العليا المصرية في حيثيات حكمها رقم 11723 لسنة 49ق جلسة 2014/8/31 حالة الاستعجال والقصد من الحكم بوقف التنفيذ بقولها: "ومما لا شك فيه أنه في مجال وقف التنفيذ يتعين استمرار ركن الاستعجال حتى تاريخ الفصل في النزاع، ذلك أن القصد من الحكم بوقف التنفيذ هو النتائج التى يتعذر تداركها فيما لو تم تنفيذ القرار المطعون فيه, فإذا انقضت تلك النتائج بأن زالت حالة الاستعجال فقد طلب وقف التنفيذ أحد ركنيه, ويتعين الحكم برفضه".

وحتى تكون الاثار يصعب تدارك نتائجها يرى الباحث أن هذه الاثار جاءت تنفيذاً لقرار إداري ونتج عنه ضرراً جسيماً، صعب الإصلاح، ولا يمكن محو نتائجه عن طريق الإلغاء أو التعويض المالي، والتالي تحقق الأثار المادية فتشكل ضرراً جسيماً لا

يمكن تداركه لارتباطه أما بزوال عين الشي كهدم منزل أو بعنصر الزمان كفوات موعد امتحان الثانوية العامة أو الفصل الدراسي، أو طرد الإجنبي وترحيله، فينتج عنه صعوبة اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل التنفيذ عن طريق الإلغاء أو التعويض المالي باعتباره ضرراً لا يمكن تقديره مادياً بمال يدفع كتعويض للمتضرر عنه مهما بلغ مقداره (إسماعيل،1993).

كما يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه اثراً نقدياً (التعويض المالي) إذا مضت الادارة قدماً في تنفيذ قراراتها بالرغم من الطعن فيها قضائياً، فيتم ذلك على مسؤوليتها، وتعرض نفسها للتعويض النقدي عن الأضرار المادية أو الأدبية في حالة الغاء هذه القرارات والحكم عليها بدعوى التعويض، وفي ذلك ما ذهبت إليه المحكمة الادارية العليا المصرية بالطعن رقم 99 لسنة 25 ق جلسة 1970 بقولها: "أن الأضرار سواء كانت المادية أو الأدبية قد تلحق بالمدعي يمكن جبرها عن طريق التعويض فيما إذا الغي القرار موضوعاً وكان للتعويض ما يبرره".

ويرى الباحث أن فكرة الاكتفاء بشرط الاستعجال أو تخلفه كحالة واحدة توقف تنفيذ القرار الإداري تتطلب استمرار ركن الاستعجال حتى تاريخ الفصل في النزاع، وبالمقابل عدم توافرها واستمرارها يعني عدم قبول طلب وقف التنفيذ.

المبحث الثاني: تطبيقات القضاء الإداري لشرط الاستعجال بوقف التنفيذ

إن تقدير شرط الإستعجال بوقف التنفيذ مسألة تقديرية للقاضي الإداري للحكم في طلب الوقف، فقد يتم الحكم بها بوقف التنفيذ لتوفر حالة الاستعجال، وفي حالات اخرى يرفض القضاء طلب وقف التنفيذ لعدم توافر حالة الاستعجال، وفي هذا وجد نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية لمعالجة بطء التقاضي أمام القضاء الإداري إذ لا تجدي دعوى الإلغاء بمفردها في حماية الأفراد عند حالة صدور قرار إداري، قد تترتب عليه أضراراً بحق الطاعن يتعذر تداركها والتعويض عنها لا يجدي (الفلاح، 2017).

وعليه ماهو المعيار المتبع عند نظر القضاء الإداري لتوافر شرط الاستعجال في طلب وقف النتفيذ؟ وماهي الاثار المترتبة عند الاخذ بشرط الاستعجال كركن لوقف التنفيذ؟ وماهو موقف القضاء الاردني والقضاء المقارن من شرط الاستعجال؟ جميع هذه الاسئلة المطروحة ستم الاجابه عليها فيما يلي:

المطلب الاول: المعايير المتبعة عند تطبيق شرط الاستعجال في القضاء الإداري

بمطالعة التطبيقات القضائية يجب أن يتقدم رافع الدعوى بطلب وقف تنفيذ القرار صراحة، فالوقف ليس الغاية في نفسه بل إجراء تمهيدي لوقف تنفيذ القرار، وهو متفرع من طلب الإلغاء، وللقاضي الإداري الصلاحية بتحديد وجود حالة الضرورة

(الاستعجال) من عدمها، فلا وجود لمعيار واحد، فلكل حالة ظروفها الخاصة بها وتحكمها، وقناعة القاضي الوجدانية وسلطته التقديرية بوزن البينات وتقدير وجود حالة تستدعي معها وقف تنفيذ القرار من عدمه.

والجدير بالذكر أن الإستعجال يعد أول الشروط المشتركة لكل الطلبات المستعجلة حيث ينظر القاضي الى الحالة المعروضة امامه فيحكم اما بوجود حالة استعجال ام لا، وتقدير القاضي يكون على الحالة التي يتعذر تدارك نتائجها وحسب، دون النظر الى اصل الدعوى الالغاء (عطية، 2018).

ويتعين على المحكمة وهي في سبيل الفصل في طلب وقف تنفيذ القرار الالتزام بكافة القيود المحيطة به عند فصلها في موضوع الدعوى، لأن ولايتها في نظر هذه الطلبات هي ولاية قضائية باعتبارها جزء من ولايتها في نظر دعوى الإلغاء (سامي، 2004)، وبالتالي فان نظرتها له يجب ان تكون نظرة اولية لا تتعرض فيها له الا بالقدر الذي يسمح لها بتكوين رأي في خصوص وقف التنفيذ دون أن يسبق قضاء الموضوع وتنتهي الى تكوين عقيده فيه (الطماوي، 2015).

عندما نتطرق للمعايير التي يستند اليها القاضي الإداري للبحث في توافر شرط الاستعجال فنجد أن الأصل المعمول به في نطاق الرقابة القضائية على مشروعية قرارات الإدارة أنه متى صدر قرار عن هذه الأخيرة انطوى على خرق لمبدأ المشروعية كان للمتضرر مباشرة دعوى الإلغاء بقصد تجنّب الآثار المتخلفة عن ذلك القرار، فيتضح مما سبق أن المعيار المتبع عند النظر في الطلب هو أن القاضي يقوم بعملية الرقابة القانونية على مشروعية القرارات الإدارية سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال الغاءها من حيث مطابقتها للقانون والمصلحة العامة (الطماوي 2015).

فالقاضي يقوم بتدقيق ظاهر الأوراق ومن الظروف المحيطة بالدعوى، وأن للطاعن مصلحة مباشرة في إقامة الدعوى وتحقق توافر ركن الاستعجال إلى حين البت الدعوى، والتأكد من وجود حق للطاعن يخشى ضياعه، مع عدم المساس بأصل طلب الالغاء عند الفصل فيه، وتُعتبر سلطة القاضي في وقف تنفيذ القرار مؤقتاً مشتقاً من سلطته بإلغائه وفرعاً منها ومردهما معاً وزن المحكمة للقرار بميزان المشروعية (الطماوي، 2015).

وساند الفقه الإداري الاجتهاد القضائي لتوضيح وتحديد بعض القرارات التي يتوافر في طلب وقف تنفيذها ركن الاستعجال والحالات التي ينتفي فيها هذا الركن (عطية، 1998)، ومن هذه القرارات التي يتوافر في طلب وقف تنفيذها ركن الاستعجال:

القرارات التي تمس الحريات والحقوق التي كفلها الدستور، والقرارات التي تمس مورد الرزق، والقرارات التي تمس سمعة شخص، والقرارات التي تمس المستقبل العلمي، والقرارات المتعلقة بشغل منصب موقوف بفترة زمنية محددة.

أما الحالات التي ينتفي فيها ركن الاستعجال فهي: زوال النتائج التي يتعذر تداركها أثناء الفصل في الطلب، وتنفيذ القرار المطعون فيه، والقرارات التي تمس حقوق مادية (عطية، 1998).

ومن المعايير التي رسّختها محكمة القضاء الإداري المصرية وهي بصدد فصل دعوى وقف تنفيذ قرار تحديد اقامة، انطلاقاً من تصور عام ضمنتها في حيثيات حكماها, أن الاستعجال يقوم على معايير ثلاثة لما يعتبر مستعجلاً من عدمه وهي: ألا تتأذى المصلحة العامة ايذاءً شديداً من وقف التنفيذ، وأن يتأذى طالب وقف التنفيذ ايذاءً شديداً في عمله وفي حياته الخاصة، والاّ يكون بإمكان طالب الوقف دفع النتائج الضارة التي تترتب على استمرار تنفيذ القرار بالوسائل القانونية المقررة (ابو العينين، 1996).

واستقرت احكام المحكمة الإدارية العليا المصرية في الطعن رقم 1701 لسنة 46 ق.ع جلسة 2002/7/2 على توافر قرينة قانونية تدل على حالة الاستعجال دائماً في القرار الذي يتضمن أي مساس أو انتقاص لحق من الحقوق الدستورية.

وأما في القضاء الإداري الأردني وبالرغم من السند التشريعي إلا أن أحكامه تسير على نهج واحد يتمثل في إقرارها لوقف التنفيذ أو رفضه دون مناقشة شروطه، ومبادئه وأحكامه، والمعايير التي يستند اليها القاضي الإداري للبحث في توافر شرط الاستعجال(العلوان، 2015)، وكل ما تفعله هو تكرار النص القانوني الوارد في المادة(6/أ) من قانون القضاء الإداري رقم 27 لسنة 2014.

ومن أحكام المحكمة الإدارية ما قضت به في الحكم رقم 381 لسنة 2019 تاريخ 2019/9/29 بقولها:" فإننا نجد وبالرجوع إلى المادة (6/أ) من قانون القضاء الإداري رقم (27 لسنة 2014) أن مناط اختصاص المحكمة الإدارية كمحكمة أمور مستعجلة، توافر الشروط المنصوص عليها في هذه المادة:

1. أن تكون المسألة من المسائل التي يخشى عليها فوات الوقت.
2. أن يؤدي تنفيذ القرار المطعون فيه إلى نتائج يصعب تداركها.
3. أن يكون الطلب المستعجل بشأن طعن أو دعوى داخلة ضمن اختصاص المحكمة الإدارية.

ولما كان هذا الطلب مقدم لدى محكمتنا تبعا للدعوى الإدارية رقم (381/2019) فان محكمتنا تعتبر مختصة في نظره وعليه،،، وحيث أن القضاء المستعجل يتطلب توافر الشروط المشار اليها أعلاه وهي أن يكون هناك خطر حقيقي محدق بالحق المراد المحافظة عليه والذي يستلزم درؤه بسرعة دون تأخير أو تأجيل، وأن يؤدي تنفيذ القرار المطعون فيه إلى نتائج يصعب تداركها، وأن لايمس القرار المستعجل موضوع الدعوى. وبفحص ظاهر البينة المقدمة في الطلب فإننا نجد أن شروط الطلب متوافرة فتقرر المحكمة وقف تنفيذ قرار اعلان الاضراب المفتوح مؤقتا إلى حين البت في الدعوى".

كما قضت المحكمة الإدارية العليا في الحكم رقم 2 لسنة 2022 تاريخ 2022/1/4 بقولها:" باستعراض الأوراق يتبيّن أن شرط وقف تنفيذ القرار الإداري (المشكو منه) محل الطعن غير متوافر وفقاً لأحكام المادة (6/أ) من قانون القضاء الإداري رقم (27) لسنة 2014 والتي تنص على (تختص المحكمة الإدارية ..... بما في ذلك وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً إذ رأت أن نتائج تنفيذه قد يتعذر تداركها) مما يتعين عليه رد الطلب".

المطلب الثاني: الاثار المترتبة على ارتباط شرط الاستعجال بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري وطلب إلغائه.

تكمن أهمية شرط الاستعجال في تقرير القضاء رفض كل طلب بوقف التنفيذ لا يتوافر فيه شرط الاستعجال، وبناءً عليه، إن الاثار المترتبة على تطبيق شرط الاستعجال وقبوله هي ذاتها الاثار المترتبة على قبول أو رفض طلب وقف التنفيذ، حسب ما تكونت القناعة لدى القاضي الاداري أن هذه الحالة تمثل حالة يتعذر تدارك نتائجها، ذلك أن قبول طلب الوقف قائم على قبول حالة الاستعجال فيه، فشرط الاستعجال هو الذي يربط بين طلب وقف التنفيذ وفكرة الاستعجال(بسيوني، 2007)، لذلك يشترط لقبول طلب وقف التنفيذ أن تكون الإدارة لم تنفذ قرارها بعد، فإذا نفذته لم يعد الطلب ذا موضوع ويتعين رفضه موضوعاً (الطماوي، 2015).

وكذلك لا يستطيع القاضي النظر في طلب وقف تنفيذ القرار الإداري، إذا حال دون نظره ابتداءً في طلب الإلغاء مانع قبول، كغياب المصلحة أو فوات الميعاد أو عدم التظلم مسبقاً من القرار إذا كان التظلم وجوبياً، إذ ينسحب عدم القبول هنا في الوقت نفسه تلقائياً على طلب الوقف(عكاشة، 2010).

يضاف لما تقدم، لا يستطيع القاضي النظر في طلب وقف التنفيذ في حال عدم بقاء طلب الإلغاء قائماً، إذ تنقضي الخصومة في طلب وقف التنفيذ تلقائياً بانقضاء خصومة الإلغاء لأي سبب، كحالة تنازل المدعي عن طلب الإلغاء، أيضاً، فإن ذلك

يستتبع التنازل عن طلب وقف التنفيذ وينسحب عليه، وكذلك في حالة زوال محل الخصومة كما في حالة إلغاء القرار أو سحبه من الإدارة، أو اسقاط الدعوى، وهذا ما يتضح من نص المادة(6/ د) من قانون القضاء الاداري الاردني: "إذا اسقطت الدعوى وفقاً لأحكام هذا القانون وكان قد صدر فيها قرار في طلب مستعجل ولم تجدد وفقاً لإحكام هذا القانون يعتبر قرار وقف التنفيذ في هذه الحالة ملغى حكماً".

يضاف لما تقدم، لا يستطيع القاضي النظر في طلب وقف التنفيذ إذا كان القرار محل طلب وقف التنفيذ والإلغاء من القرارات غير القابلة للإلغاء أو إذا كان القرار مستنداً إلى عقد إداري باستثناء القرارات الإدارية القابلة للانفصال عن العقد.

وأخيراً أن وقف التنفيذ وان كان يتم بحكم، إلا انه اجراءً وقتياً يظل معلق على نتيجة الحكم بطلب الالغاء, فيزول كل اثر للحكم اذا رفضت الدعوى موضوعياً ويصبح غير ذي موضوع اذا حكم بالغاء القرار الإداري (الطماوي، 2015).

يرى الباحث إلى أن انتفاء وصف الاستعجال على القرار الإداري يترتب عليه الحكم برفض طلب وقف التنفيذ، ولا ينسحب ذلك على دعوى الإلغاء بل يستمر القاضي بنظرها، وأن انقضاء حالة الضرورة من وراء النفاذ يزيل الحاجة لإستمرار الحكم بوقف التنفيذ، كما لو حكم بوقف تنفيذ قرار إداري يقضي بهدم موقع أثري، فقامت الإدارة بترميمه وإدراجه في قائمة الآثار التاريخية، فترتب عليه أن قرار وقف الهدم المطعون فيه في هذه الحالة اصبح ليس ضرورياً.

المطلب الثالث: حالة لزوم ارتباط شرطي الاستعجال والجدية في طلب وقف التنفيذ

نظمت التشريعات قبول طلب وقف تنفيذ القرارات الإدارية بتوفر شروط موضوعية مجتمعة معاً هي: شرط الاستعجال (تعذر تدارك نتائج القرار الإداري)، وشرط الجدية (المشروعية)، كما دأب القضاء الإداري على الفصل في طلبات وقف التنفيذ باشتراط توافر الشرطين معاً.

وعليه إن هذا الارتباط، هو ارتباط لزوم؛ بمعنى أنه لا يقضى بوقف التنفيذ إلا إذا اجتمع في الطلب شرطي الاستعجال والجدية معاً، على الرغم من أن القضاء الإداري هو المصدر المباشر للشروط الموضوعية للوقف والذي استوجب اجتماعهما معاً قبل أن تقنن بالنصوص (عبد الباسط، 1997).

وأشارت أحكام القضاء الإداري المصري صراحةً إلى ذلك، فقضت محكمة القضاء الإداري في الطعن رقم 1288 لسنة 21 ق جلسة 1968/02/06 أنه: "لا يغني للحكم بوقف التنفيذ توافر أحد الركنين دون توافر الآخر، بل يتعين لذلك توافر الركنين

معاً"، وأكدته في الطعن رقم 1982 لسنة 3 ق جلسة 1988/12/10 بقولها: "يتعين لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه...توافر ركني الجدية والاستعجال معاً، بحيث أنه إذا انقضى أحدهما، تعين الحكم برفض طلب وقف التنفيذ".

ومما تقدم يرى الباحث أنه ينتفي مناط وقف التنفيذ بغير حاجة للبحث في الشرط الآخر، بحيث انتفى شرط الاستعجال، تعين رفض طلب الوقف، دون ما حاجة إلى استظهار جدية، والعكس صحيح، فما دام قد انتفى أحد الشروط، لم تعد هناك قيمة لوجود الشرط الآخر، والبحث في مدى وجوده.

وتعقيباً على ما تقدم، إلا أنه إستثناءً يرى جانب من الفقه أنه يجوز الاكتفاء بتوافر شرط الاستعجال للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري، دون البحث في مدى توافر ركن الجدية (عبد الباسط، 1997)، إذا كان الضرر الناتج عن تنفيذ القرار وشيك الوقوع، لدرجة لا يتسع للمحكمة معها الوقت لبحث في مدى مشروعيته للتأكد من جدية الطلب، فللقاضي في هذه الحالة، أن يأمر بوقف تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه، إستناداً إلى ركن الاستعجال بمفرده، منه لدفع الضرر المحتمل وتمسكاً بإجراء وقتي يتمثل في وقف تنفيذ القرار(خليفة، 1999).

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة القضاء الإداري المصرية في هذا الشأن بالطعن رقم 947 لسنة 18ق جلسة 1964/06/09 بقولها: "أن تراخي جهة الإدارة في البت في موضوع تأدية نجل المدعي لامتحان الثانوية العامة هذا العام، إلى وقت وشيك قبل حلول موعد الامتحان بأيام معدودة، لا يترك أمام المحكمة إلا ميعاداً ضيقاً لا يتسع لتمكينها من بحث عناصر مشروعية أو عدم مشروعية القرار المطعون فيه"، ومع ذلك فإن الطرح السابق لم يعد له أي إعتبار، لأن القضاء بوقف التنفيذ يستلزم حكماً توافر شرطي الاستعجال وجدية الطلب معاً".

كذلك تجدر الإشارة إلى وجود طرح آخر يتعلق بشرط المصلحة العامة، أو عدم وجود وسيلة أخرى لحماية مصالح طالب الوقف، الذي أُسس على أساس المصلحة العامة التي لا يمكن تجاهلها، ما دام وقف التنفيذ يهدف إلى إيجاد التوازن المفقود بين المصالح العامة والخاصة (خليفة، 1999).

كذلك هذا الطرح لم يعد له أي إعتبار لعدة أمور أهمها: أن المصلحة العامة لا تكفي للقضاء بوقف التنفيذ، فلا بد من أن تتوافر في الطلب المقدم شروط مجتمعة معاً، بل يجب ألا يكون لوقف التنفيذ تأثير سلبي على المصلحة العامة، فإذا كان وقف التنفيذ، كنظام استثنائي، قصد به تحقيق توازن بين مصلحة الإدارة في نفاذ القرارات فور صدورها وبين مصلحة الأفراد المعنيين

كتوقي أضرار تصيبهم من جراء هذا التنفيذ، فيتعين ألا يكون في القضاء به، إهداراً للمصلحة العامة، والتي يكون تحقيقها هو غاية العمل الإداري بمعناه الشامل، فالقاعدة في هذا الشأن، أنه إذا ما تعارضت المصلحة العامة للدولة، التي هي مصلحة مجموع الأفراد، مع المصلحة الخاصة للمواطن، والتي يحققها وقف تنفيذ القرار الإداري، يجب ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وبالتالي الحكم بعدم قبول طلب وقف التنفيذ (خليفة، 1999).

وكذلك تختلط المصلحة مع شرط الضرر وأشار القضاء الإداري إلى أنه لا يتطلب توافر الضرر فقط، وإنما أن يكون من شأنه حمل اعتداء على المصلحة العامة (بسيوني، 2007).

وبالرغم من الإقبال الذي وجدته فكرة المصلحة العامة في العديد من القرارات القضائية إلا أن هذا الاتجاه وجد أمامه معارضي (بسيوني، 2007)، والحقيقة أن هذا الشرط لم يأت به المشرع، و لم يأت به الفقه، كما أن أحكام القضاء الإداري لم تستند عليه (عبد الباسط، 1997).

وأكد القضاء الإداري الأردني في العديد من أحكامه ومنها حكم المحكمة الإدارية العليا رقم 2015/70 تاريخ 2015/4/9 على أن قبول طلب وقف التنفيذ يستلزم حكماً توافر شرطي الاستعجال وجدية الطلب معاً، ذلك من مقتضى الطابع الاستثنائي لنظام الوقف الذي يستتبع تضييق نطاقه بقدر الضرورة المستدعية خروجاً على الأصل العام في الأثر غير الواقف للطعن، وتحقيقاً للتوازن الواجب بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، لأن تعذر تدارك نتائج تنفيذ القرار المطعون فيه (شرط الاستعجال) المعتد به في تقرير الوقف أساس الخشية منه بالتحديد رجحان زوال هذا القرار (شرط الجدية) واعتباره كأن لم يكن من تاريخ صدوره.

وبناءً على ما تقدم، يرى الباحث في أن لزوم اجتماع الشرطين معاً على هذا النحو لا يجعل لتقدم أيهما على الآخر في القضاء أي أهمية عملية، فلا يعني ذلك تدرجاً في الأهمية، وإن معناه أنه المدخل المباشر إلى طريق الوقف فقط، ولكن في النهاية لا انعكاس للتقدم أو التأخر على درجة أهمية كل من الشرطين، ولا أهمية لعملية للترتيب ما دام الوقف لا يمكن أن يقرر إلا بكليهما معاً.

المطلب الرابع: موقف القضاء الاردني والقضاء المقارن من شرط الاستعجال

كما ذكرنا سابقاً إن وجه الاستعجال المبرر في طلب وقف التنفيذ وفقاً للقانون هو أن يترتب على تنفيذ القرار الإداري نتائج

يتعذر تداركها، لذلك افترض القضاء الإداري أن احتمال هذا الخطر يكون متلازماً زمنياً بصفة دائمة مع القرار ذاته من يوم صدوره تبعاً لقابلية هذا القرار للتنفيذ بالطريق المباشر، ونتيجة لأن الامر بوقف التنفيذ مسألة تقديرية للقاضي الاداري وقد وجد حالات عديدة تم الحكم فيها بوقف التنفيذ, وفي المقابل هناك حالات اخرى رفض فيها القضاء الاداري الامر بوقف التنفيذ.

❖ **مسألة تقدير الاستعجال في طلب وقف التنفيذ من قبل القاضي الإداري وتطبيقاته**

إن تقرير توافر الاستعجال في طلب وقف التنفيذ، بما يؤدي إليه تنفيذ القرار من إحداث نتائج يتعذر تداركها، أمر متروك تقديره للقاضي في ضوء وقائع وظروف وملابسات الدعوى، وموقف المدعي نفسه من توقي تلك النتائج بوسائل مشروعة مباحة، فلا يتوافر الاستعجال إذا كان بإمكان الطاعن توقي النتائج التي يتعذر تداركها، والتي من شأن تنفيذ القرار إحداثها بواسطة الوسائل المقبولة العادية لهذا الطلب لا يعدو أن يكون طعناً في القرار المطلوب إلغاؤه(عكاشة، 2010).

إن التشدد هذا في قبول طلبات وقف التنفيذ، يرجع مرده إلى طبيعة إجراء وقف التنفيذ، باعتباره استثناء على الأصل، و المتمثل في الطابع التنفيذي للقرارات الإدارية منذ صدورها، وعليه فإن إعمال الاستثناء، لا يكون إلا في أضيق الحدود، وفي إطار ما يتمتع به القاضي من سلطة تقديرية فيما يتعلق بمدى توافر ركن الاستعجال، قد يتخذ القضاء الإداري من استمرار نفاذ القرار الإداري لفترة طويلة من الزمن، قرينة على أن النتائج المترتبة عليه، ليست من تلك التي يتعذر تداركها، و أن طول الفترة الزمنية التي يتحقق منها شرط الاستعجال، والخطر العاجل، مسألة تقديرية للقاضي، يتحسسها بخبرته حسب ظروف كل حالة على حدة.

هذا وقد نص المشرع المصري على هذا الأمر صراحة حيث نصت المادة (49) من قانون مجلس الدولة على أنه:"يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار الإداري، إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ يتعذر تداركها" والمشرع حين خول القضاء الإداري صلاحية وقف تنفيذ القرارات الإدارية المطعون فيها بالإلغاء، إنما استهدف توقي النتائج الخطيرة التي قد تترتب على تنفيذ هذه القرارات، مع الحرص في ذات الوقت على مبدأ قابلية القرارات الإدارية للتنفيذ رغم الطعن فيها بالإلغاء (خليفة، 1999).

والقول أن دور القاضي حاسم في المسألة، ومسؤوليته كبيرة في إحداث التوازن بين مصلحة الأفراد، والمصلحة العامة التي صدر القرار الإداري من أجلها، و هو الأصل لذلك فإن تقدير الإستعجال يتم على أساس كل حالة على حدى بمراعاة الوقائع

والظروف، إذ يختلف تقدير الإستعجال من قضية لأخرى لإختلاف الظرف المحيطه بكل قضية بكل قضية حتى ولو كان القرار أو التصرف مصدر الإعتداء واحد في هذه القضايا، ومع ذلك فإن شرط الإستعجال يحتل أهمية خاصة في أحكام القضاء الإداري بوصفه الشرط الموضوعي الأول الذي يسوغ الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه لتدارك ما قد يترتب على تنفيذه من أضرار (بسيوني، 2007).

وقد أيدته المحكمة الإدارية العليا الإردنية في العديد من أحكامها إذ تكتفي في حالة تأكيدها للقرار الصادر عن المحكمة الإدارية بخصوص وقف التنفيذ بتصديق قرار وقف التنفيذ المطعون فيه أمامها بعد رفض الطعن المقدم أمامها، فرددت في أحكامها " من استقراء نص المادة (6/أ) من قانون القضاء الإداري رقم 27 لسنة 2014 يتبين أنها اشترطت لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً أن ترى المحكمة أن نتائج تنفيذه قد يتعذر تداركه، فاذا وجدت ذلك في طلب وقف تنفيذ القرار ذلك حكمت بالقبول وإن لم تجد ردت الطعن".

ومما تقدم نلاحظ أن معيار تعذر تدارك النتائج في مجال وقف تنفيذ القرارات الإدارية، هو معيار مزدوج، لا تعمل آثاره باتجاه وحيد ناحية المصالح الخاصة، وإنما من زاوية المصلحة العامة، والأساس الذي يرتكز عليه هذا الاتجاه، يكمن في مبدأ علو المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتقتضى المصلحة العامة وجوب التنفيذ المباشر للقرارات الإدارية، لان فرصة الطاعن ليحصل على حكم بالوقف، تكون أكبر إذا كان من شأن تنفيذ القرار الإداري تعريض المصلحة العامة للخطر، وعلى عكس ذلك، يمكن أن يكون مآل طلب وقف التنفيذ، هو استناد القاضي إلى اعتبارات المصلحة العامة (منير، 1988).

❖ **تسبيب وتعليل الأحكام الصادرة بوقف تنفيذ القرارات الإدارية لتوافر شرط الاستعجال**

بمطالعة الاحكام القضائية الصادرة عن القضاء الإداري الأردني نجد أن سياسته سارت نحو عدم تسبيب وتعليل الأحكام الصادرة بوقف تنفيذ القرارات الإدارية فحالت دون إمكانية تحديد واستخلاص المفهوم القضائي بخصوص تحديد مفهوم شرط الاستعجال وكيفية تطبيقه على القرارات الإدارية والمبادئ والأسس التي يعتمدها في تقرير توافر شرط الاستعجال من عدمه، كما حالت أيضاً دون تحديد مسألة تقدير الإستعجال وتوافرها في طلب وقف التنفيذ وكيفية استخلاصها وتحديد مفهوم ترجيح الإلغاء من عدمه.

ونلاحظ أنه تنظر المحكمة الإدارية العليا الإدارية في الطعن بطلب وقف التنفيذ تدقيقاً، ويرد في أحكامها ومنها الحكم رقم

2016/115 تاريخ 2016/3/9 عبارة: "وباستعراض ظاهر المستندات المقدمة لغايات طلب وقف التنفيذ فلا نجد فيها ما يبرر الإستجابة لطلب المستدعي، وحيث انتهت المحكمة الإدارية لهذه النتيجة فقد جاء قرارها في محله مما يتعين معه رد أسباب الطعن.

وذلك بخلاف سياسة مجلس الدولة الفرنسي والمصري في هذا الخصوص، إذ يقوم مجلس الدولة في كل من فرنسا ومصر بتسبيب الحكم الصادر بوقف التنفيذ سواء أكان صادراً بقبول طلب وقف التنفيذ أم برفضه مبيناً موقفه من توافر الشروط الموضوعية في طلب وقف التنفيذ في كل دعوى على حدة في ضوء المبادئ التي أرساها مجلس الدولة في فرنسا ومصر بخصوص شروط الحكم بوقف تنفيذ القرارات الإدارية بحيث جاءت هذه المبادئ كثمرة لالتزام مجلس الدولة الفرنسي والمصري بتسبيب الأحكام الصادرة بوقف التنفيذ(بسيوني، 2007).

كما أن لهذه السياسة القضائية فائدة تكمن في الحد من طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية على الرغم من مشروعيتها الظاهرة لما في ذلك من تأثير سلبي في فاعلية نشاط الإدارة حال ممارستها بواسطة هذه القرارات هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن سياسة القضاء الإداري الأردني بعدم تسبيب وتعليل الأحكام الصادرة بخصوص وقف تنفيذ القرارات الإدارية كان من شأنها التقليل من تقرير المبادئ القضائية للاحكام لحالة شرط الاستعجال.

ويكون شرط الاستعجال قائماً وملحاً في مجال القرارات التأديبية الخاصة بطلبة الجامعات فجاء في حيثيات حكم محكمة القضاء الاداري المصرية في الطعن رقم 2398 لسنة 38ق تاريخ 1984/5/22، وخاصة في الحالات التي تكون العقوبة التأديبية فيها فصل الطالب لمدة فصل دراسي واحد او فصل نهائي، حيث يترتب على تنفيذها نتائج يتعذر تداركها، وذلك بالنظر لقرب بداية الامتحانات نهاية الفصل، ولأن الاستمرار في مثل هذا الوضع يستغرق وقتاً طويلاً يفوت على الطالب المدعي فرصة دخول الامتحانات (كنعان، 2009).

أما الصورة العامة التي تعامل بها القضاء الإداري المصري عند النظر في طلبات الاستعجال التي تستدعي وقف تنفيذ القرار الاداري من عدمه، هي ان للقاضي مطلق الحرية للحكم بوجود حالة استعجال ام لا، وكيف ان القاضي يملك القيام بالفصل بناءً على الحالة المعروضة امامه ليقوم بالموازنة ما بين الصالح العام باعتبار أن قرار الادارة يتسم بقرينة السلامة والمشروعية

وان قرارتها تخلق لتنفذ، وبين مصلحة الافراد ومدى تعرضهم للضرر المحدق جراء التنفيذ بنتائج يتعذر تداركها (بسيوني، 2007).

ومن تطبيقات وقف التنفيذ ما ورد من أحكام القضاء الاداري في القرارات التي تتتضمن أي مساس أو انتقاص لحق من الحقوق الدستورية أو هدم العقار أو إصدار ترخيص بناء، فجاء في حكم المحكمة الادارية العليا المصرية رقم 11723 لسنة 49 ق جلسة 2014/8/31 على أنه: "لايجوز الحكم بوقف التنفيذ اذا كان يترتب على الحكم بوقف التنفيذ نتائج يتعذر تداركها أو يتعذر اعادة الحال الى ماكان عليه عند الفصل في الموضوع ، بأن يترتب على القضاء وقف التنفيذ إفراغ الدعوى الموضوعية من مضمونها بزوال القرار المطعون فيه أو محله بحيث يستحيل على المحكمة لدى الفصل في الموضوع أن تقضي برفض طلب الالغاء – اي تقرير مشروعية القرار – لاستحالة تدارك ماسيتم نتيجة تنفيذ هذا الحكم.

وأخيراً، يرى الباحث أن شرط الاستعجال المبرر لقبول طلب وقف تنفيذ القرار الإداري هو أن يقوم في كل حالة يؤدي تنفيذ هذا القرار فيها في الفترة ما بين الطعن بإلغائه والفصل في الدعوى إلى نتائج قد يتعذر تداركها فيما لو قضي بإلغاء القرار، بمعنى أنه لن يتسنى للحكم الصادر بالإلغاء إعمال أثره في إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل صدور القرار المقضي بإلغائه.

النتائج:

بعد الانتهاء من هذه الدراسة التي تناولت شرط الاستعجال وشروطه وموقف القضاء الإداري من توافره في طلب وقف تنفيذ القرارات الإدارية، تم التوصل الى عدد من النتائج، ومن أهمها:

1. الاصل العام أن قرارت الادارة نافذة بحق من صدرت بحقهم باعتبارها تتسم بالمشروعية وبقرينه السلامة، الا اذا ثبت خلاف ذلك، وللمتضرر منها رفع دعوى الالغاء أمام القضاء، لكن استثناء هنالك حالات يخشى الطاعن معها حدوث ضرر جراء تنفيذ القرار الاداري بحقه، وبالتالي حدوث نتائج للتنفيذ يتعذر تداركها اذا ما استمرت الادارة بتنفيذ قرارها، فيملك الطاعن تقديم طلب وقف تنفيذ القرار الاداري اذا ما اثبت توافر حالة الاستعجال فيه.
2. ترك المشرع الاردني امر تحديد وتقدير وجود حالة استعجال من عدمه الى القاضي الاداري، وجعل هذه الصلاحية التقديرية حسب قناعته فيما يتعلق بقبول شرط الاستعجال من عدمه.

3. لم يذكر المشرع الاردني شرط الجدية بصريح العبارة، لكن قضى به القضاء الإداري، وبالتالي يدعم فكرة الاستغناء عنه كشرط موضوعي، والاكتفاء بتوفر حالة الاستعجال في الحالات التي تعذر تدارك نتائج تنفيذ القرار الاداري.

التوصيات :

1. نتمنى على المشرع الاردني تحديد المعايير التي يجب على القاضي الاداري التقيد بها عند النظر في حالة الاستعجال لعدم وجود نص يحكم صلاحية القاضي التقديرية في القضاء بوجود حالة استعجال أم لا في طلب وقف تنفيذ القرارات الإدارية، للوصول للحكم بوقف التنفيذ من عدمه.
2. نتمنى على المشرع الاردني النص على بعض أنواع القرارات التي تتطلب وقف تنفيذ القرار الاداري بصورة تتطلب الاستعجال الذي يتعذر معه تدارك النتائج المترتبة على الاستمرار بتنفيذ القرار الاداري لحين البت في دعوى الالغاء.
3. نتمنى على قضائنا الإداري تسبيب الاحكام وتعليلها للوقوف على تحديد مفهموم شرط الاستعجال وحالاته وخصائصه.

المراجع

إسماعيل، خميس.(1993). دعوى الإلغاء ووقف تنفيذ القرار الإداري. ط1. دار الطباعة الحديثة.

بسيوني، عبد الغني.(2007). وقف تنفيذ القرار الاداري في احكام القضاء الاداري. الاسكندرية. دار الوفاء.

الجبوري، ماهر.(1999). القرار الإداري، بغداد. دار الحكمة.

جمال الدين.سامي.(2004).الدعاوي الإدارية "دعوى إلغاء القرارات الإدارية، دعاوى التسوية".الاسكندرية. منشأة المعارف.

الجمل, يحيى.(1986). القضاء الاداري. القاهرة. دار النهضة العربية.

الزعبي, خالد.(1999). القرار الاداري بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة. ط2. عمان. دار الثقافة.

الشيخ، عصمت.(2006). جدوى نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية في تحقيق التوازن المطلوب بين الإدارة والأفراد. القاهرة. دار النهضة العربية.

شيهوب، مسعود.(2005). المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، نظرية الاختصاص. ط3. ج3. الجزائر.

الطماوي، سليمان.(2015). القضاء الاداري، قضاء الالغاء. ط1. ك1. القاهرة. دار الفكر العربي.

عبد الباسط، محمد.(1997). وقف تنفيذ القرار الاداري. ط1. الاسكندرية. دار الفكر الجامعي.

عطية، حمدي.(2018). الوسيط في القضاء الإداري، قضاء الإلغاء وقضاء التعويض. ج2. الأسكندرية. دار الكتب والدراسات العربية.

عطية، محمد.(1999).الطلبات المستعجلة امام محاكم مجلس الدولة. ط2. الاسكندرية. منشأة المعارف.

عكاشة. حمدي. (2010). موسوعة المرافعات الإدارية والإثبات. ج3. الاسكندرية. منشأة المعارف.

العلوان، علي.(2015)، الاشكاليات القانونية لوقف تنفيذ القرار الإداري، دراسة مقارنة. بحث منشور. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية. مج(15). ع(2).

عمر، أحمد.(2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. ط1. مج1. القاهرة. عالم الكتب.

ابو العينين, محمد.(1996). دعوى الالغاء امام القضاء الاداري, ك1. الاسكندرية. منشأة المعارف.

الفلاح، محمد. (2017).أحكام القضاء الإداري. ط1. الأسكندرية. دار الفكر الجامعي.

فهمي. مصطفى.(2012). القضاء الاداري. ط1. مصر. دار المطبوعات الجامعية.

كنعان , نواف .(2009) القضاء الاداري. ط1. عمان. دار الثقافة.

منير، محمد.(1988). قضاء الأمور الإدارية المستعجلة. رسالة دكتوراه. كلية الحقوق. مصر. جامعة عين شمس.

ابن منظور. محمد.(1970). لسان العرب. بيروت. دار لسان العرب.

References

Abdel Basset, M.(1997). Suspension of the implementation of the administrative decision. E1. Alexandria. University Thought House.

Abou El-Enein, M.(1996). Case for cancellation before the Administrative Court, Section 1. Alexandria. Knowledge facility.

Akasha. H.(2010). Encyclopedia of Administrative Pleadings and Evidence. C3. Alexandria. Knowledge facility.

Al-Falah, M. (2017). Administrative Judiciary Provisions. E1. Alexandria. University Thought House.

Al-Jamal, Y.(1986). Administrative judiciary. Cairo. Arab Renaissance House.

Al-Jubouri, M.(1999). Administrative decision, Baghdad. Dar al-Hikma.

Al-Tamawy, S. (2015). Administrative judiciary, annulment judiciary. E1. K1. Cairo. Arab Thought House.

Alwan, A.(2015), the legal problems of stopping the implementation of the administrative decision, a comparative study. Published research. Zarqa Journal for Research and Human Studies. Mug(15). p (2).

Al-Zoubi, K.(1999). Administrative decision between theory and practice, a comparative study. E2. Oman. House of Culture.

Attia, H. (2018). The mediator in the administrative judiciary, the annulment judiciary and the compensation judiciary. C2. Alexandria. House of books and Arab studies.

Attia, M. (1999). Urgent applications before the courts of the State Council. E2. Alexandria. Knowledge facility.

Bassiouni, A.(2007).Suspension of the implementation of the administrative decision in the provisions of the administrative judiciary. Alexandria. House of fulfillment.

Chihoub, M. (2005). General principles of administrative disputes, jurisdiction theory. E3. C3. Algeria.

Ibn Manzoor. M. (1970). Arabes Tong. Beirut. Lisan Al Arab House.

Ismail, Kh. (1993). Cancellation action and suspension of the implementation of the administrative decision. E1. Modern Printing House.

Jamal Al-Din. S. (2004). Administrative lawsuits, “alawsuit to cancel administrative decisions, settlement lawsuits.” Alexandria. Knowledge facility.

Kanaan, N. (2009) Administrative Judiciary. E1. Oman. House of Culture.

Mounir, M.(1988). Dealing with urgent administrative matters. Ph.D. collage of rights. Egypt. Ain-Shams University.

Muneer. M. (2012). Administrative judiciary. E1. Egypt. University Shames.

Omar, A.(2008). Lexicon of Contemporary Arabic Language, E1.VO1. Cairo. The world of books.

Sheikh, E. (2006). The feasibility of the system of stopping the implementation of administrative decisions in achieving the required balance between management and individuals. Cairo. Arab Renaissance House.

أثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية

(محافظة العقبة أنموذجاً)

The Impact of Digital Media in Enhancing the Tourism Promotion Process for The Hashemite Kingdom of Jordan

(Aqaba Governorate as a Model)

وسام حسين علي الزعبي

wzoubi@aut.edu.jo

جامعة العقبة للتكنولوجيا

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن درجة تأثير الإعلام الرقمي في تعزيز السياحة الداخلية، والقدرة على استقطاب السياح من الخارج للمملكة الأردنية الهاشمية، ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق الاستبانة الإلكترونية على عينة عشوائية مكونة من (200) مفردة من أهالي محافظة العقبة من مقيمين وزوار وسياح. كما كشفت نتائج الدراسة عن واقع الخدمات السياحية الرقمية التي تدعم السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية حيث تحتل أهمية بدرجة متوسطة، ونظراً لما توفره منصات الإعلام الرقمي من سهولة استخدامها من السياح وذلك في أي زمان ومن أي مكان سواء من داخل الأردن أو من خارجه. وأظهرت النتائج أن واقع السمات التي تتميز بها أدوات الاعلام السياحي الرقمي في التأثير على عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية تحتل أهمية متوسطة، نظراً لعدم وجود منهجية واضحة لطرق الاستخدام وتفعيل جميع ميزات منصات الإعلام السياحي الرقمي ومنها العمل بشكل إلكتروني وتلقائي على مدار الساعة دون الحاجة لوجود موظف يجيب عن تساؤلات الجمهور، والتفاعل معهم عبر هذه المنصات بغية القدوم الى محافظة العقبة لقصد

السياحة. كما إن درجة تأثير صناعة المحتوى الرقمي السياحي في تعزيز السياحة الداخلية والقدرة على استقطاب السياح من الخارج للمملكة الأردنية الهاشمية تحتل أهمية متوسطة، نظراً إلى الاستخدام المحدود مؤثري مواقع التواصل الاجتماعي، والقدرة على التأثير الكبير الذي يقدمه صناع المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية المختلفة، التي تسهم بشكل كبير على اقناع الناس من خلال التجربة التي يقوم بها أثناء زيارتهم لهذه الأماكن السياحية. كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية وفقاً لمتغير الجنس، والفئة العمرية، المستوى التعليمي، الوظيفة، الدخل الشهري.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الرقمي، الإعلام السياحي الرقمي، الترويج السياحي.

Summary:

This study aimed to reveal the degree of influence of digital media in promoting domestic tourism, and the ability to attract tourists from abroad to the Hashemite Kingdom of Jordan. To achieve the objectives of the study, the researcher used the analytical descriptive approach by applying the electronic questionnaire to a random sample consisting of (200) single residents of Aqaba governorate residents, visitors and tourists. The results of the study also revealed the reality of digital tourism services that support tourism in the Hashemite Kingdom of Jordan, where they are of medium importance, and due to the ease of use by digital media platforms from tourists at any time and from anywhere, whether from inside or outside Jordan. The results showed that the reality of the features of digital tourism media tools in influencing the tourism promotion process of the Hashemite Kingdom of Jordan is of medium importance, given the lack of a clear methodology for methods of use and activating all the features of digital tourism media platforms, including working electronically and automatically around the

clock without the need for an employee who answers public questions, and interacting The degree of influence of the tourism digital content industry in promoting domestic tourism and the ability to attract tourists from abroad to the Hashemite Kingdom of Jordan is of medium importance, given the limited use of social media influencers, and the ability to have the great influence that content makers provide on social media platforms and various digital platforms, which contribute significantly to convincing people through the experience they do during The results also revealed that there are no statistically significant differences between the averages of the study sample members' estimates of the impact of digital media in enhancing the process of tourism promotion of the Hashemite Kingdom of Jordan according to gender variant, age group, educational level, job, monthly income.

Keywords: Digital Media, Digital Tourism Media, Tourism Promotion.

المقدمة

شهد الإعلام نقلات نوعية وثورات تكنلوجية هائلة جاءت على أدواته وطرق استخدامها، وبالتالي يؤثر على نتائجه فأصبحت النتائج أكبر وأكثر واخترقت الحدود الجغرافية ولم يعد عامل الزمان يشكل عقبة في وصول وتوصيل المعلومة بأعلى مستوياتها وبالجودة الكبيرة، وهذا أوصلنا إلى تسمية جديدة للإعلام كمصطلح يناسب تسميته آلية عملة وما يفعله من تقنيات حديثة تمكنه من تحقيق أهدافه وهو "الإعلام الرقمي". وبظهور الإعلام الرقمي أصبح يدخل في جميع مسارات الحياة وشؤونها،

وذلك للخدمات الكبيرة والنتائج القوية التي يوفرها في القطاع الذي يوظفه، لكن تبقى النتائج الإيجابية مرتبطة ارتباطا وثيقا في الاستخدام الأمثل للإعلام الرقمي وأدواته، وأن تكون هذه الخطوات مدروسة وأن يقوم بها من أصحاب الاختصاص[1].

كما عمل القطاع السياحي على دمج الإعلام الرقمي في عمله، وخصوصا لما يتمتع به من قدرات كبيرة فد دعم عملية الترويج السياحي وتحقيق الآمال والطموحات بان يكون الترويج بفضل الأدوات الرقمية خارجيا وأن يستهدف جميع أقطار العالم، وفي هذا النوع من التوظيف الإعلامي ظهر مصطلح جديد وهو "الإعلام الرقمي السياحي. وقد جاء تصنيف السياحة في الوقت الحاضر واحد من أكبر الصناعات الحديثة، وذلك لدورها الكبير في قيادة عجلة التنمية المجتمعية ومن أهمها الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، مما جعل المسؤولين عن ملف السياحة في القطاع الحكومي والخاص التوجه إلى الإعلام لتعزيز عملية ترويج المنتج السياحي، مخاطبة الجمهور المستهدف بمختلف وسائل الإعلام الرقمي المتعددة.[2]

ويتمتع الإعلام بأهمية كبيرة لما يملكه من أساليب وأدوات فاعلة ومؤثرة، ومجانية إلى حد ما، وقادرة على مخاطبة الجمهور باختلاف أنواعه وثقافاته وميوله وتوجهاته، وهذا ما جعل الإعلام المسؤول القادر على نقل وتقديم عناصر الجذب المتميزة لجميع المقاصد السياحية على حد سواء، وهذا يأتي في اطار إبراز الثقافة المحلية لكل بلد والسعي للمحافظة عليها، فعلى الرغم تمتع المملكة الأردنية الهاشمية بجميع أنواع السياحة الترفيهية والثقافية والتعليمية والعلاجية وغيرها إلا أنها ما زالت تعاني من نقص في الخدمات الإعلامية وجودتها، والتي لم ترتقي بعد إلى مستوى طموح السائح الأجنبي على حد الخصوص، وهذا الأمر يكشف ضعف الموارد البشرية المتخصصة في مجال الإعلام السياحي الرقمي، وضعف الاستراتيجيات الإعلامية

[1]) الزعبي، وسام. (2023). دور صناع المحتوى في الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية، الملتقى الدولي متعدد التخصصات: المؤثرون وفوضى صناعة المحتوى الرقمي في البيئة الرقمية ومقارنة نقدية للسياقات والمفاعيل المنعقدة، الجزائر، جامعة باتنة1.

[2]) النوافلة، مخلد خلف. (2019). استخدام الإعلام الرقمي في ترويج السياحة الأردنية: شبكات التواصل الاجتماعي أنموذجا، مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، العدد8، 73-115.

والاتصالية التي تتبعها المؤسسات ذات الاختصاص، الأمر الذي أثر سلبًا على عملية الترويج السياحي، حيث اصبح هنالك نفور من قبل السياح، وحالة ركود سببها عدم الإقبال الزوار لهذا المناطق والمنشآت سواد السياح من الداخل أو من الخارج.[3]

حيث يهدف هذا البحث إلى معالجة الضعف والقصور في توظيف الإعلام السياحي الرقمي وتفعيله بالشكل العلمي والمنهجي الصحيح، لأهميته الاستراتيجية لنشر ثقافة السياحة من الخارج وتعزيزها والمحافظة عليها من خلال التطور الدوري للبرامج والخطط الإعلامية

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الوقت الذي تتزايد فيه أعداد المهتمين بأبعاد وسائل الإعلام الرقمي التي تسهم في تنمية السياحة واستمراريتها وتزايد نسب الواثقين بقدرة الإعلام الرقمي كعامل أساسي لتطوير العملية السياحية والوقوف على الثغرات التي يتركها ممارسي الإعلام الرقمي السياحي، وبالتالي العمل على تدريبهم وتهيئتهم ليكونوا محترفين بهذا المجال. كما تتجسد مشكلة الدراسة في تسليط الضوء على درجة أثر الإعلام الرقمي في التنمية السياحية والترويج لها، وهذا يدعو إلى دراسة بحثية على الاستراتيجيات الاتصالية الرقمية المتبعة التي يمارسها المختصون في مجال الإعلام الرقمي السياحي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة إلى:

1- بيان واقع عمل أدوات الإعلام الرقمي في سياحة، وما تؤديه من دور لدعم العملية السياحية في الأردن.
2- إبراز الأهمية الكبيرة التي يحظى بها القطاع السياحي الأردني على اختلاف أنواعه (السياحة الترفيهية، السياحة الثقافية، السياحة التعليمية، السياحة الاستثمارية) وأثر الإعلام الرقمي في تعظيم السياحة بأنواعها.
3- تزويد أصحاب الاختصاص والمهتمين بدراسة بحثية منهجية حول الأثر الكبير الذي تقوم به وسائل الإعلام الرقمي في عملية التنمية السياحية الأردنية.

[3] حسناوي، هناك؛ والحسناوي، يوسف (2019). معالجة البرامج السياحية التلفزيونية في القناة السعودية للسياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 67، 369-403.

4- التركيز على الجهود المبذولة في إبراز الدور الفعال للخدمات السياحية ودور المنظمات السياحية في إيصالها إلى السياح.

أهداف الدراسة

1- التعرف على الخدمات وأدوات السياحية الرقمية التي تدعم السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية.

2- التعرف على السمات التي توفرها أدوات الاعلام السياحي الرقمي في التأثير على الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية.

3- التعرف إلى أي درجة نجاح الإعلام الرقمي وأساليبه في عملية ترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية.

4- التعرف إلى ما درجة تأثير الإعلام الرقمي في تعزيز السياحة الداخلية والقدرة على استقطاب السياح من الخارج للمملكة الأردنية الهاشمية.

5- التعرف إلى الدراسات والأبحاث التي توثق التغذية الراجعة من خلال السياح

أسئلة الدراسة

1. ما الخدمات السياحية الرقمية التي تدعم السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية؟
2. ما السمات التي توفرها أدوات الاعلام السياحي الرقمي في التأثير على الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية؟
3. ما درجة تأثير صناعة المحتوى الرقمي السياحي في تعزيز السياحة الداخلية والقدرة على استقطاب السياح من الخارج للمملكة الأردنية الهاشمية؟
4. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المشاركين لأثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية تبعا لمتغير (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الوظيفة، الدخل الشهري)؟

مصطلحات الدراسة

الإعلام الرقمي: هو مفهوم واسع النطاق بدأ ظهوره في الجزء الأخير من القرن العشرين، وهو دمج وسائل الاعلام التقليدية من أفلام وصور والكلمات المنطوقة والمكتوبة والموسيقى، حيث يمكن الإعلام الرقمي من التفاعل بين المادة الإعلامية والمتلقي وإمكانية الحصول على هذه المادة في أي مكان وأي زمان.[4]

الترويج السياحي: تعرف العملية الترويجية بأنها الإخبار والإقناع والاتصال بين الدول السياحية والسوق المستهدف بخصوص المنتج وسعره وقنوات توزيعه للتأثير في سلوك السياح المرتقبين ولفت انتباههم لكي يقوموا بزيارة الدول السياحية وشراء المنتج السياحي.[5]

الإعلام الرقمي السياحي: يعتبر الإعلام السياحي الرقمي أحد أشكال الإعلام الرقمي الذي يوفر المعلومات السياحية لكافة أنشطتها وأنواعها من خلال المنصات الإعلامية الرقمية بهدف إيصال جميع ما يحتاجه السائح من معلومات عن المنتج السياحي لتنشيط السياحة.[6] ويعتبر الإعلام الرقمي السياحي بالمملكة الأردنية الهاشمية واحد من أهم أدوات الترويج السياحي بما يتمتع به من إمكانية الوصول إلى الباحثين عن السياحة بالمملكة، وذلك من خلال توظيف صناعة المحتوى الرقمي من صور وفيديوهات بالإضافة إلى استثمار المشاهير وصناع المحتوى لما لهم من قوة تأثير عبر منصاتهم الشخصية على المستوى المحلي والعالمي.

حدود الدراسة

---

[4] عامر، علا. (2017). دور وسائل الإعلام الرقمية في تفعيل المشاركة السياسية للشباب الجامعي، مجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد59، 517-565.

[5] العقيد، مرزوق. (2011). مبادئ السياحة، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

[6] حسناوي، هناك؛ والحسناوي، يوسف (2019). معالجة البرامج السياحية التلفزيونية في القناة السعودية للسياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق.

الحد الموضوعي: يقتصر موضوع الدراسة الحالية إلى البحث عن أثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية.

الحد المكاني: يقتصر البحث الحالي على عينة من العاملين في مجال السياحة ومنشئاتها في محافظة العقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

الحد الزماني: تم تطبيق البحث الحالي خلال عام 2023.

الحد البشري: يقتصر البحث الحالي على عينة من العاملين في مجال السياحة ومنشئاتها في محافظة العقبة.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: النظرية المستخدمة في الدراسة:

مكونات نظام قبول التكنولوجيا

تتكون النسخة الأخيرة والمعدلة من نموذج قبول التكنولوجيا من العوامل الآتية[7]

1- العوامل السلوكية (Variables Behavioral) وتشمل:

- سهولة الاستخدام (Perceived Ease of Use–PEOU): والتي تشير إلى الدرجة التي يعتقد فيها الفرد أن استخدام التكنولوجيا سهلاً ولا يتطلب أي جهد أو معاناة.
- الفائدة المدركة:(Perceived Usefulness– PU) وهي الدرجة التي يعتقد فيها الفرد أن استخدام التكنولوجيا يمكن أن يعزز ويحسن من أدائه في العمل.
- النوايا السلوكية لذوي السلوك المخطط له من الفرد (Behavioral Intention–PI): وهو أن يتم توقع السلوك من خلال سهولة الاستخدام المدركة، والاستفادة المدركة.

[7)] Beselga, D., Alturas, B.: "Using the technology acceptance model (TAM) in SAP Fiori. In: New Knowledge in Information Systems and Technologies. WorldCIST'19, vol. 930, p 575–584, 2019.

- الاستخدام الفعلي (Actual–AU): وهي الممارسة الفعلية لاستخدام التكنولوجيا لدى الفرد، حيث يتم التنبؤ به من خلال النية السلوكية.

2– المتغيرات الخارجية (External Variables EV) مثل: المتغيرات الديموغرافية حيث تؤثر هذه المتغيرات الخارجية على سهولة الاستخدام المدركة والفائدة المدركة [8].

وبعد استعراض ومراجعة ثمانية نماذج ونظريات مشتركة سابقة في قبول التكنولوجيا، وباعتبار أن متغير التقبل والاستخدام متغيرين جوهريين، وذلك يأتي من أجل نجاح نظام ما في مجال تطبيق أنظمة المعلومات، كما قام (Vencatesh) بتطوير النظرية الموحدة لقبول، واستخدام التكنولوجيا كما هو موضح في الجدول رقم (2–2):

وأشار (Mustafa Al–Emran and Andrina Grani´c, 2021) إلى أن هناك العديد من النظريات والنماذج التي تعمل منفردة، وتكون متوافقة بشكل كامل مع نظرية قبول التكنولوجيا، وتستخدم في بعض الأحيان معها ويوضح الجدول (2–3) هذه النظريات وعدد الدراسات والوثائق المنشورة التي استخدمتها.

جدول (1) النظريات والنماذج التي تستخدم مع نظرية قبول التكنولوجيا (TAM)

الترتيب	النظرية / النموذج(Theory /Model)	عدد الدراسات والوثائق المنشورة
1	نظرية السلوك المخطط (TPB) The Theory of Planned Behavior, (Ajzen, 1991)	78
2	نموذج نجاح De Lone and Mc Lean IS	47
3	النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا (UTAUT)	46
4	نظرية انتشار الابتكار (DOI)	44

[8] Rauniar, R., Rawski, G., Yang, J. and Johnson, B , "Technology acceptance model (TAM) & social media usage: an empirical study on Facebook", Journal of Enterprise Information Management, Vol.27 No. 1, pp. 6-30, 2014.

5	مهام تقنية المهام (TTF)	28
6	نموذج تأكيد التوقع (ECM)	23
7	نظرية الفعل المبرر (TRA) The Theory of Reasoned Action، (Fishbein & Ajzen, 1975)	20
8	نظرية تقرير المصير (SDT) Self-determination theory	12
9	النظرية المعرفية الاجتماعية (SCT) Social cognitive theory	12
10	نظرية التدفق Flow theory	5

المصدر: Mostafa Al-Emran and Andrina Grani´c, P.8, 2021.

الأسس التي تقوم عليها نظرية قبول التكنولوجيا (TAM)

يعتمد هذا النموذج على عنصرين مهمين هما: الفائدة المدركة، وسهولة الاستخدام، وقد تم ابتكاره من قبل Davis الذي افترض فيه أن قبول نظم المعلومات من قبل الأفراد يتحقق بمتغيرين رئيسيين: المنفعة المدركة (توقع الفائدة)، وسهولة الاستخدام [9].

ولهذا فإن نظرية تقبل التكنولوجيا تقوم على أسس أهمها: -

1- توقع الفائدة Perceived Usefulness:

الفائدة المدركة لاستخدام مواقع المؤسسات الحكومية الأردنية

تعرف الفائدة المدركة بأنها اعتقاد الفرد، بان استخدام تكنولوجيا المعلومات يجب أن تؤدى إلى تحسين الأداء[10]، وإن الفائدة المدركة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات قد تساعد بدرجة كبيرة في نجاح أنظمة المعلومات في المؤسسات الحكومية،

[9]) لتقصي فعالية التكنولوجيا المساندة القائمة على TAMأكرم فتحي مصطفى علي، "استخدام نموذج قبول التكنولوجيا (تطبيقات التعليم التكيفية النقالة لتمكين ذوي الإعاقة البصرية من التعلم"، مصر، القاهرة، جامعة الأزهر، مجلة كلية التربية، العدد 176 الجزء الأول، ص 62، 2017.

وذلك من حيث استخدام هذه الأنظمة من قبل الأفراد العاملين من ناحية، ومن حيث استخدامها من قبل جمهور المستفيدين[11]، ولذلك يشار إليها بأنها درجة اعتقاد شخص ما بان مشاركته في استخدام نظام ما يحسن أداءه في وظيفته، ولذلك تظهر أهميتها في الاعتراف الواسع بها خاصة في المؤسسات الحكومية [12].

ويرى الباحث أن مصلح الفائدة المتوقعة في نموذج الدراسة يشير إلى مدى الاستفادة من التطبيقات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي التابعة للمؤسسات الحكومية الأردنية، وذلك عن طريق تنمية مهارات جمهور، وتشجيعه للاعتماد على الذات، والمساعدة في تشجيع ذلك الجمهور على الاستفادة من الخدمات المقدمة على مواقع المؤسسات الحكوميات الأرنية الإلكترونية والمنصات الاجتماعية، وكذلك توظيف إلمامهم بالتعامل مع التكنولوجيا بصورة مفيدة في إنجاز الخدمات المقدمة لهم من تلك المؤسسات.

نوايا الاستخدام:

إن مصطلح نوايا استخدام المواقع الإلكترونية، والمنصات الاجتماعية للمؤسسات الحكومية الأردنية من قبل جمهور المستخدمين في البحث، ومن خلال الاستبيان الذي تم توزيعه، يوضح أن هنالك اتجاه من قبل عينة البحث لاستخدام تلك المواقع والمنصات بشكل مستمر وان هنالك اتجاه إيجابي في مواكبة الاستخدام الإلكتروني في كثير من المواقع التابعة لتلك المؤسسات.

الاستخدام الفعلي:

إن التعامل الفعلي مع التكنولوجيا من خلال الإلمام بأساليب البحث والاسترجاع والطلب في المواقع الإلكترونية والمنصات الاجتماعية التابعة للمؤسسات الحكومية الأردنية.

---

[10] عمار سلامة الرواحنة، "أثر جودة الموقع الإلكتروني لديوان الخدمة المدنية في تحقيق رضا العاملين في إدارة الموارد البشرية في المنظمات الخاضعة لنظام الخدمة المدنية، الأردن، عمان، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، ص114، 2012.

[11] Maranguni´c, N., Grani´c, A. "Technology acceptance model: a literature review from 1986 to 2013. Univers. Access Inf. Soc. 14(1), p 81–95, 2015. https://doi.org/10.1007/s10209-014- 0348-1.

[12] انجى كاظم مصطفى فهيم، "دراسة كيفية إمكانية تطبيق نماذج قبول التكنولوجيا على مستخدمي الهاتف المحمول من كبار السن"، مصر، جامعة دمياط، كلية الآداب، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد 2، ص 111–136، 2016.

2- سهولة الاستخدام Ease of Use:

عرف (Davis, 1989) سهولة الاستخدام على أنها درجة اعتقاد الفرد بأن استخدام نظام تكنولوجي معين لا يتطلب بذل أي جهد يذكر، كما تشير العديد من الدراسة بأن سهولة الاستخدام لها تأثير إيجابي على النية تجاه الاستخدام من خلال سببين اثنين هما:

- تأثير غير مباشر عن طريق المنفعة المدركة.
- تأثير غير مباشر عن طريق اتجاه الفرد.

ارتكز تعريف سهولة الاستخدام على ثلاثة معايير بحيث فسر الباحثين هذا المعنى وفقا لهذه المعايير [13]:

المعيار الأول: ارتك على الجهد اللازم من قبل المستخدمين.

المعيار الثاني: وهي مدى تحقيق الاستخدام للنظام والأهداف المحددة منه مع وجود الفاعلية، والكفاءة، والراحة.

المعيار الثالث: اعتمد على الزمن اللازم للمستخدم لتعلم التعامل مع النظام، من حيث التعاطي مع المدخلات وتفسير النتائج.

كما تعرف سهولة الاستخدام بأنها القدرة على استخدام النظام بسهولة في ظل محددات الراحة والثقة والرضا على نحو فعالم نقبل مجموعه محدده من المستخدمين، التي تسعى من أجل تحقيق مجموعه محددة من المهام ضمن نطاق معين [14]

مفاهيم محدده تتضمنها سهولة الاستخدام في كافة التقنيات البرمجية لمعيار أساس يتمثل في [15]

- **الكفاءة:** وهي قياس مدى كفاءة البرنامج نسبة إلى الكلفة الكلية.

---

[13] أبو زعنونة، مروان محمد عبد الفتاح، "إدارة علاقات العملاء وأثرها في سهولة الاستخدام والرضا لدى الجامعة الفلسطينية الدور الوسيط للخبرة التكنولوجية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص95، 2014.

[14] Davis, F.D.: "Perceived usefulness, perceived ease of use, and user acceptance of information technology. MIS Q. 13(3), p319–340 (1989). https://doi.org/10.2307/249008.

[15] Al-sharafi, M.A., Arshah, R.A., Herzallah, F.A.T., Alajmi, Q. "The effect of perceived ease of use and usefulness on customers intention to use online banking services: the mediating role of perceived trust. Int. J. Innov. IJIRCCE, International Journal of Innovative Research in Computer and Communication Engineering, Vol 7, (1), p9–14, 2017.

- **مقدرة التعلم:** وهي مقدرة معرفة الاستخدام، وتحديد وتحليل مدخلاته، وتحليل نتائجه بدون جهد، وتنفيذ مهام المستخدم بكل سهولة.
- **إمكانية التكيف** :الدخول مع البرنامج وفهمه وفهم بيئة ووظائف التطبيق.
- **عبء العمل:** هي المقدرة على التحكم في التطبيق، والبدائل المتاحة للمستخدم التي تمكن المستخدم من الوقوف أمام الخيارات.
- **جهود تصحيح الأخطاء** : الجهد المبذول في تصحيح الأخطاء، وعدم فقد التطبيق أو مدخلات هو إعادة التحميل.

تشير سهولة الاستخدام في نموذج الدراسة، إلى معرفة مدى إدراك المستخدم لسهولة استخدام وسائل الاتصال الرقمية الخاصة بالمؤسسات الحكوميات الأردنية، وإنها لا تتطلب أي جهد أو تعب في الوصول إلى المحتوى الفكري.

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة (عبة، 2023) بعنوان " تفعيل الإعلام السياحي الرقمي في تعزيز ثقافة السياحة الخارجية بالجزائر: قراءة تحليلية نقدية"[16] تصنف السياحة اليوم إلى جانب كبرى الصناعات الحديثة، لدورها البارز في تنمية قطاعات المجتمع المختلفة الاقتصادية منها، والاجتماعية، والثقافية، لذا اتجهت الوكالات السياحة للاستعانة بعنصر الاعلام، الذي تقع على عاتقه مسؤولية الترويج للمنتج السياحي، ومخاطبة الجماهير عبر مختلف وسائله وأشكاله الرقمية الجديدة، التي تعد الأنترنت أكثرها استخداما في مجال تسويق و تنشيط القطاع السياحي، باعتبارها الأكثر رواجا واستهلاكا لدى أفراد المجتمعات، مما جعلها مسؤولة عن نقل و تقديم عناصر الجذب المميزة لكل مقصد سياحي دون الآخر، في إطار إبراز الثقافة المحلية لكل بلد والمحافظة عليها. فرغم توفر الجزائر على مقومات سياحية طبيعية، تاريخية، حضارية، إلا أن وكالاتها السياحية لازالت تعاني من نقص في جودة الخدمات الإعلامية، التي لم ترتقي بعد إلى مستوى تطلعات السائح الأجنبي على وجه الخصوص، الأمر الذي كشف عن ضعف تكوين الموارد البشرية المتخصصة في مجال الاعلام السياحي الرقمي، وضعف الاستراتيجيات الإعلامية والاتصالية المتبعة من طرف هذه المؤسسات، الأمر الذي ولد نفور لدى السياح من جهة، وركود السياحة الخارجية

[16] عبة، كريمة. (2023). تفعيل الإعلام السياحية الرقمي في تعزيز ثقافة السياحة الخارجية بالجزائر، مجلة التمكين الاجتماعي، 5(1)، 114-126.

من جهة أخرى، أين تهدف هذه الورقة البحثية باعتماد المنهج التحليلي النقدي، إلى معالجة مسألة تفعيل الاعلام السياحي الرقمي، وأهميته كحل استراتيجي لنشر ثقافة السياحة الخارجية وتنميتها بالجزائر.

دراسة (القحطاني، 2020) بعنوان " دور الإعلام الجديد في التثقيف السياحي لدى الشباب الجامعي بالمملكة العربية السعودية"[17] تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على دور الإعرام الجديد في التثقيف السياحي لدى الشباب الجامعي بالمملكة العربية السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال أداة الدراسة الاستبانة على عينة قوامها (400) مفردة من الشباب الجامعي السعودي. وتشير النتائج إلى أن استجابات المبحوثين على مقياس استخدام وسائل التفاعلية عبر مواقع الإعلام الجديد لدى الشباب الجامعي السعودي حصلت على درجة (مرتفع). كما أظهرت النتائج إلى أن استجابات المبحوثين على مقياس مصداقية مواقع التواصل الاجتماعي حصلت على درجة (مرتفع) وأظهرت النتائج إلى أن استجابات المبحوثين على مقياس درجة الاهتمام بمتابعة الموضوعات المتعلقة بالسياحة في المملة العربية السعودية حصلت على درجة (مرتفع). وتشير النتائج إلى أنه كلما زاد استخدام الشباب الجامعي السعودي لمواقع الإعلام الجديد تزداد لديهم درجة التثقيف السياحي ومعرفة كل ما هو جديد حول السياحة في المملكة العربية السعودية. وأظهرت النتائج إلى أنه كلما زادت دوافع استخدام الشباب الجامعي السعودي لمواقع الإعلام الجديد تزداد لديهم درجة استخدام هذه المواقع. وأثبتت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الشباب الجامعي السعودي على مقياس استخدام مواقع الإعلام الجديد تبعاً لاختلاف المتغيرات النوع الاجتماعي، المستوى الاقتصادي ونوع الدراسة.

دراسة (النوافلة، 2019) بعنوان " استخدام الإعلام الرقمي في ترويج السياحة الأردنية: شبكات التواصل الاجتماعي أنموذجا"[18] التي هدفت إلى التعرف على دور استخدام الإعلام الرقمي في ترويج السياحة الأردنية، نظراً لما أحدثه الإعلام الرقمي من نقلة نوعية في حياة الشعوب بجانب التطور الهائل الذي تشهده تقنيات الاتصال ووسائله، وتوصلت نتائج الدراسة

---

[17] القحطاني، سالم بن محمد. (2020). دور الإعلام الجديد في التثقيف السياحي لدى الشباب الجامعي بالمملكة العربية السعودية، مجلة اتحاد الجامعات السعودية لبحوث الاعلام وتكنولوجيا الاتصال، العدد3، 91-148.

[18] النوافلة، مخلد خلف. (2019). استخدام الإعلام الرقمي في ترويج السياحة الأردنية: شبكات التواصل الاجتماعي أنموذجا، مرجع سابق.

إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي، تحتل أهمية مرتفعة في الترويج للسياحة الأردنية، نظراً لاستخدامها الواسع وانتشارها الكبير في الأوساط الاجتماعية، إضافة إلى ميزاتها المتنوعة التي تستخدم الصوت والصورة والفيديو، فقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي مصدراً للمعلومات حول السياحة الثقافية والعلاجية حيث تلعب شبكات التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في مجال السياحة الثقافية. وتنبع أهمية الدراسة من معالجة موضوع جديد له تأثير كبير على السوق الإلكتروني، هذا بالإضافة إلى أن السياحة تعتبر أحد المداخيل الهامة لتحسين الدخل المحلي الناتج عن قطاع السياحة، إذ ركزت هذه الدراسة على الموضوعات الحيوية والأساسية في التسويق الحديث.

دراسة (Nona, 2018) بعنوان " The impact of the use of tourism promotion through the Internet to determine the tourist destination of the Algerian tourist"[19] التي هدفت إلى التعرف على أثر استخدام الترويج السياحي عبر الإنترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح. ولهذا تم توزيع استبانة كأداة للدراسة على عينة من السياح لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها؛ وجود علاقة بين المتغيرين إذ يوجد تأثير كبير للإنترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح عن طريق عناصر المزيج الترويجي الإعلان والدعاية والعلاقات العامة وتنشيط المبيعات والتسويق المباشر، كما أظهرت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغيرات الدخل والوظيفة ومتغير العمر، فيما لم يكن هناك فروق بالنسبة لمتغيري المستوى التعليمي والجنس.

دراسة (Altinay et al, 2016) بعنوان " The Role of social media Tools: Accessible Tourism for Disabled Citizens"[20] التي هدفت إلى تقييم دور وسائل التواصل الاجتماعي في الخدمات السياحية للدولة فيما يتعلق بتصورات ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تختبر استخدام شبكة الأنترنت، وسهولة وصول الخدمات للمواطنين داخل المجتمع واستخدمت الدراسة المنهج المتعدد كونها دراسة كمية ونوعية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن

19) Nona, Ben Hamlawi (2018) The impact of the use of tourism promotion through the Internet to determine the tourist destination of the Algerian tourist, Algeria3 University, (25), 212-230.

20) Altinay, Z. Saner, T. Bahçelerli, N. & Altinay, F (2016). The Role of social media Tools: Accessible Tourism for Disabled Citizens. Educational Technology & Society, Vol.19 (1), pp 89–99.

(74.4%) من الأشخاص يسافرون مرتين في السنة، وأن (84.9%) يسافرون مرة على الأقل في السنة، وأن هنداك فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرار مجموع نقاط السفر والجنس، كما وأن هنالك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين مجموع نقاط المقياس وفقاً لعمر المشاركين ومدة السفر، وينظر معظم المشاركين إلى وسائل التواصل الاجتماعي كدعم لخبرتهم في التعليم وتطوير الذات، ويوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين العمر والوقت الذي يبذل على وسائل التواصل الاجتماعي حيث يبذل المشاركون من ذوي الاحتياجات الخاصة وقتاً أطول على وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من فئة ذوي الأعمار المتوسطة والأكبر سناً.

دراسة (الزعبي، 2015) بعنوان " أنشطة العلاقات العامة في وزارة السياحة والآثار الأردنية (دراسة تطبيقية في الممارسة والأساليب)"[21] هدفت الدراسة التعرف إلى أنشطة العلاقات العامة في وزارة السياحة والآثار الأردنية (دراسة تطبيقية في الممارسة والأساليب، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي وتكونت عينة الدراسة من (25) هيئة تنشيط السياحة و(28) وزارة السياحة. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في مجالات الدراسة (أنشطة العلاقات العامة والأداة ككل) تعزى إلى متغيري (وزارة السياحة وهيئة تنشيط السياحة). وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في مجالات الوسائل الاتصالية في العلاقات العامة في هيئة تنشيط السياحة (الاتصال الشخصي غير المباشر (الالكترونية)، الاتصال الشخصي غير المباشر (الالكترونية)، الاتصال الشخصي المباشر، وسائل الاتصال الجماهيري، وسائل الاتصال الجماهير، الوسائل ككل) تعزى إلى متغير (الجنس)، حيث لم تصل قيمة إلى مستوى الدلالة الإحصائية. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في مجالات الدراسة (أنشطة العلاقات العامة والأداة ككل) تعزى إلى متغيري (وزارة السياحة و هيئة تنشيط السياحة) ، حيث لم تصل قيمة إلى مستوى الدلالة الإحصائية أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في مجالات الوسائل الاتصالية في العلاقات العامة في هيئة تنشيط السياحة (الاتصال الشخصي غير المباشر (الالكترونية)، الاتصال الشخصي غير المباشر (الالكترونية)، الاتصال الشخصي المباشر، وسائل الاتصال الجماهيري، وسائل الاتصال الجماهير، الوسائل ككل) تعزى إلى

[21] الزعبي، وسام حسن علي. (2015). أنشطة العلاقات العامة في وزارة السياحة والآثار الأردنية (دراسة تطبيقية في الممارسة والأساليب)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.

متغير (الجنس)، حيث لم تصل قيمة إلى مستوى الدلالة الإحصائية كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في مجالات الوسائل الاتصالية في العلاقات العامة في وزارة السياحة (الاتصال الشخصي غير المباشر (الالكترونية)، الاتصال الشخصي المباشر، وسائل الاتصال الجماهير، الوسائل ككل) تعزى إلى متغير (الجنس)، حيث لم تصل قيمة إلى مستوى الدلالة الإحصائية . ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في مجالات الوسائل الاتصالية في العلاقات العامة في وزارة السياحة (الاتصال الشخصي غير المباشر (الالكترونية)، وسائل الاتصال الجماهيري) تعزى إلى متغير (الجنس)، ولصالح الذكور بمتوسط حسابي بلغ (2.22) (1.96) على التوالي، وأظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في (أنشطة العلاقات العامة في دائرة هيئة تنشيط السياحة تبعاً للمتغيرات الأخرى (الفئة العمرية، التخصص، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة في وظيفتك الحالية)، حيث لم تصل قيمة (F) إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

ثالثاً: الإطار النظري

الإعلام الرقمي السياحي

تعود بدايات نشأت الإعلام السياحي الرقمي إلى عام 1990م وذلك مع ظهور شبكة الإنترنت ودخولها في سوق التجارة العالمي وجميع المؤسسات التجارية ومثيلاتها، حيث تقدر حجم التجارة الإلكترونية 630 مليار دولار ويشكل القطاع السياحي الرقمي في الوقت الحاضر ما نسبته 65% من التجارة العالمية الإلكترونية وهذه النسبة بازدياد مستمر وخاصةً مع تطور القنوات الاتصالية الرقمية، حيث أصبح الإنترنت متاح بشكل مجاني إلى نسبة تقدر 90% من المستخدمين على المستوى العالمي، كما يوفر الإعلام السياحي الرقمي سهولة الاستخدام بين الجهات ذات العلاقة للمؤسسات المتخصصة في العمل السياحي، ولك لما توفره تقنيات الاتصال الحديث من سهولة انجاز أنشطتها والتواصل الفاعل بين ممارسي القطاع السياحي.[22]

وتعتبر العقبة (ثغر الأردن الباسم) أحد أهم المواقع السياحية في الأردن، وذلك لما يجتمع فيها من عدد تنوع في القطاعات السياحية حيث يوجد في محافظة العقبة السياحة الترفيهية من خلال خليج العقبة وما توفره من ألعاب رياضية ترفيهية كالسباحة

[22] عبة، كريمة. (2023). تفعيل الإعلام السياحية الرقمي في تعزيز ثقافة السياحة الخارجية بالجزائر، مرجع سابق.

والغطس وغيرها من الألعاب المائية، والسياحة التعليمية لما توفره من أربع جامعات جامعتان رسميتان (الجامعة الأردنية فرع العقبة، وجامعة البلقاء التطبيقية فرع العقبة) وجامعتان خاصتان (جامعة العقبة للتكنولوجيا، وجامعة العقبة للعلوم الطبية)، والسياحة الثقافية التي تحتضن قلعة العقبة الأثرية التي يعود تاريخ بنائها إلى نهاية العهد المملوكي عام 1507م لكنها تحولت في العهد الحالي إلى متحف يستقبل الزوار من داخل المملكة وخارجها.

الترويج السياحي:

تعرف العملية الترويجية بأنها الإخبار والإقناع والاتصال بين الدول السياحية والسوق المستهدف بخصوص المنتج وسعره وقنوات توزيعه للتأثير في سلوك السياح المرتقبين ولفت انتباههم لكي يقوموا بزيارة الدول السياحية وشراء المنتج السياحي. ويتعرض العاملون في التسويق صعوبات في ترويج الخدمات السياحية لما يحتاج هذا الأمر من صبر وتحمل ومعرفة مهارات التسويق والوعي بها.[23]

يسعى الترويج السياحي للمشاركة في الحركة والنشاط السياحة في المنشاة، وذلك منذ نشؤها وما نراه من شواهد تاريخية وآثار ومنحوتات ونقوش ورسوم خلفتها الحضارات القديمة، وما تحمله من وسائل ومضامين بالغة الأهمية لوسائل الترويج السياحي هو يعتبر من الثروات سياحة ضخمة لا نظير لها بالغة التأثير في النفوس على مر العصور وتعد الملاحم والأساطير والقصص لتلك الحضارات من مرتكزات ودعائم الترويج السياحي حتى وقتنا الحالي، وتعتبر رحلات التي يقوم بها المستكشفون والرحالة والباحثين، وما نقلته عن واقع البلدان العالم والوصف الدقيق لكل جزئية للحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهو الأسس الأولى والأهم التي استند عليها عملية الترويج السياحي، وهي التي ساهمت إلى حد كبير في تطوير الثورة الصناعية وسائل النقل والتقدم التكنولوجي ووسائل الإعلام وشبكة الإنترنت والاتصالات والمساهمة الفاعلة والتأثير الكبير الذي جاء على القطاع السياحي بشكل عام؛ والتأثير على الترويج السياحي بشكل خاص، فقد تطورت ظاهرة السفر وتطورت وسائل الترويج عنها في طريق تنظيم إدارته وتخطيط نشاطاته وتعدد رسائله وأدواته.[24]

---

[23] العقيد، مرزوق. (2011). مبادئ السياحة، مرجع سابق.

[24] بن عائشة، نسيبة. (2015). مساهمة المزيج التسويقي في تحقيق رضا الزبون السياحي دراسة ميدانية في الوكالة السياحية طيبة للسياحة والسفر باتنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

وكما يعرف جلال (2007)[25] الترويج السياحي أنها العملية التنسيقة التي تقوم بين السائح والبائع وجهوده في إقامة منافذ للمعلومات لتسهيل عملية البيع المنتج للسائح. وهي أيضاً كافة الجهود المتكاتفة المباشرة وغير المباشرة التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المحددة لها في الاستراتيجية التسويقية السياحية العامة لهذه الدولة أو المؤسسة أو الموقع أو حتى هذا الفندق، وبتوظيف المزيج الترويجي المناسب والأكثر ملائمة، والذي يتم اختياره وتنفيذه وفق التفضيلات والأولويات التي ترتبط بعادات الوسيلة الترويجية لأماكن البيع والتوزيع الخاصة بالمنتج السياحية، وصولا إلى المستهلك والمستخدمين للمنتجات السياحية.

ويشمل الترويج السياحي كلا من الإعلام وتنشيط (ترويج) المبيعات بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية والعناية بمرافقها ونحو ذلك مما يؤدي إلى رواج السياحة.[26]

إن استراتيجية الترويج للمنتجات السياحية تتمثل كالركيزة أو الأداة الفعالة لنقل كافة الأفكار والشعارات والمنافع والفوائد المنشودة من قبل السواح المستهدفين بالأوضاع والأوقات المناسبة لهم. حيث يعرف الترويج السياحي كيف يعرف المستهلك بالمنتج وخصائصه ووظائفه ومزاياه، وكيفية استخدامه وأماكن وجوده بالسوق، بالإضافة إلى محاولة التأثير على المستهلك وحثه وإقناعه بشراء المنتج، إنّ هدف الترويج إلى زيادة الطلب السياحي وتقوية المركز التنافسي ، من خلال الاتصال بقطاع معين من القطاعات السوقية ليتم السيطرة على مشكلة جهل السائح بالمنتج السياحي وصفاته، بتقديم المعلومات الحقيقية والصادقة عنه لخلق الصورة السياحية وتوليد الرغبة عن السائح لاتخاذ قرار شراء المنتج السياحي، سواء من المنتج مباشرة أو من خلال قنوات التوزيع.[27].

<u>أهداف الترويج السياحي</u>:

يعد الترويج السياحي مرآة تعكس كافة الأنشطة التسويقية والجهود لمختلف عناصر المزيج التسويقي السياحي. ويقع مسؤولية كبيرة على الترويج السياحي خاصة في نقل ما ترغب بنقله الجهة المعنية بالموضوع حسب الأسس والأهداف المنشودة بشكل عام والترويجية منها بشكل خاص من الاستراتيجية السياحية. ومن أهداف الترويج السياحي ما يلي: التأثير على مدركات

---

[25] جلال خضرة. (2007). التسويق السياحي، دار مستوى للطباعة والنشر، دمشق

[26] جلال خضرة. (2007). التسويق السياحي، دار مستوى للطباعة والنشر، دمشق.

[27] آل غنيم، خالد. (2014). الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية، عمان، دار أسامه، ط1.

الحسية بأنواعها سلبية أم إيجابية بالاتجاه أو الشكل المرغوب فيه، وهو يخدم الأهداف المرجوة في زيادة حجم إنفاقهم من الأموال عند قيامهم بزيارة لموقع سياحي وزيادة إعداد السواح المترددين، التعرف على مخارج التوزيع من وسطاء وكالات السفر، رحلات السياحية والفنادق بالمنافع والفوائد والآثار الدينية والقيم الرمزية التاريخية المنتشرة في أي بلد، العمل على إقناع السياح المحتملين في السوق المستهدف. تعاني منها بعض الدول العربية من انخفاض كبير في منتوجاتها السياحية مثل مصر والأردن التي يوجد فيها الكثير معالم سياحية، وذلك بسبب الأبعاد السياسية ليس للبلدين أي تأثير بها، وإنما هي وسائل الإعلام الأعداء التي تقوم بنشر الإشاعات المغرضة عند حدوث أي كان قتل أو حادث سير أو حتى كوارث طبيعية أو مناخية غيرها لزعزعة ثقة السياح بأمن البلد.[28]

منهجية الدراسة

يعتبر منهج الدراسة من الأجزاء الأساسية في البحث العلمي التي تؤثر على جودة البحث وأهميته، فالمنهج هو الطريقة والأساليب التي يتبعها الباحث في دراسة مشكلة أو قضية معينة لاستكشاف الحقائق والإجابة عن بعض التساؤلات، ولتحقيق أهداف الدراسة الحالية بجودة عالية سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع طبيعة الدراسة ومتغيراتها[29]، لذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والحقائق التي تتعلق بأثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية.

عينة ومجتمع الدراسة

يقتصر مجتمع الدراسة الحالي على أهالي محافظة العقبة من مقيمين وزوار وسياح، ونظراً لتعذر أسلوب الحصر الشامل لعدة اعتبارات منها الوقت والجهد والتكلفة، فقد تم الاكتفاء بعينة عشوائية بسيطة ممثلة لمجتمع الدراسة وعكس نتائجها على مجتمع الدراسة، فقام الباحث باختيار عينة عشوائية مكونة من (200) مفردة من أهالي محافظة العقبة من مقيمين وزوار وسياح بالمملكة الأردنية الهاشمية.

---

[28] عبيدات، محمد. (2008). التسويق السياحي مدخل سلوكي، ط3، دار وائل للنشر، عمان.

[29] مصلح، خالد حسين؛ عريفج، سامي سلطي. (1999). في مناهج البحث العلمي وأساليبه. ط2، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف البحث وللإجابة عن تساؤلاته تم تصميم أداة الاستبيان للكشف عن أثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية، وذلك من خلال الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، ولقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من قسمين رئيسيين هما:

- **القسم الأول:** اشتمل على المعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الوظيفة، الدخل الشهري).
- **القسم الثاني:** اشتمل على (21) فقرة تقييس واقع أثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية، واشتمل على ثلاثة أبعاد، وهي:

1- المحور الأول: الخدمات السياحية الرقمية: وتضمن (7) فقرات.

2- المحور الثاني: السمات التي توفرها أدوات الاعلام السياحي الرقمي في التأثير على الترويج السياحي: وتضمن (7) فقرات.

3- المحور الثالث: تأثير صناعة المحتوى الرقمي السياحي في تعزيز السياحة الداخلية، وتضمن (7) فقرات.

صدق الأداة وثباتها

للتأكد من صدق محتوى الاستبيان الظاهري، تم عرضه في صورته الأولية على مجموعة من المتخصصين في مجال الإعلام والإعلام الرقمي، لإبداء ملاحظاتهم حول عبارات الاستبانة، بحيث قاموا بإبداء آرائهم حول مدى صحة الصياغة اللغوية لعبارات الاستبانة، ومدى ملائمة مفردات الاستبانة لعينة الدراسة، فضلا عن مدى صلاحية كل عبارة لقياس ما وضعت لقياسه. قام الباحث بالأخذ بآراء المحكمين وتوجيهاتهم، حيث حذف وأضاف بعض الفقرات، وأجرى بعض التعديلات وفقاُ لملاحظاتهم وتوجيهاتهم، ووضِعَت الأداة في صورتها النهائية وفقاً لتعديلات المحكمين وآرائهم.

كما أنه تم حساب معامل ارتباط بيرسون لكل فقرة من فقرات الاستبيان والمحور الذي تنتمي إليه، وكذلك تم حساب معامل ارتباط كل محور بالدرجة الكلية للاستبيان، وذلك للتأكد من الصدق البنائي لمحاور الاستبيان. وقد تراوحت معاملات ارتباط

الفقرات مع الأداة ككل ما بين (0.445–0.760) ومع المحاور ما بين (0.857–0.881)، وهذا يدل على وجود معامل ارتباط قوي للمحاور والعبارات مع الاستبيان، حيث أنها جميعها معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05) لأغراض تطبيق الدراسة.

أما فيما يتعلق بثبات الاستبانة فقد تم حساب الثبات لكل بعد من أبعاد الاستبانة وللاستبانة ككل، وذلك باستخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach) بعد تجريبها على عينة استطلاعية خارجة عن عينة البحث، والجدول (2) يبين معاملات ثبات ألفا لأبعاد الاستبانة والاستبانة ككل.

جدول 1: معاملات ثبات كرونباخ ألفا لأبعاد الاستبانة والاستبانة ككل

المحور	عدد الفقرات	كرونباخ الفا
الخدمات السياحية الرقمية	7	0.774
السمات التي توفرها أدوات الاعلام السياحي الرقمي في التأثير على الترويج السياحي	7	0.703
تأثير صناعة المحتوى الرقمي السياحي في تعزيز السياحة الداخلية	7	0.839
الأداة ككل	**21**	**0.897**

يظهر من الجدول (2) السابق أن قيم معاملات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة مرتفعة ومقبولة، فبلغت (0.774) للمحور الأول: الخدمات السياحية الرقمية، وللمحور الثاني: السمات التي توفرها أدوات الاعلام السياحي الرقمي في التأثير على الترويج السياحي بلغت (0.703)، وللمحور الثالث: تأثير صناعة المحتوى الرقمي السياحي في تعزيز السياحة الداخلية بلغت (0.839)، كما بلغت قيمة كرونباخ الفا للاستبيان ككل (0.897)، ويدل على أن هناك ثباتا عاليا لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الاستبانة، مما يشر الى فهمهم لعبارات الاستبيان وامكانية التعامل مع الاستبيان بدرجة عالية من الثقة، أي أن هناك درجة مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق استبانة واقع أثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية.

الوزن النسبي وتصحيح الاستبانة

تم استخدام مقياس ليكرت ذو التدرج الخماسي لتصحيح الاستبيان وفقاً للدرجات التالية التي يختارها المستجيبين وهي: (درجة (1) تعبر عن لا اتفق اطلاقا، ودرجة (2) تعبر عن لا اتفق، ودرجة (3) تعبر عن محايد، ودرجة (4) تعبر عن اتفق، ودرجة (5) تعبر عن اتفق تماما)، ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وعلى مجالها ككل، تم الاعتماد على التقسيم التالي في جدول (3) للحكم على المتوسطات الحسابية:

جدول 3: مقياس المتوسطات الحسابية وتفسيرها

منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
1-1.80	1.81-2.6	2.61-3.40	3.41-4.20	4.21-5

المعالجات الإحصائية

قام الباحث باعتماد برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) للإجابة عن أسئلة الدراسة الأساسية وتحليل البيانات التي تم جمعها أثناء الدراسة لتحقيق الأهداف، وذلك باستخدام الاختبارات الاحصائية التالية:

- اختبار كرونباخ ألفا :(Cronbach Alpha) بحيث تم تطبيقه للتأكد من مدى اتساق المحاور التي طُبِّقت فيها أداة الدراسة مع المتغيرات التي سعت لاختبارها أو بشكل مختصر للتأكد من ثبات اداة الدراسة.
- حساب معامل ارتباط بيرسون "Pearson "، وذلك للتأكد من الصدق البنائي للاستبيان.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة الديموغرافية .
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداة الدراسة: وهي تستخدم في وصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة من أجل الكشف عن متوسط الإجابات لكل متغير بالإضافة الى استخدامه في وصف كل عبارة من العبارات الواردة في الاستبانة، وللإجابة عن تساؤلات الدراسة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) واختبار ت للعينات المستقلة (Independent T-test) لفحص الفروق بين متوسطات وجهات نظر المشاركين وتقديراتهم لأثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية تبعا لمتغير (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الوظيفة، الدخل الشهري).

نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: النتائج الخاصة بالخصائص الديموغرافية للعينة

جدول (4): توزيع عينة الدراسة وفق متغير النوع الاجتماعي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	102	51
انثى	98	49
المجموع	200	100

تشير نتائج عينة الدراسة المشار إليها في الجدول (4) أن (51%) من أفراد العينة هم من الذكور، وأن (49%) من العينة هم الإناث. وهذا يشير إلى حرصنا على الأخذ بوجهة نظر الجنسين في تقييم واقع أثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية.

جدول (5): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	42	21
من 20–30 سنة	50	25
من 30–40 سنة	70	35
أكبر من 40 سنة	38	19
المجموع	200	100

تشير نتائج عينة الدراسة المشار إليها في الجدول (5) إن (21%) من أفراد العينة كانوا من الفئة العمرية (أقل من 20 سنة)، وأن (25%) من أفراد العينة كانوا من الفئة العمرية (من 20–30 سنة)، وأن (35%) من أفراد العينة كانوا من الفئة العمرية (من 30–40 سنة)، وأن (19%) من أفراد العينة كانوا من الفئة العمرية (أكبر من 40 سنة). وتشير هذه النتيجة إلى أن معظم أفراد العينة من الفئة العمرية من 30–40 سنة ويليها أفراد العينة من الفئة العمرية 20–30 سنة.

جدول (6): توزيع عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية عامة	24	12
دبلوم متوسط	74	37
بكالوريوس	82	41
دراسات عليا	20	10
المجموع	200	100

تشير نتائج عينة الدراسة المشار إليها في الجدول (6) إن (12%) من أفراد العينة كانوا من المؤهل العلمي (ثانوية عامة)، وأن (37%) من أفراد العينة كانوا من المؤهل العلمي (دبلوم متوسط)، وأن (41%) من أفراد العينة كانوا من المؤهل العلمي (بكالوريوس)، وأن (10%) من أفراد العينة كانوا من المؤهل العلمي (دراسات عليا). وتشير هذه النتيجة إلى أن معظم أفراد العينة من المؤهل العلمي بكالوريوس ويليها أفراد العينة من المؤهل العلمي دبلوم متوسط.

جدول (7): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة

الفئة	**التكرار**	**النسبة المئوية**
موظف حكومة	74	37
موظف قطاع خاص	62	31
طالب جامعي	44	22
عاطل عن العمل	20	10
المجموع	200	100

تشير نتائج عينة الدراسة المشار إليها في الجدول (7) إن (37%) من أفراد العينة كانوا من موظفين الحكومة، وأن (31%) من أفراد العينة كانوا من موظفي القطاع الخاص، وأن (22%) من أفراد العينة كانوا من طلبة الجامعات، وأن (10%) من أفراد العينة كانوا من العاطلين عن العمل.

جدول (8): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 500 دينار	68	34
من 500–1000 دينار	79	39.5
أكثر من 1000 دينار	53	26.5
المجموع	200	100

تشير نتائج عينة الدراسة المشار إليها في الجدول (8) إن (34%) من أفراد العينة كانوا من ذوي الدخل أقل من 500 دينار، وأن (39.5%) من أفراد العينة كانوا من ذوي الدخل من 500–1000 دينار، وأن (26.5%) من أفراد العينة كانوا من ذوي الدخل أكثر من 1000 دينار.

ثانياً: الإجابة عن أسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما الخدمات السياحية الرقمية التي تدعم السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للخدمات السياحية الرقمية التي تدعم السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية واستخدم مقياس المتوسطات الحسابية الوارد في الجدول (3) السابق لتفسير هذه المتوسطات ودلالاتها، والجدول (9) التالي يوضح هذه النتائج:

جدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة للخدمات السياحية الرقمية التي تدعم السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	ساعدت أدوات الإعلام السياحي الرقمي بتقديم خدمات إضافية ساهمت بدعم السياحة الداخلية في الأردن.	2.99	1.38	5	متوسطة
2	ساعدت أدوات الإعلام السياحي الرقمي بالحصول على المعلومات عن المعالم السياحية بأسرع وقت ممكن وبأقل جهد.	3.13	1.30	3	متوسطة

3	وفرت أدوات الإعلام السياحي الرقمي خدمات متنوعة تلبي حاجات السياح ورغباتهم.	2.91	1.35	6	متوسطة
4	ساهم تفعيل أدوات الإعلام السياحي الرقمي في تسهيل عملية ترويج الأردن داخليا وخارجها.	3.22	1.29	2	متوسطة
5	تعمل أدوات الإعلام السياحي الرقمي على التواصل الدائم مع الجمهور والحصول على ردود بزمن قياسي.	3.04	1.33	4	متوسطة
6	مكنت أدوات الإعلام السياحي الرقمي من إبراز معالم السياحية المتنوعة والجديدة لم تكن معروفة لدى السياح من قبل.	2.88	1.51	7	متوسطة
7	تمكن أدوات الإعلام السياحي الرقمي للتواصل مع الشركات السياحية ومعرفة جميع المعلومات عن المواقع السياحية المستهدفة بأي زمان ومن أي مكان.	3.25	1.49	1	متوسطة
	المجال (الخدمات السياحية الرقمية التي تدعم السياحة) ككل	3.06	0.90	-	متوسطة

يتضح من جدول (9) الذي يقيس واقع الخدمات السياحية الرقمية التي تدعم السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.25–2.88) وبدرجة (متوسطة)، حيث جاءت الفقرة رقم (7) التي نصت على "تمكن أدوات الإعلام السياحي الرقمي للتواصل مع الشركات السياحية ومعرفة جميع المعلومات عن المواقع السياحية المستهدفة بأي زمان ومن أي مكان." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.25) وبانحراف معياري (1.49)، وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة رقم (4) التي نصت على "ساهم تفعيل أدوات الإعلام السياحي الرقمي في تسهيل عملية ترويج الأردن داخليا وخارجها." في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.22) وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة رقم (2) التي نصت على "ساعدت أدوات الإعلام السياحي الرقمي بالحصول على المعلومات عن المعالم السياحية بأسرع وقت ممكن وبأقل جهد. " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.13) وبدرجة (متوسطة)، بينما جاءت الفقرة رقم (6) التي نصت على "مكنت أدوات الإعلام السياحي الرقمي من إبراز معالم السياحية المتنوعة والجديدة لم تكن معروفة لدى السياح من قبل." في المرتبة الاخيرة بمتوسط

حسابي (2.88) بدرجة (متوسطة). كما بلغ المتوسط العام لواقع الخدمات السياحية الرقمية التي تدعم السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية (3.06) وانحراف معياري (0.90) وبدرجة متوسطة، وهو ما يبين أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على واقع الخدمات السياحية الرقمية التي تدعم السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية.

وتعزى هذه النتائج لما توفره منصات الإعلام الرقمي من سهولة استخدامها من السياح من أي مكان سواء من داخل الأردن أو خارجها، حيث يفضل السياح الدخول إلى المنصات الرقمية المخصصة للمواقع السياحية لمحافظة العقبة حتى يتسنى لهم معرفة جميع المرافق السياحية من فنادق ومطاعم وغيرها من الأماكن الترفيهية، وذلك لوضع خطة تحتوي على الأماكن الذي سيقومون بزيارتها ومعرفة المعلومات الأولية عن هذه المواقع ليقع الاختيار على ما يتناسب مع أهوائهم وميولهم.

السؤال الثاني: ما السمات التي توفرها أدوات الاعلام السياحي الرقمي في التأثير على الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للسمات التي توفرها أدوات الاعلام السياحي الرقمي في التأثير على الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية واستخدم مقياس المتوسطات الحسابية الوارد في الجدول (3) السابق لتفسير هذه المتوسطات ودلالاتها، والجدول (10) التالي يوضح هذه النتائج:

جدول 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة للخدمات السياحية الرقمية التي تدعم السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تتسم أدوات الإعلام السياحي الرقمي بأنها على أهبت الاستعداد على مدار الساعة لتلبي جميع احتياجات السياح ومتطلباتهم.	3.29	1.28	1	متوسطة
2	تتسم أدوات الإعلام السياحي الرقمي بنظام إلكتروني رديف يمنع حصول أي عطل يعرقل عملية الترويج السياحي الرقمي.	3.02	1.37	5	متوسطة
3	تتسم أدوات الإعلام السياحي الرقمي بسهولة الاستخدام وسرعة	3.13	1.24	2	متوسطة

	الاستجابة.				
4	تتسم أدوات الإعلام السياحي الرقمي بسهولة التنقل بين الخيارات والنوافذ.	3.08	1.25	3	متوسطة
5	تتسم أدوات الإعلام السياحي الرقمي بصعوبة الاختراق من قبل المخربين	2.96	1.24	7	متوسطة
6	تتسم أدوات الإعلام السياحي الرقمي بالمرونة وسهولة إضافة الخدمات المستحدثة والتعديل عليها أو الاستغناء عنها بسرعة قصوى.	3.03	1.27	4	متوسطة
7	تتسم أدوات الإعلام السياحي الرقمي بتواجد خبراء متخصصين يعملون على مدار الساعة لحماية المنصات الرقمية وإبقائها فعالة وسريعة الاستجابة لطلبات السياح واستفساراتهم.	3.01	1.29	6	متوسطة
المجال (السمات التي توفرها أدوات الاعلام السياحي الرقمي في التأثير على الترويج السياحي) ككل		3.07	0.77	–	متوسطة

يتضح من جدول (10) الذي يقيس واقع السمات التي توفرها أدوات الاعلام السياحي الرقمي في التأثير على الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.29–2.96) وبدرجة (متوسطة)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) التي نصت على "تتسم أدوات الإعلام السياحي الرقمي بأنها على أهبت الاستعداد على مدار الساعة لتلبي جميع احتياجات السياح ومتطلباتهم." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.29) وبانحراف معياري (1.28)، وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة رقم (3) التي نصت على "تتسم أدوات الإعلام السياحي الرقمي بسهولة الاستخدام وسرعة الاستجابة." في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.13) وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة رقم (4) التي نصت على "تتسم أدوات الإعلام السياحي الرقمي بسهولة التنقل بين الخيارات والنوافذ." في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.08) وبدرجة (متوسطة)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) التي نصت على "تتسم أدوات الإعلام السياحي الرقمي بصعوبة الاختراق من قبل المخربين." في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (2.96) بدرجة (متوسطة). كما بلغ المتوسط العام لواقع السمات التي توفرها أدوات الاعلام

السياحي الرقمي في التأثير على الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية (3.07) وانحراف معياري (0.77) وبدرجة متوسطة، وهو ما يبين أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على واقع السمات التي توفرها أدوات الاعلام السياحي الرقمي في التأثير على الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية.

تعزى هذه النتيجة إلى لما تتميز به منصات الإعلام السياحي الرقمي من العمل بشكل إلكتروني وتلقائي على مدار الساعة دون الحاجة لوجود موظف يقوم على التفاعل مع الجمهور الذي يتفاعل مع هذه المنصات بغية القدوم الى محافظة العقبة لقصد السياحة، كما توفر هذه المنصات نوع من السهولة في الحصول على المعلومات والخدمات والدخول إلى النوافذ المتواجدة في واجهة المنصة الرقمية، حيث تمكن مختلفي الأعمار والمستويات الثقافية من التعامل معها دون تعقيد وبسهولة تامة.

السؤال الثالث: ما درجة تأثير صناعة المحتوى الرقمي السياحي في تعزيز السياحة الداخلية والقدرة على استقطاب السياح من الخارج للمملكة الأردنية الهاشمية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتأثير صناعة المحتوى الرقمي السياحي في تعزيز السياحة الداخلية والقدرة على استقطاب السياح من الخارج للمملكة الأردنية الهاشمية واستخدم مقياس المتوسطات الحسابية الوارد في الجدول (3) السابق لتفسير هذه المتوسطات ودلالاتها، والجدول (11) التالي يوضح هذه النتائج:

جدول 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لتأثير صناعة المحتوى الرقمي السياحي في تعزيز السياحة الداخلية والقدرة على استقطاب السياح من الخارج للمملكة الأردنية الهاشمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	توفر واجهات منصات الإعلام الرقمي تصاميم تجذب المستخدم وأدوات تلبي احتياجات ورغبات السياح.	2.98	1.37	4	متوسطة
2	تسمح منصات الإعلام الرقمي للسياح بالتفاعل مع المحتوى الرقمي	2.74	1.45	7	متوسطة

	بشكل كبير وميسر.				
3	تساهم منصات الاعلام الرقمي بتقديم شرحاً مفصلاً لما تقدمه من خدمات ومعلومات مختلفة ومتنوعة.	2.99	1.33	2	متوسطة
4	تقدم منصات الإعلام الرقمي معلومات علمية دقيقة وموثوقة المصدر.	2.78	1.26	6	متوسطة
5	تحتوي منصات الاعلام الرقمي على اعلانات وعروض عن المنشئات السياحية في المنطقة لتلبية احتياجات السياح ورغباته.	2.98	1.28	3	متوسطة
6	تتيح منصات الاعلام الرقمي خدمات مجانية.	2.81	1.18	5	متوسطة
7	تقدم منصات الاعلام الرقمي شرحاً مفصلا عن الخدمات التي تقدمها بشكل سهل وميسر.	3.10	1.40	1	متوسطة
المجال (تأثير صناعة المحتوى الرقمي السياحي في تعزيز السياحة الداخلية) ككل		2.91	0.95	-	متوسطة

يتضح من جدول (11) الذي يقيس درجة تأثير صناعة المحتوى الرقمي السياحي في تعزيز السياحة الداخلية والقدرة على استقطاب السياح من الخارج للمملكة الأردنية الهاشمية فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.10–2.74) وبدرجة (متوسطة)، حيث جاءت الفقرة رقم (7) التي نصت على "تقدم منصات الاعلام الرقمي شرحاً مفصلا عن الخدمات التي تقدمها بشكل سهل وميسر." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.10) وبانحراف معياري (1.40)، وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة رقم (3) التي نصت على "تساهم منصات الاعلام الرقمي بتقديم شرحاً مفصلاً لما تقدمه من خدمات ومعلومات مختلفة ومتنوعة." في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.99) وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة رقم (5) التي نصت على "تحتوي منصات الاعلام الرقمي على اعلانات وعروض عن المنشئات السياحية في المنطقة لتلبية احتياجات السياح ورغباته." في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.98) وبدرجة (متوسطة)، بينما جاءت الفقرة رقم (2) التي نصت على "تسمح منصات الإعلام الرقمي للسياح بالتفاعل مع المحتوى الرقمي بشكل كبير وميسر." في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (2.74) بدرجة (متوسطة). كما بلغ المتوسط العام لواقع السمات التي توفرها أدوات الاعلام السياحي الرقمي في التأثير على الترويج

السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية (3.07) وانحراف معياري (0.77) وبدرجة متوسطة، وهو ما يبين أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على درجة تأثير صناعة المحتوى الرقمي السياحي في تعزيز السياحة الداخلية والقدرة على استقطاب السياح من الخارج للمملكة الأردنية الهاشمية.

تعزى هذه النتيجة إلى قدرة التأثير الكبير الذي يقدمه صناع المحتوى من المؤثرين على منصات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية تسهم بشكل كبير على اقناع الناس من خلال التجربة التي يقوم بها صناع المحتوى لهذه الأماكن السياحية، حيث يتوفر عدد كبير من متابعين صفحات هؤلاء المؤثرين الذين يؤمنون بالنصائح التي يقدمها صناع المحتوى ويسعون إلى خوض نفس التجربة الذين قاموا بها المؤثرين، وذلك بالمجيء إلى هذه الأماكن السياحية واستخدام مرافقها، بالإضافة إلى تحفيز أقاربهم واصدقائهم لمشاركتهم هذه التجربة السياحية الفريدة. في حين أوجدت نتائج الدراسة الحالية تفعيل دور المؤثرين على منصات التواصل الاجتماعي بدرجة متوسطة وخجولة تعزى إلى عدم اشراك هؤلاء المؤثرين بعملية الترويج السياحي والاستفادة من قدراتهم على التأثير واستثمار أعداد المتابعين لهم الذين يشكلون شريحة كبيرة من المجتمع سواء من داخل الأردن أو خارجه.

السؤال الرابع: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المشاركين لأثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية تبعا لمتغير (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الوظيفة، الدخل الشهري)؟

وللإجابة عن السؤال الرابع تم استخدام اختبار ت للعينات المستقلة (Independent T-test) واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن الفروق الإحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة وتقديراتهم لأثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية تبعا لمتغير (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الوظيفة، الدخل الشهري)، وكانت النتائج على النحو التالي:

تم إيجاد الفروق بين وجهات نظر المشاركين وتقديراتهم لأثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية لمتغير الجنس باستخدام اختبار ت للعينات المستقلة، والجدول (12) يظهر النتائج:

جدول 12: نتائج اختبار (T) لفحص الفروق بين العينة تبعاً لمتغير الجنس

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف	قيمة T	قيمة الدلالة

					Sig.
الجنس	ذكر	3.09	0.67	1.521	0.130
	أنثى	2.93	0.84		

يبين الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية لمتغير الجنس، حيث كانت قيمة الدلالة أكبر من (0.05). تعزى هذه النتيجة إلى الاقبال على السياحة من قبل الجنسين وذلك لأغلبية الزوار إلى محافظة العقبة من العائلات والأقارب والأصدقاء، وذلك أن كلا الجنسين يمتلك حسابات على المنصات الرقمية المختلفة التي تروج للمناطق السياحية من خلالها لمختلف أدوات الإعلام من صور وفيديوهات ونصوص.

في حين تم إيجاد الفروق بين وجهات نظر المشاركين في الدراسة وتقديراتهم لأثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية وفقاً لمتغير الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الوظيفة، الدخل الشهري، باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، والجدول (13) يظهر النتائج:

جدول 13: نتائج تحليل (One Way ANOVA) لمتغير المستوى التعليمي والخبرة والعمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيمة الدلالة Sig.
المستوى التعليمي	بين المجموعات	3.651	3	1.217	2.147	0.096
	داخل المجموعات	111.106	196	0.567		
	المجموع	114.757	199			
الفئة العمرية	بين المجموعات	4.385	3	1.462	2.295	0.054
	داخل المجموعات	110.373	196	0.563		
	المجموع	114.757	199			
الوظيفة	بين المجموعات	0.381	3	0.127	0.217	0.884

	داخل المجموعات	114.376	196	0.584		
	المجموع	114.757	199			
الدخل الشهري	**بين المجموعات**	0.709	2	0.354	0.612	0.543
	داخل المجموعات	114.048	197	0.579		
	المجموع	114.757	199			

كما يتبين من الجدول (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية وفقاً لمتغير الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الوظيفة، الدخل الشهري حيث كانت قيمة الدلالة لجميع هذه المتغيرات أكبر من (0.05). تعزى هذه النتيجة إلى رغبة جميع أفراد المجتمعات من الخوض في جميع التجارب السياحية سواء كانت ترفيهية أو تعليمية أو ثقافية أو دينية وغيرها من أنواع الأنشطة السياحية على اختلاف مستوياتهم التعليمية والفئات العمرية والثقافية، وأيضاً على اختلاف مستوى الدخل حيث يلجئ أصحاب الدخل المحدود إلى القيام بخوض التجربة السياحية واستخدام المرافق السياحية التي تناسب دخلهم وهذا أيضاً ينطبق على أصحاب الدخل المرتفع الذين يستخدمون المرافق السياحية بما تتناسب مع دخلهم المرتفع.

الخاتمة والتوصيات

تتميز محافظة العقبة بأحد الوجهات السياحية الرئيسية في المملكة الأردنية الهاشمية باعتبارها الوجهة البحرية الوحدة في المملكة، ومنفذ إلى دول العالم العربي حيث يعتبر خليج العقبة امتداداً للبحر الأحمر الذي يفصل القارة الأفريقية وقارسة آسيا، كما تمتاز أيضاً بالتنوع السياحي من خلال الألعاب المائية الترفيهية والسياحة التعليمية من خلال تواجد أربع جامعات، والسياحة التاريخية بتوفير مناطق أثرية وتاريخية بالإضافة إلى سياحة المغامرات من خلال المناطق الجبلية والأودية بمحافظة العقبة وصولاً إلى وادي رم إلى منطقة البتراء الأثرية التي تبعد دقائق معدودة عن المحافظة، بحيث تحتوي منطقة البتراء وأحد من عجائب الدنيا السبع وهي المدينة الوردية التي تعتبر عاصمة الدولة النبطية. كما لا نستطيع أن ننكر القدرة الهائلة التي تتمتع بها منصات الإعلام الرقمي من سرعة الانتشار والوصول في أي زمان وأي مكان، وتزويد جميع الباحثين عن السياحة بمحافظة العقبة محليا ودوليا.

أفضت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

1- أن واقع الخدمات السياحية الرقمية التي تدعم السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية تحتل أهمية متوسطة، نظراً لما توفره منصات الإعلام الرقمي من سهولة استخدامها من السياح من أي مكان سواء من داخل الأردن أو خارجها، حيث يفضل السياح الدخول إلى المنصات الرقمية المخصصة للمواقع السياحية لمحافظة العقبة حتى يتسنى لهم معرفة جميع المرافق السياحية من فنادق ومطاعم وغيرها من الأماكن الترفيهية.

2- أن واقع السمات التي توفرها أدوات الاعلام السياحي الرقمي في التأثير على الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية تحتل أهمية متوسطة، نظراً لما تتميز به منصات الإعلام السياحي الرقمي من العمل بشكل إلكتروني وتلقائي على مدار الساعة دون الحاجة لوجود موظف يقوم على التفاعل مع الجمهور الذي يتفاعل مع هذه المنصات بغية القدوم الى محافظة العقبة لقصد السياحة.

3- أن درجة تأثير صناعة المحتوى الرقمي السياحي في تعزيز السياحة الداخلية والقدرة على استقطاب السياح من الخارج للمملكة الأردنية الهاشمية تحتل أهمية متوسطة، نظراً إلى قدرة التأثير الكبير الذي يقدمه صناع المحتوى من المؤثرين على منصات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية تسهم بشكل كبير على اقناع الناس من خلال التجربة التي يقوم بها صناع المحتوى لهذه الأماكن السياحية.

4- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الإعلام الرقمي في تعزيز عملية الترويج السياحي للمملكة الأردنية الهاشمية وفقاً لمتغير الجنس، والفئة العمرية، المستوى التعليمي، الوظيفة، الدخل الشهري، نظراً إلى رغبة جميع أفراد المجتمعات من الخوض في جميع التجارب السياحية سواء كانت ترفيهية أو تعليمية أو ثقافية أو دينية وغيرها من أنواع الأنشطة السياحية على اختلاف جنسهم ومستوياتهم التعليمية والفئات العمرية والثقافية، وأيضاً على اختلاف مستوى الدخل.

وفي النهاية، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، لم يتبق لها إلا اقتراح جملة من التوصيات العملية التي استوحاها الباحث من النتائج، وهي كما يلي:

1- ضرورة الاستعانة بصناع المحتوى الرقمي ومشاهير منصات التواصل الاجتماعي الذين يمتلكون قدرة كبيرة جداً على التأثير لمتابعيهم، كما أنهم يستهدفون شريحة كبيرة ومختلفة الأعمار والثقافات والمستويات التعليمية ومستوى الدخل من مشتركيهم في صفحاتهم المنتشرة على منصات التواصل الاجتماعي.

2- ضرورة العمل على إعداد مسبق لمثرين منصات التواصل الاجتماعي وتدريبهم على كيفية استخدام قدراتهم الهائلة على المنصات في الترويج السياحي الرقمي من خلال اشراكهم في دورات متقدمة بهذا المجال يقدمها مدربون متخصصون في هذا المجال.

3- ضرورة إعداد منصة رقمية يقوم على انشائها متخصصون في هندسة البرمجيات والذكاء الاصطناعي لتوفير جميع ما يحتاجه السائح من منصة واحدة ابتداءً من الحصول على معلومات صحيحة ومن مصادر موثوقة مروراً بعملية الحجز من تذاكر طيران وأماكن إقامة فندقية وصولاً إلى الحجز للذهاب في رحلات سياحية يقودها متخصصون بمجال السياحي يتبعون لوزارة السياحة الآثار الاردنية أن تكون عملية الحجز والدفع إلكترونياً بحيث يأتي السائح إلى المطار ويقوم على استقباله وأخذه في جولة سياحية وبعد الانتهاء منها يقوم بإيصاله إلى مكان العودة (المطار)

المراجع:

المراجع العربية:

1) أبو زعنونة، مروان محمد عبد الفتاح، "إدارة علاقات العملاء وأثرها في سهولة الاستخدام والرضا لدى الجامعة الفلسطينية الدور الوسيط للخبرة التكنولوجية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص95، 2014.

2) أكرم فتحي مصطفى علي، "استخدام نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) لتقصي فعالية التكنولوجيا المساندة القائمة على تطبيقات التعليم التكيفية النقالة لتمكين ذوي الإعاقة البصرية من التعلم"، مصر، القاهرة، جامعة الأزهر، مجلة كلية التربية، العدد 176 الجزء الأول، ص 62، 2017.

3) آل غنيم، خالد. (2014). الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية، عمان، دار أسامه، ط1.

4) انجى كاظم مصطفى فهيم، "دراسة كيفية إمكانية تطبيق نماذج قبول التكنولوجيا على مستخدمي الهاتف المحمول من كبار السن"، مصر، جامعة دمياط، كلية الآداب، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد 2، ص 111-136، 2016.

5) بن عائشة، نسيبة. (2015). مساهمة المزيج التسويقي في تحقيق رضا الزبون السياحي دراسة ميدانية في الوكالة السياحية طيبة للسياحة والسفر باتنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

6) جلال خضرة. (2007). التسويق السياحي، دار مستوى للطباعة والنشر، دمشق

7) حسناوي، هناك؛ والحسناوي، يوسف (2019). معالجة البرامج السياحية التلفزيونية في القناة السعودية للسياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 67، 369-403.

8) حسناوي، هناك؛ والحسناوي، يوسف (2019). معالجة البرامج السياحية التلفزيونية في القناة السعودية للسياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق.

9) الزعبي، وسام حسن علي. (2015). أنشطة العلاقات العامة في وزارة السياحة والآثار الأردنية (دراسة تطبيقية في الممارسة والأساليب)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.

10) عامر، علا. (2017). دور وسائل الإعلام الرقمية في تفعيل المشاركة السياسية للشباب الجامعي، مجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد59، 517-565.

11) عبة، كريمة. (2023). تفعيل الإعلام السياحية الرقمي في تعزيز ثقافة السياحة الخارجية بالجزائر، مجلة التمكين الاجتماعي، 5(1)، 114-126.

12) عبيدات، محمد. (2008). التسويق السياحي مدخل سلوكي، ط3، دار وائل للنشر، عمان.

13) العقيد، مرزوق. (2011). مبادئ السياحة، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

14) عمار سلامة الرواحنة، "أثر جودة الموقع الإلكتروني لديوان الخدمة المدنية في تحقيق رضا العاملين في إدارة الموارد البشرية في المنظمات الخاضعة لنظام الخدمة المدنية، الأردن، عمان، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، ص114، 2012.

15) القحطاني، سالم بن محمد. (2020). دور الإعلام الجديد في التثقيف السياحي لدى الشباب الجامعي بالمملكة العربية السعودية، مجلة اتحاد الجامعات السعودية لبحوث الاعلام وتكنولوجيا الاتصال، العدد3، 91-148.

16) مصلح، خالد حسين؛ عريفج، سامي سلطي. (1999). في مناهج البحث العلمي وأساليبه. ط2، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

17) النوافلة، مخلد خلف. (2019). استخدام الإعلام الرقمي في ترويج السياحة الأردنية: شبكات التواصل الاجتماعي أنموذجا، مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، العدد8، 73-115.

المراجع الأجنبية:

1) Al-sharafi, M.A., Arshah, R.A., Herzallah, F.A.T., Alajmi, Q. "The effect of perceived ease of use and usefulness on customers intention to use online banking services: the mediating role of perceived trust. Int. J. Innov. IJIRCCE, International Journal of Innovative Research in Computer and Communication Engineering, Vol 7, (1), p9-14, 2017.

2) Altinay, Z. Saner, T. Bahçelerli, N. & Altinay, F (2016). The Role of social media Tools: Accessible Tourism for Disabled Citizens. Educational Technology & Society, Vol.19 (1), pp 89-99.

3) Beselga, D., Alturas, B.: "Using the technology acceptance model (TAM) in SAP Fiori. In: New Knowledge in Information Systems and Technologies. WorldCIST'19, vol. 930, p 575-584, 2019.

4) Davis, F.D.: "Perceived usefulness, perceived ease of use, and user acceptance of information technology. MIS Q. 13(3), p319-340 (1989). https://doi.org/10.2307/249008.

5)Maranguni´c, N., Grani´c, A. "Technology acceptance model: a literature review from 1986 to 2013. Univers. Access Inf. Soc. 14(1), p 81–95, 2015. https://doi.org/10.1007/s10209-014- 0348-1.

6)Nona, Ben Hamlawi (2018) The impact of the use of tourism promotion through the Internet to determine the tourist destination of the Algerian tourist, Algeria3 University, (25), 212-230.

7)Rauniar, R., Rawski, G., Yang, J. and Johnson, B , "Technology acceptance model (TAM) & social media usage: an empirical study on Facebook", Journal of Enterprise Information Management, Vol.27 No. 1, pp. 6-30, 2014.

تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني في مدينة الكرك

in urban planning in (GIS) Applications of geographic information systems the city of Karak

ليالي عصر الشواهين

leenmahasna@icloud.com

ملخص البحث:

تأتي أهمية تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني في الاردن كوسيلة فعالة في دعم عملية اتخاذ القرار في المؤسسات ذات العلاقة (مثل المحافظات والبلديات) في مجال التحكم بالتوسع العمراني باستخدام تقنية متطورة تستطيع التعامل مع المعلومات والبيانات والخرائط ومعالجتها بدقة وكفاءة عالية. من جهة أخرى تلعب تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية دوراً هاماً وفاعلاً في تسهيل إعداد المخططات الهيكلية للتجمعات الحضرية، كون هذه المخططات تعتبر أداة ضرورية لمواجهة سياسات الحد من التوسع العمراني لهذه التجمعات من خلال إستغلال الأراضي لأغراض بناء المباني وتوسعة الاحياء السكنية والعامة والتجارية.

وتكمن أهمية التقنيات الحديثة لنظم المعلومات ومنها نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في استخدامها كأداة تحليلية وتقنية ذات فعالية سواء للمخططين أو متخذي القرار وكذلك المسؤلين عن الإدارة البيئية والسكان والموارد. ولعل استخدام نظم المعلومات الجغرافية يقلل إلى حد كبير من التكلفة ويحقق سرعة في اتخاذ القرار لمواجهة المشاكل العمرانية المختلفة والعاجلة إضافة إلى المساندة في إنجاز الخطط بمعدلات أسرع وبجودة عالية وبما يقلل الهدر في الطاقات والموارد.

تستخدم نظم المعلومات الجغرافية في مجالات عدة في التخطيط العمراني، لتحسين جودة الحياة وبناء مجتمعات مستدامة، إلى جانب ذلك أصبحت أجهزة نظم المعلومات الجغرافية أقل تكلفة وأصبحت برامج نظم المعلومات الجغرافية أكثر سهولة في الاستخدام.

المصطلحات: نظم المعلومات الجغرافية، التخطيط الحضري، التخطيط الهندسي، الكرك

Abstract:

The importance of GIS applications in urban planning in Jordan comes as an effective means in supporting the decision-making process in relevant institutions (such as governorates and municipalities) in the field of urban expansion control using advanced technology that can deal with information, data and maps and process them with accuracy and high efficiency. On the other hand, it plays Geographic information systems applications play an important and effective role in facilitating the preparation of master plans for urban agglomerations, as these plans are considered a necessary tool to confront policies to limit the urban expansion of these agglomerations through the exploitation of lands for the purposes of building buildings and expanding residential, public and commercial neighborhoods.

The importance of modern technologies for information systems, including geographic information systems (GIS), lies in their use as an effective analytical and technical tool for planners or decision-makers, as well as those responsible for environmental management, population and resources. Perhaps the use of geographic information systems greatly reduces the cost and achieves speed in decision-making to face various and urgent urban problems, in addition to supporting the completion of plans at faster rates and high quality, thus reducing waste of energies and resources.

Geographic information systems are used in several areas in urban planning, to improve the quality of life and build sustainable communities. In addition, GIS devices have become less expensive and GIS programs have become more user-friendly.

Terminology: Geographic information systems, urban planning, engineering planning, Karak

مقدمـــة:

تعتبر محافظة الكرك منطقة ملائمة لدراسة التغيرات السكانية التي حدثت فيها نتيجة اختلاف الكثافة السكانية وتغيراتها بالزيادة أو النقصان في ألوية المحافظة.

وينمو التطور الحضري والعمراني في مدينة الكرك بمعدلات نمو متسارعة وما يرافقها من تطور تكنولوجي الذي يتمثل في توفر مصادر المعلومات الدقيقة، وإنشاء قاعدة بيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية في المؤسسات المختلفة. فكان الانتقال من الخرائط الورقية والتي تعاني من مشاكل عديدة أهمها: (صعوبة التحديث، التكلفة المرتفعة نسبياً، طول المدة الزمنية للإعداد، سهولة الإتلاف والضياع وغيرها من المشاكل)، إلى الثورة التكنولوجية المعلوماتية والتي اهتمت بمشاكل الخرائط الورقية فأوجدت الحلول باستخدام الحاسوب والبرمجيات المختلفة، علماً بأن هذا التطور قد احتاج إلى سنوات عديدة وما زال هذا العلم يتطور إلى وقتنا الحالي.

إن خطط التنمية تمثل دورًا أساسيًا في إنشاء مجتمعات مبنية لاستيعاب النمو السكاني، ويقدمون إرشادات للتنمية المستقبلية للمنطقة. ويضع التخطيط الحضري والإقليمي خططًا وبرامج من شأنها تحسين استخدام الأراضي لتحقيق التوازن لاسيما الدراسات المتعلقة بالتنمية والتخطيط، إذ يتطلب وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة خصائص السكان، ومعدلات نموهم وتوزعهم باعتبارهم العنصر المتغير باستمرار، وتتبوأ القضايا السكانية المرتبة الأولى عادة بالنسبة للقضايا والمشكلات الأخرى، نظراً لتأثيرها الكبير على الحياة العامة، ولعلاقتها الوثيقة بالتنمية

أهمية البحث:

التخطيط الهندسي هو أول مرحلة في تنفيذ المشاريع الهندسية، والتخطيط المدروس بشكل متكامل لهذه المشاريع من الناحية الفنية والاقتصادية والزمنية ويعتبر من أهم عوامل النجاح في تنفيذ المشاريع والوصول بها إلى الأهداف المرجوة. ونظرا لأهمية هذا المجال وضرورة أن يتم إعداده بناء على خبرات واسعة ومتعددة نأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية والتطورات المطردة في تكنولوجيا البناء وتكنولوجيا الأنظمة الفنية في المباني الحديثة، وعليه فإن التخطيط الهندسي يسعى إلى التطوير في هذا المجال بما يتناسب مع احتياجات سوق البناء.

وفي الوقت الحاضر، هناك عدة مئات من الأقمار الصناعية الجيوديسية في المدار، مدعومة بعدد كبير من أقمار الاستشعار عن بعد وأنظمة الملاحة مثل GPS وجلوناس، والتي ستتبعها أقمار جاليلو الأوروبية في عام 2020، في حين أن هذه التطورات جعلت مسح الشبكات الجيوديسية الساتلية أكثر مرونة وفعالية من حيث التكلفة من نظيرتها الأرضية، لا يزال الوجود المستمر لشبكات النقاط الثابتة ضروريًا للأغراض الإدارية والقانونية على المستويين المحلي والإقليمي، لا يمكن تعريف الشبكات الجيوديسية العالمية على أنها ثابتة، حيث تعمل الديناميكا الجيوديسية على تغيير مواقع جميع القارات باستمرار بمقدار 2 إلى 20 سم في السنة. لذلك، لا تُظهر الشبكات العالمية الحديثة مثل ETRS89 أو ITRF إحداثيات «نقاطها الثابتة» فحسب، بل تُظهر أيضًا سرعاتها السنوية.

مشكلة البحث:

عند الحديث عن عملية ومؤسسات التخطيط العمراني في المملكة الاردنية الهاشمية، خصوصاً في ظل النمو السكاني الذي يواجهه تحديات وصعوبات كثيرة وعديدة في كافة مناحي الحياة وبسبب سياسات الهجرة القسرية من الدول المجاورة، فإن أهمية استخدام نظم المعلومات الجغرافية تزداد وربما تأخذ بعداً خاصاً لا يتعلق فقط بالمساهمة في رفع كفاءة العمل وتحسين مستوى العملية التخطيطية واتخاذ القرار بل يتعلق إلى درجة كبيرة بمواجهة سياسات التوسع العمراني للتجمعات السكانية، حيث يمكن استخدام نظم المعلومات الجغرافية كوسيلة وأداة فاعلة في الإسراع بإعداد وإنجاز وتنفيذ المخططات والسياسات العمرانية على المستوى المحلي (مستوى المدن والبلدات والقرى) وما يؤكد على أهمية وضرورة استخدام هذه التقنية هو استخدامها بشكل كبير

وواسع في المركز الجغرافي الملكي في مدينة عمان (خاصة)، الامر الذي يمتلك الموارد والإمكانيات والدعم اللازم الذي يتطلبه استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية .في الوقت الذي ما يزال استخدام هذه التقنيات محدوداً لدى المؤسسات والدوائر الاردنية ذات العلاقة في المحافظات الاخرى.

وعلى الرغم من الجهود والمحاولات المختلفة التي قامت بها مؤسسات وهيئات التخطيط الاردنية لإعداد مخططات هيكلية وإقليمية تنظم التطور العمراني واستخدامات الأراضي المختلفة للتجمعات السكانية في مدينة الكرك، إلا أن عملية التخطيط والتنظيم ومؤسسة التخطيط في الكرك لا زالت تعاني من مشاكل كثيرة وتواجه معوقات عديدة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- غياب أو عدم اعتماد سياسات التخطيط على المستويات الوطنية والمحلية والإقليمية.
- عدم وضوح المسؤوليات وتداخل الصلاحيات بين الجهات المعنية بالتخطيط.
- غياب أو عدم ملائمة الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تحكم عملية إعداد المخططات وتنفيذها ومتابعتها.
- ضعف وقلة الكوادر الفنية والعلمية المؤهلة في مجال التخطيط العمراني.
- عدم تلبية المخططات للاحتياجات وتعارضها في معظم الأحيان مع المصالح الخاصة.
- غياب تسوية الأراضي ومسحها وملكيتها.
- ضعف وربما غياب المشاركة الشعبية في إعداد وتنفيذ المخططات.
- ضعف وقلة المعلومات والبيانات اللازمة وعدم توفر الخرائط والصور الجوية الحديثة.
- غياب دور القطاع الخاص.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني مع التركيز على الواقع الاردني في ضوء الإمكانيات المتوفرة والمعوقات التي تواجهها عمليات التخطيط، وذلك من خلال استعراض تجربة مركز التخطيط الحضري والإقليمي التابع لجامعة العلوم والتكنولوجيا والمركز الجغرافي الملكي في إعداد المخططات الهيكلية والعمرانية لبعض

المدن والبلدات الاردنية، .بما يساهم في توثيق ونقل هذه التجربة الفريدة على المستوى الوطني إلى الجهات والمؤسسات الأخرى العاملة في هذا المجال.

ويهدف التخطيط الهندسي الى تقديم خدمة متميزة مبنية على الثقة المتبادلة بينها وبين أصحاب العمل من جهة وبينها وبين الزملاء المهندسين والاستشاريين من مختلف التخصصات من جهة أخرى.

ويتم إنجاز الدراسات والمخططات الهندسية بشكل عملي وفعال يتطلب أن تبنى هذه الدراسات على خبرات عملية وعلمية واسعة وأن تتم بشكل مدروس ومتكامل وأن يتم اخذ أدق التفاصيل بعين الاعتبار وكذلك أن يتم إنجازها في وقت زمني محدد، وإمكانية الحصول على الاهداف التالية:

- تقديم خدمة التخطيط الهندسي ودراسات الجدوى للمشاريع بشكل فعال وفي فترات زمنية وجيزة.
- أخذ جميع الظروف البيئية والإمكانات المحلية بعين الاعتبار في عملية التخطيط الهندسي .
- يكون التخطيط واضحا وعمليا وقاعدة صلبة للتصميم الهندسي الذي يلحق عملية التخطيط.
- تقديم التقارير والدراسات المتعلقة بشكل واضح وسلس ومدعم بالدراسات العلمية والإحصائية وبلغة فنية واضحة ومفهومة لجميع الجهات المعنية بالمشروع.
- التصميم الهندسي المتكامل

نظام المعلومات الجغرافية:بالإنجليزية:- (Geographic information system (اختصاراً GIS)

نظام المعلومات الجغرافية وهو نظام ذو مرجعية مجالية ويضم الأجهزة (Materielles Hardware) والبرامج "(Software Logiciels) التي تسمح للمستعمل بتفنيد مجموعة من المهام كإدخال المعطيات انطلاقا من مصادر مختلفة.

و نظام المعلومات الجغرافية هو عبارة عن علم لجمع، وإدخال، ومعالجة، وتحليل، وعرض، وإخراج المعلومات الجغرافية والوصفية لأهداف محددة.

وهذا التعريف يتضمن مقدرة النظم على إدخال المعلومات الجغرافية (خرائط، صور جوية، مرئيات فضائية) والوصفية (أسماء، جداول)، معالجتها (تنقيحها من الأخطاء)، تخزينها، استرجاعها، استفسارها، تحليلها (تحليل مكاني وإحصائي)، وعرضها على

شاشة الحاسوب أو على ورق في شكل خرائط، إعداد تقارير ورسومات بيانية. وتمنح نظم المعلومات الجغرافية الأشخاص القدرة على إنشاء طبقات الخرائط الرقمية الخاصة بهم للمساعدة في حل مشاكل العالم الحقيقي.

تطورت نظم المعلومات الجغرافية أيضًا إلى وسيلة لمشاركة البيانات والتعاون في إنتاجها والاستفادة منها، وأوحى هذا برؤية سرعان ما أصبحت الآن حقيقة ألا وهي قاعدة بيانات نظم معلومات جغرافية مستمرة ومتداخلة وقابلة للتشغيل البيني لكل العالم، تتناول جميع الموضوعات تقريبًا. اليوم، تشارك مئات الآلاف من المنظمات عملها وتنشئ مليارات الخرائط كل يوم لرواية القصص وكشف الأنماط والاتجاهات والعلاقات حول كل شيء.

الخرائط:

هو دراسة وممارسة فن رسم الخرائط، ويستخدم لرسم الخرائط تقليدياً القلم والورق، ولكن انتشار الحواسب الآلية طور هذا الفن. أغلب الخرائط التجارية ذات الجودة العالية الحالية ترسم بواسطة برامج كمبيوترية، تطور علم الخرائط تطورا مستمرا بفعل ظهور عدد من البرامج التي نساعد على معالجة الخرائط بشكل دقيق و فعال معتمدة على ما يسمى ب"نظم المعلومات الجغرافية" و من أهم هذه البرامج نذكر MapInfo و ArcGis اللذان يعتبران الرائدان في هذا المجال.

اي انه علم وفن وتقنية صنع الخرائط. العلم في الخرائط ليس علماً تجريبياً كالفيزياء والكيمياء، وإنما علم يستخدم الطرق العلمية في تحليل البيانات والمعطيات الجغرافية من جهة، وقوانين وطرق تمثيل سطح الأرض من جهة أخرى. الفن في الخرائط يعتمد على اختيار الرموز المناسبة لكل ظاهرة، ثم تمثيل المظاهر (رسمها) على شكل رموز، إضافة إلى اختيار الألوان المناسبة أيضاً، أما التقنية في الخرائط، يُقصد بها الوسائل والأجهزة المختلفة كافة والتي تُستخدم في إنشاء الخرائط وإخراجها (الشكل 1).

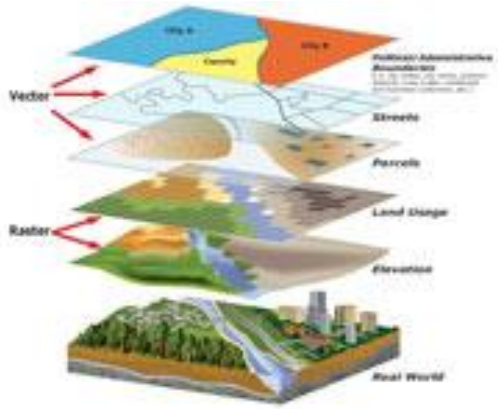

(الشكل 1) رسم الخرائط باستخدام الحاسوب

من المتوقع أن يكون مستقبل نظم المعلومات الجغرافية من خلال انتقالها إلى الويب والحوسبة السحابية، والتكامل مع المعلومات في الوقت الفعلي عبر إنترنت الأشياء، وأصبحت نظم المعلومات الجغرافية وجهة رائدة ذات صلة بكل مسعى بشري تقريبًا. ونظرًا لأن عالمنا يواجه مشاكل مثل زيادة عدد السكان وفقدان الطبيعة والتلوث، فإن نظم المعلومات الجغرافية ستلعب دورًا متزايد الأهمية في كيفية فهمنا لهذه المشكلات ومعالجتها وتوفير وسيلة لتوصيل الحلول باستخدام اللغة المشتركة لرسم الخرائط.

استخدام الحاسوب او نظم المعلومات الجغرافية في تخطيط وتصميم الطرق:

يعتمد المركز في القيام بالأعمال والمهام على نخبة من المتخصصين في مجالات التخطيط العمراني والعمارة، إضافة إلى الفنيين المختصين في استخدامات الحاسوب في التخطيط، ويعتمد المركز في إجراء المسوحات والدراسات على طلبة برنامج ماجستير التخطيط الحضري والإقليمي.

وكذلك تم توفير البنية الأساسية للمركز مثل:

- وحدة الحاسوب ونظم المعلومات الجغرافية والتي يضم أجهزة وبرامج متطورة ومتخصصة في التخطيط مثل

(Arc/Info, ArcView, Microstation, AutoCAD, SPSS, FIVSIN)

- مرسم التخطيط لإعداد المخططات والمشاريع التطويرية.
- المراجع والكتب والدوريات والأبحاث المتخصصة.

ويدعو الباحث الى إقامة تعاون مع بعض الجامعات والمؤسسات المتخصصة في التخطيط العمراني مثل:

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- المركز الجغرافي الملكي في العاصمة عمان.
- معهد عمان للتنمية الحضرية.
- المعهد العربي للتخطيط.
- كلية العمارة في جامعة مؤتة.

الجغرافيا الاقليمية:

هي علم جغرافي يتكون من الجغرافيا البشرية والجغرافية الطبيعية يدرس مناطق العالم على أشكال مقسمة حسب خصائص معينة، تشمل دراستها كل الظاهرات الجغرافيّة الطبيعية والبشرية معاً في إطار مساحة معينة من سطح الأرض أو وحدة مكانية واحدة من الإقليم. تدرس الجغرافيا الإقليمية الإقليم كجزء من سطح الأرض يتميز بظاهرات مشتركة وبتجانس داخلي يميزه عن باقي الأقاليم، ويتناول الجغرافي المختص –حينذاك– كل الظاهرات الطبيعية والبشرية في هذا الإقليم بقصد فهم شخصيته وعلاقاته مع باقي الأقاليم، والخطوة الأولى لدراسة ذلك هي تحديد الإقليم على أسس واضحة، وقد يكون ذلك على مستوى القارة الواحدة أو الدولة الواحدة أو على مستوى كيان إداري واحد، ويتم تحديد ذلك على أساس عوامل مشتركة في منطقة تلم شمل الإقليم، مثل العوامل الطبيعية المناخية والسكانية والحضارية.وتهدف الجغرافية الإقليمية إلى العديد من الأهداف لأجل تكامل البحث في إقليم ما، ويُظهر ذلك مدى اعتماد الجغرافيا الإقليمية على الجغرافيا الأصولية اعتماداً جوهرياً في الوصول إلى فهم أبعاد كل إقليم ومظاهره، لذلك فمن أهم تلك الأهداف هدفين رئيسيين:

اولا: الربط بين الظاهرات الجغرافية المختلفة لإبراز العلاقات التبادلية بين السكان والطبيعة في إقليم واحد.

وثانيا: وتحديد شخصية الإقليم تهدف كذلك إلى تحديد شخصية الإقليم لإبراز التباين الإقليمي في الوحدة المكانية المختارة، مثال ذلك إقليم البحر المتوسط أو إقليم العالم الإسلامي أو الوطن العربي.

محافظة الكرك:

محافظة تقع في جنوب الأردن، يحدها من الجنوب محافظة الطفيلة، ومن الشمال محافظة مأدبا، ومن الشمال الشرقي منطقة القطرانة، ومن الجنوب الشرقي سد السلطاني، ومن الغرب الأغوار الجنوبية .تُعد مدينة الكرك عاصمة المحافظة.

وبشكل ملحوظ منذُ بداية عقد الستينات من القرن العشرين حيُث بلغ عددُ سكان المحافظة 67211 نسمة عام 1961 واستمرت الزيادةُ السكانيةِ في محافظة الكرك بصورةٍ مرتفعة خلال عقد السبعينات والثمانينات بالارتفاع، وتلك القفزات السريعة في النمو، ففي خلال الفترات الزمنية المتعاقبة 1979–2015 تضاعف عدد سكان محافظة الكرك، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية الناجمة عن ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات بسبب تحسن المستوى المعيشي وتحسين الاحوال الصحية.

تعد الخصائص الديمغرافية كالنمو والتوزيع والكثافة والتركيز والتركيب العمري والنوعي والهجرة من العوامِل التي تؤثر وتتأثر بها العملية التنموية وادارة استعمالات الارض، حيث تمثُل الموارد البشرية المتوفرة للقيام بعملية التنميةِ البشرية. وبالإضافة إلى اهمية دراسة الخصائص الديمغرافية كونها تعكس توزيع الانشطِة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فهي عوامل ذات اهمية وارتباِط بدراساِت كشِف التَّغيِر في استعمال الارض. مما يعزُز الفهَم الجغرافي للتركيب الوظيفي للحيز المكاني والعلاقات المكانية المختلفة التي افرزت انماط استعمالات معينة للأرض. ويعمل سكان المحافظة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والخدمات، والزراعة، والصناعة، والتجارة.

التخطيط العمراني في مدينة الكرك:

تواجه مدينة الكرك التي هي ذات المساحة المحدودة للأراضي في والزيادة المطردة في عدد السكان وزيادة الطلب على الموارد، خاصة الأرض التي تتناقص يومياً نتيجة المصادرة المستمرة لبناء المباني السكنية وشق الطرق والفراغات الخارجية كالحدائق ومواقف السيارات، الأمر الذي يتطلب تنظيماُ عقلانياً ومتوازناً لاستخدامات الأراضي وتخطيطاً سليماً لها، ويفرض على متخذي وصناع القرار وضع الخطط والسياسات للتطوير وبناء مؤسسات التخطيط التي تقوم بتوجيه وإدارة عملية التخطيط العمراني، ويتطلب كذلك استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة (مثل نظم المعلومات الجغرافية) داخل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال التخطيط العمراني ولتحقيق أهدافها السياسية والإستراتيجية.

وتحتوي محافظة الكرك على العديد من المدن والقرى سيتم ذكرها (الشكل 2) حسب تقسيم الألوية فيها:

1. لواء قصبة الكرك
2. لواء القصر
3. لواء المزار الجنوبي
4. لواء فقوع
5. لواء عي
6. لواء القطرانة
7. لواء الأغوار الجنوبية

تم تمييز ستة انواع رئيسية للغطاء الارضي واستعمالات الاراضي في محافظة الكرك كما يبدو في (الشكل 3)

(الشكل 2) – خريطة محافظة الكرك – تقسيمات الالوية

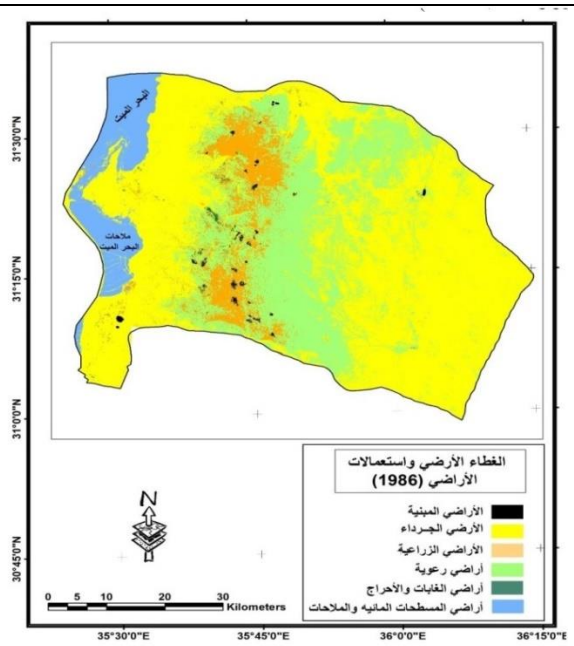

(الشكل 3) الغطاء الارضي واستعمالات الاراضي في محافظة الكرك لسنة 1986

اولا: الأراضي المبنيّة – Built up land

وتحتوي على الأراضي السكنية في محافظة الكرك مثل (مدينة الكرك، المرج، مؤتة، الطيبة، عي، القصر، السماكية، فقوع، الربة، المنشية، غور الصافي)، اضافة الى الطرق حيث بلغ طولها (713كم،) والخدمات الصحية (حيث تحتوي على (6) مستشفى و(87) مركز صحي، (42) مركز امومة وطفولة ومناطق الخدمات التجارية.

والخدمات التعليمية حيث بلغ عدد المدارس مجموعها 349 مدرسه عام 2016 والجامعات كجامعة مؤتة.

وقد كانت هذه المناطق تشكل ما نسبته 0,26% من المساحة الكليّة للمحافظة عام ،1986و 62%عام ،2017 بلغ معدل التغير في هذه الأراضي حوالي 135,35% خلال الفترة 2017– 1986 (الجدول 1) ويعود السبب في ذلك الى الزيادة في عدد السكان (الشكل 4) وارتفاع معدل الدخل حيث اشار تقرير مسح نفقات ودخل الاسرة 2010 والصادر عن دائرة الاحصاءات العامة الى ارتفاع متوسط دخل الاسرة السنوي في محافظة الكرك (8968.1) دينار عن المعدل العام للمملكة

(8823.9) دينار وكذلك يرتفع متوسط انفاق الاسرة السنوي في محافظة الكرك (9651.7) دينار عن المعدل العام للمملكة (9626) دينار وزارة التخطيط .

جدول 1 – معدل التغير في أنواع الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في محافظة الكرك خلال الفترة 1986 –2017.

نوع الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي /السنة	1986		2017		معدل التغير خلال 2017/1986
	المساحة كم^2 (س)	النسبة (%)	المساحة كم^2 (س)	النسبة (%)	ص س / س * 100
الاراضي المبنية	9.93	0.26	23.37	0.62	135.35
الاراضي الجرداء	2117.85	56.47	43.7852	67.83	20 – 11
الاراضي الزراعية	310.25	8.27	247.06	6.59	20.3 – 7
أراضي رعوية	1025.13	27.33	75.496	18.01	34.11
أراضي الغابات والاحراج	8.91	0.24	5.15	0.14	42.2
أراضي المسطحات المائية	278.43	7.42	255.65	6.82	8.8
المجموع	3750.0	100	3750.0	100	

المصدر: بالاعتماد على الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

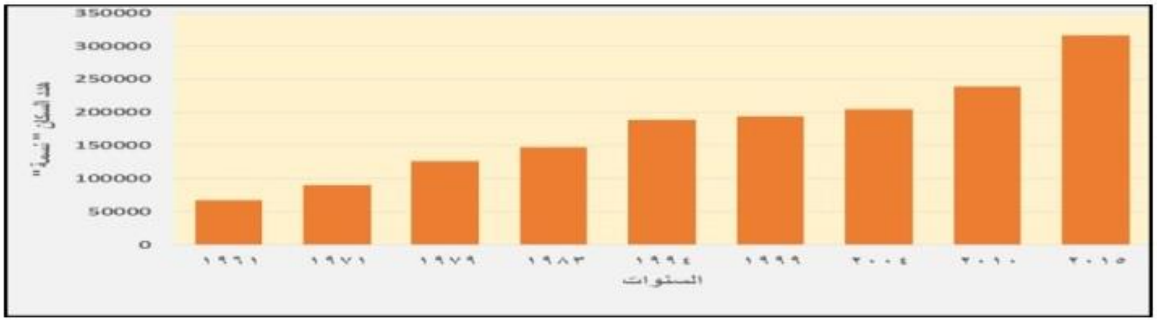

(الشكل 4) تطور عدد سكان التجمعات السكانية في محافظة الكرك

النتائج:

تقوم معظم الجهات المسؤولة الحكومية والشركات الاستشارية المعنية بتصميم الطرق بتوظيف برامج الحاسبات للمساعدة في إعداد عملية التخطيط الهندسي والعمراني، وذلك لعدة اسباب منها ما يأتي:

1- توفير القدرة على اعادة التصميم بسرعة وعلى وجه الخصوص فأن حجم وكميات الأعمال الترابية للتخطيط الجديد يمكن حسابها بسرعة فائقة، وهذه الميزة توفر الوقت والجهد والمال وتتيح للمختصين دراسة العديد من البدائل التصميمية.

2- توفير القدرة على تصوير الطرق بسهولة وذلك بأبعاده الثلاثية إذ انه يمكن انشاء التمثيل الثلاثي الابعاد من أي زاوية نظر فأن من السهل تقويم المظهر المتوقع للطريق.

3- بوجود برامج التصميم يمكن اعادة رسم المخططات بمقاييس رسم مختلفة وبشكل سريع، كما يمكن انتاج عدة نسخ من الرسومات تركز على الخصائص المرسومة في شرائح مختلفة يمكن تمثيلها بألوان مختلفة.

التوصيات:

- المساهمة في إعادة تخطيط وتنظيم الالوية والقرى من خلال دراسة وتوجيه ومعالجة الجوانب المتعلقة بالوضع الحالي.
- تقديم الإرشاد والمساعدة الفنية المطلوبة في مجال التخطيط العمراني للبلديات والجهات المعنية.
- تحسين وتدعيم الممارسة العملية للتخطيط العمراني.

- المساهمة في وضع الأسس والقواعد اللازمة للإدارة والسيطرة على التغيير البيئي وكذلك التطور العمراني للتجمعات السكانية.
- المساهمة في وضع الأسس والقواعد التي تساعد في تطوير وبناء مؤسسات التخطيط والتنظيم.
- التعاون مع الجهات المعنية لوضع الأنظمة والمعايير الوطنية للتخطيط والتنظيم العمراني.
- إنشاء علاقات وبرامج تعاون أكاديمية وتدريبية مع الجامعات ومراكز بحث عالمية متخصصة في مجال التخطيط العمراني.
- الإشراف على برنامج ماجستير التخطيط الحضري والإقليمي في الجامعات

في ضوء التحديات والمشاكل والمعوقات التي تواجه مؤسسات التخطيط العمراني في مجافظة الكرك، إضافة إلى التحديات المتعلقة بضعف استخدام نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها المتعددة في التخطيط العمراني، يمكن الإشارة إلى بعض المقترحات والتوصيات التي تستطيع هذه المؤسسات الأخذ بها والاستفادة منها، وتتضمن النقاط التالية:

1. صياغة واعتماد سياسات التخطيط على المستوى الوطني في إطار منظور التنمية الشاملة المستدامة.
2. توفير احتياجات التخطيط العمراني على صعيد إعداد المخططات، تحسين الأداء، والتنفيذ على المستويين الإقليمي والمحلي، وهذه الاحتياجات تشمل:

- توفير المعلومات والخرائط والبيانات وحوسبتها وتوحيدها من خلال بنك معلومات وطني.
- إعداد مخططات طارئة تراعي الأوضاع والظروف السياسية القائمة والمتغيرة.
- العمل على تنفيذ المخططات المصادق عليها.
- محاولة البدء بتسوية وتسجيل الأراضي.

3. مراجعة وتطوير الإطار القانوني للتخطيط العمراني من خلال:

- تعزيز وتشكيل هيئات ومؤسسات إدارية معنية بالتخطيط العمراني
- مراعاة الاحتياجات المستجدة والتغيرات، وملائمة الهيكلية الإدارية والتخطيطية.

قائمة المراجع:

1. موجز لفعاليات الندوة الاقليمية الثالثة حول التكامل بين الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية، دمشق، تشرين الثاني،1992، ص 113.
2. هاشم، علي مهران (2001) العوامل المؤثرة على التنمية العمرانية المتواصلة، ورقة عمل مقدمة في ندوة "تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني والتنمية المستدامة"، نظمتها منظمة المدن والعواصم الإسلامية، القاهرة.
3. بركات، علي (1998) التخطيط العمراني في فلسطين بين التحديث وعشوائية البناء، ورقة عمل مقدمة في ندوة

"التخطيط في فلسطين: معطيات ومعوقات وآفاق مستقبلية"، نظمها مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

4. إسماعيل، إسماعيل يوسف (2004) الدراسات العمرانية المعاصرة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
5. مصطفى، محمد (2001) تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة، ورقة عمل مقدمة في ندوة "تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني والتنمية المستدامة"، نظمتها منظمة المدن والعواصم الإسلامية، القاهرة.
6. عبد الحميد، محمد عبد العزيز (2001) تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني :المعوقات والمقومات، ورقة عمل مقدمة في ندوة "تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني والتنمية المستدامة"، نظمتها منظمة المدن والعواصم الإسلامية، القاهرة.

المراجع الاجنبية:

a. http://swideg-geography.blogspot.com/2016/06/blog-post_142.html#.Y_6DCXZByUl
b. https://www.esri.com/ar-sa/what-is-gis/history-of-gis
c. Abdulhadi, R. (1990), Land Use Planning in the Occupied Palestinian Territories, Journal of Palestine Studies, 76, 4, pp. 46-63.
d. Coon, A. (1992), Town Planning Under Military Occupation, Dartmouth Publications, England.
e. Easa, S. and Chan, Y. (eds.) (1999), Urban Planning Development Applications of GIS, American Society of Civil Engineers (ASCE), Virginia.

الحوكمة الإلكترونية للقضاء الأردني والاجراءات القضائية

Electronic governance of the Jordanian judiciary and judicial procedures "An analytical study"

وصفي محمود الخريسات [a] أحمد دخيل الطراونة [a] ابراهيم محمد النوافلة[a]

wkhraisat@aut.edu.jo ahmadtarawneh@aut.edu.jo inawafleh@aut.edu.jo

a: جامعة العقبة للتكنولوجيا

الملخص

تهدف الدراسة إلى بيان آلية وكيفية تطبيق التقاضي الإلكتروني في القضاء الأردني، الذي يعد نظام قضائي قائم على اسس وقواعد وتشريعات واحكام قضائية في ظل عصر المعلوماتية والتقنية الرقمية، حيث يكتسب هذا النظام جاذبية خاصة في تسهيل رفع الدعاوى وتقديم الطلبات وسداد الرسوم عن طريق استخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات المدنية، وعرض فكرة المحكمة الإلكترونية في القضايا الجزائية.

وتم اتباع منهجية تقوم على البحث والتحليل والتقييم للوصول إلى النتائج وتقديم التوصيات، ومن أهم النتائج أن عملية التقاضي والإجراءات القضائية تتم بصورة إلكترونية في كافة المعاملات والدعاوى المدنية والجزائية من بداية مراحل التقاضي وحتى تنفيذ الحكم، وإثبات المستندات والطعن عليها أو سماع الشهود وغيرها حتى صدور الحكم والتوقيع عليه والمستخرجات الإلكترونية.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة جمع المنظومة التشريعية وتوحيدها في تقنين واحد حول التقاضي الإلكتروني، وانشاء بريد خاص لكل مواطن ومقيم في الإردن، يكون كرقم الهوية بالنسبة له، وتفعيل نظام الهوية الرقمية للموطنين بحيث يتم إرسال جميع المراسات الإلكترونية من إخطارات وتبليغات وقرارات عليه، مما يسهم في حل مسألة الإعلان نهائياً.

الكلمات المفتاحية: الوسائل الإلكترونية، التقاضي، الإجراءات المدنية، الإجراءات الجزائية، الحوكمة الإلكترونية.

Abstract

The study aims to demonstrate the mechanism and how to implement electronic litigation in the Jordanian judiciary, which is a judicial system based on foundations, rules, legislation and

judicial rulings in light of the era of informatics and digital technology. In civil procedures, presenting the idea of electronic court in criminal cases.

Adopting a methodology based on research, analysis and evaluation in order to reach results and make recommendations, the most important of results is that the litigation process and judicial procedures are carried out electronically in all civil and penal transactions and cases from the beginning of the litigation stages until the execution of the judgment, proving documents and challenging them or hearing witnesses and others until the judgment is issued and signed and electronic extracts.

Among the most important recommendations that came out of the study is the gathering and unification of the legislative system in one codification on electronic litigation, the establishment of a special mail for every citizen and resident in Jordan, which will be like the identity number for him, and the activation of the digital identity system for citizens so that all electronic correspondences, including notifications, notifications and decisions, are sent to him, Which contributes to solving the issue of advertising once and for all.

Keywords: Electronic Means, Litigation, Civil Procedures, Penal Procedures, Electronic Governance.

المقدمة

تبنى القضاء الأردني فكرة حوكمة القضاء والأجهزة القضائية التابعة له، ترجمةً للتوجيهات الملكية السامية والرؤيا نحو أردن رقمي عام 2020 إلى واقع عملي من خلال تبني وإعداد خطة لإطلاق 60 خدمة إلكترونية جديدة خلال الأعوام 2018 وحتى 2020، أطلق منها 20 خدمة.

وتم اكمال المشروع الحكومي باطلاق باقي الخدمات الإلكترونية مع نهاية عام 2022 إلى أن اصبح التقاضي عن بعد من أهم اجراءات المحاكمة الإلكترونية، وانعكاساً لتوصيات اللجنة الملكية، ورؤية الأردن 2025، أطلق المجلس القضائي ووزارة العدل يوم الثلاثاء 2022/8/23 استراتيجية قطاع العدالة للأعوام 2022–2026.

وسعياً لنجاح فكرة التقاضي الإلكتروني تم تبني تطبيق قواعد قانونية جديدة، لمواجهة التطورات التي حصلت في مجال تكنولوجيا الاتصال واستخدام الآليات الإلكترونية الحديثة، والأخذ بمعطياتها القانونية في مجال التقاضي الإلكتروني.

وتطور النظام القضائي الجديد بين أطراف الدعوى القضائية، حتى اصبح يجسد عملية تبادل معطيات التقاضي إلكترونياً والمحكمة الإلكترونية لتسريع عملية التقاضي، وتقليص حضور المتخاصمين أمام القاضي من بداية الخصومة حتى نهايتها، والاعتماد على تبادل الوائح والمذكرات والمستندات إلكترونياً، بالإضافة إلى مغادرة النظام الورقي والتوجه نحو النظام الإلكتروني، ودفع الرسوم إلكترونياً.

موضوع الدراسة

صدر نظام استخدام الوسائل الإلكترونية في الاجراءات الجزائية لسنة 2018 لغايات تمكين المدعي العام أو المحكمة من استخدام التقنيات الحديثة في اجراءات التحقيق والمحاكمة، وذلك اختصاراً لإجراءات التحقيق والمحاكمة، كما يأتي نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الاجراءات القضائية المدنية لسنة 2018 لغايات تمكين المحامين من القيام بإجراءات تسجيل الدعاوى وسائر الاوراق القضائية امام المحاكم ودوائر التنفيذ من خلال بناء حسابات الكترونية على بوابة وزارة العدل تتيح للمحامين استخدامها، وذلك اختصاراً لإجراءات التقاضي وتسريع الفصل بالقضايا، ولمعرفة تطبيقات القضاء الأردني في هذا المجال، لابد لنا من بيان فكرة التقاضي الإلكتروني في الأردن، والأساس القانوني له، والتطبيقات العملية على أرضية الواقع للوقوف على موضوع الدراسة.

اشكالية الدراسة

تكمن اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس: ما هو واقع حوكمة الجهاز القضائي وانعكاساته على تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في الأردن؟ ويتبع له التساؤلات التالية:

ما مدى انسحاب هذا النظام على كافة إجراءات التقاضي ابتداء من رفع الدعوى وحتى تنفيذ الحكم؟

ما مدى تحقق ضمانات المحاكمة العادلة في التقاضي الإلكتروني؟

ما هي الاشكاليات العملية التي يثيرها التقاضي بواسطة الوسائل الإلكترونية؟

هل يتم توثيق كافة المعلومات المتعلقة بالدعوى الإلكترونية؟

ماهي التطبيقات العملية للتقاضي الإلكتروني؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته التي تبحث في دور حوكمة الجهاز القضائي، فموضوع التقاضي الإلكتروني واستخدام الوسائل الإلكترونية في الاجراءات القضائية يعد من الموضوعات المهمة في نطاق القانون بشكل عام وفي المحاكم بشكل خاص، فالنظام القضائي الإلكتروني له انعكاس إيجابي على العملية القضائية ككل، حيث يتضمن تطبيق فكرة المحكمة الإلكترونية، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتطويعها لمصلحة القضاء، وتهيئة الوسائل الحديثة لتمكن أصحاب الشأن من تسجيل الدعاوى ودفع رسومها وحضور أطراف الدعوى أو وكلائهم الجلسات وتقديمهم أدلة الإثبات والترافع وتدوين كافة الإجراءات من خلال مباشر المحاكمات بصورة عامة، والحصول على قرار الحكم وتنفيذه، وكل ذلك بوسائل إلكترونية تختلف عن الوسائل المستخدمة بالطرق التقليدية في القضاء

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى مستوى تطبيق الحوكمة في الجهاز القضائي الأردني، وبيان مواكبة التشريعات القضائية في الأردن للتطورات الواقعية في التحول الإلكتروني لمرفق القضاء، والظهور بالشكل الجديد للقضاء الإلكتروني الذي يهدف إلى سهولة الاجراءات وسرعتها، وكسر الحاجز الزمني، للانخراط في الحياة العملية، ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة، كل ذلك ضمن نظام قضائي معلوماتي متكامل الاطراف والوسائل وتحديات وسائل الاثبات أمام القضاء الإلكتروني.

منهجية الدراسة

سنتبع في هذه المنهج التحليلي الوصفي الذي يتطلب من الناحية البحثية التحليل للنصوص والقواعد القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة، والتطبيقات العملية للوسائل الإلكترونية المتبعة في التقاضي الاجراءات القضائية، للوقوف على التطبيقات العملية لحوكمة الجهاز القضائي في الأردن.

مصطلحات الدراسة

الحوكمةالإلكترونية: هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية، وتبادل معلومات معاملات الاتصالات، وتكامل مختلف الأنظمة والخدمات القائمة بذاتها بين الحكومة والمواطن، وبين الحكومة والشركات، وبين

الحكومات وبعضها البعض، وكذلك عمليات الأقسام الإدارية والتفاعلات داخل إطار عمل الحكومة بأكمله (Saugata,B., and Masud,R,R.(2007).

القضاء الإلكتروني: هو عملية نقل المستندات إلكترونياً الى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص واصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يقيده علماً بما تم بشأن هذه المستندات(سليمان، 2015)، وهو نظام يسمح بانعقاد الخصومة بالوسائل الإلكترونية عبر الانترنت ونظر الدعاوى والفصل بها، واخضاع هذه الوسائل والإجراءات التي تمت من خلالها للأصول المتبعة في الإثبات، بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين(الترساوي، 2013).

خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة على مبحثين: يتناول المبحث الأول دراسة وتحليل تطور التقاضي الإلكتروني في القضاء الأردني، ثم في المبحث الثاني نتناول تطبيقات القضاء الأردني في مجال استخدام الوسائل الإلكترونية في التقاضي.

المبحث الأول: تطور التقاضي الإلكتروني في القضاء الأردني

شكلت التطورات السريعة في الأنظمة المعلوماتية ثورة في شبكة الإتصالات وخصوصاً الإنترنت، فثورة الاتصالات التي يشهدها العالم من تعدد وتنوع في الشبكات انعكست على الشبكة السلكية والشبكة الخلوية والشبكة الرقمية وشبكة الأقمار الصناعية، الامر الذي أحدث نقلة نوعية على مستوى المعلومات والبيانات التي أصبحت تظهر في شكل إشارات رقمية أو أصوات أو صور متحركة أو غير متحركة أو نصوص أو بيانات معلوماتية (هندي، 2014).

لذا تولد الوعي في استعمال هذه الأدوات في تنظيم إدارة القضاء وإجراءاته، وتهيأت له وسائل الدعم الوطنية في اتجاه تكريس الممارسة المعلوماتية الحقيقية، ووضع البنية التحتية الفنية اللازمة للسير نحو الاجراءات الإلكترونية، فأحاط المشرع الممارسة المعلوماتية بإطار قانوني ملائم يتيح استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في إدارة القضاء الإلكتروني ومساهمتها في تسريع الإجراءات القضائية.

المطلب الأول: الاساس القانوني للإجراءات الإلكترونية في القضاء الأردني

واكب المشرع الأردني التطورات التي حدثت في استخدام الوسائل الإلكترونية لإتمام وتنفيذ المعاملات المختلفة بين الافراد وبين الدوائر الحكومية في قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015، فأشار في المادة (2) منه إلى مفهوم المعاملات الإلكترونية بأنها: "المعاملات التي تنفذ بوسائل إلكترونية"، وهو ما ينعكس على أن هذه الاجراءات ليست ابتكاراً جديداً، فاعمال التحكيم بشكل عام، والتوقيع الإلكتروني والمستند الإلكتروني تتم وفقاً لذلك.

ويعرف التقاضي الإلكتروني بأنه: سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الأنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل فيها وتنفيذ الاحكام بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين(الشرعة، 2010)

بدأ المشرع الأردني بالاهتمام بالطرق الجديدة للتقاضي التي تختصر إجراءات التقاضي، فادخل في العام 2018 تعديلات على قانون اصول المحاكمات المدنية رقم (24) لسنة 1988 تسمح باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال الحديثة في اجراءات التقاضي المدني في المواد (5، 7، 11، 12، 21، 58، 80، 81).

وتبعاً لذلك تم اصدار نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الاجراءات القضائية المدنية رقم (95) لسنة 2018، وتضمن احكاماً تجيز ايداع وتبليغ وتبادل اللوائح والاوراق القضائية الكترونياً، واعتماد البريد الإلكتروني والرسائل الهاتفية النصية واي تطبيقات ذكية اخرى يوافق عليها وزير العدل في اعمال التقاضي، والزام المحامين بتقديم معلومات إلكترونية عنهم يتم بموجبها بناء قاعدة بيانات لدى وزراة العدل، وسماع شهادة الشهود عن بعد بواسطة وسائل الاتصال المرئي او المسموع.

وترتيباً على ما تقدم، أجاز المشرع الأردني استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الاجراءات القضائية الجزائية بموجب المادة (158) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم (9) لسنة 1961 وتعديلاته في القانون رقم (32) لسنة 2017، وبموجب هذه المادة استحدث المشرع نظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية رقم (96) لسنة 2018 والصادر بموجب الفقرة (2) من المادة 158 من القانون السابق الذكر.

ومفاد ذلك، أن المشرع أجاز للجهات القضائية استعمال وسائل الاتصال عن بعد، فمنحت صلاحية الاستماع للمتهم أو

للضحية أو الشاهد أو الخبير أو المطالب بالحق الشخصي أو مواجهته مع الغير عبر تقنية الاتصال عن بعد، فنصت المادة (3/ب) من النظام السابق الذكر على أنه: "لغايات تنفيذ أحكام هذا النظام تستخدم وسائل التقنية الحديثة مع المشتكي والمشتكى عليه والمجني عليه والشاهد والمحامي والخبير والمترجم والمدعي بالحق الشخصي والمسؤول بالمال".

ومما تقدم نرى أن الساحة القضائية والتشريعية تعد جزءا لا يتجزأ من نهج السياسية الحكومية للتوجه نحو الحوكمة الإلكترونية، ولكنها تختلف إلى حد ما عن المجالات الأخرى، حيث أن نظام التقاضي الإلكتروني الذي ارسى قواعده المشرع الأردني يستمد أساسه من اعتبارات متعددة منها: إقامة قواعد العدالة وحماية حقوق المواطنين في المجتمع وترسيخ قواعد الأمن والأمان، ونشر السكينة والطمأنينة في المجتمع.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص التقاضي الإلكتروني

1: أهمية التقاضي الإلكتروني

تتمثل أهمية الجهاز القضائي بدوره في ترسيخ وجود المجتمع الديمقراطي والحفاظ على سيادة القانون، والمحافظة على حقوق الانسان، وضمان المحاكمة العادلة، ويأتي تطبيق العمل بالتقاضي الإلكتروني ترسيخاً لهذه المبادئ، لما له من أهمية كبيرة جداً باختصار الوقت والجهد وايصال الحق الى صاحبه بأبسط وأسرع الطرق، وبوجه عام، يبقى نظام التقاضي الإلكتروني ذو أهمية بالغة في تطوير مرفق القضاء لما يتمتع به من خصائص يتمايز بها عن القضاء التقليدي.

ونرى من جانبنا أن المشرع الأردني قد أحسن في التوجه إلى استخدام الوسائل الإلكترونية في التقاضي بعد أن كان يستثني إجراءات المعاملات أمام المحاكم باستخدام الوسائل الإلكترونية بموجب المادة (3) من قانون المعاملات الإلكترونية.

كما إن التقاضي الإلكتروني لم يعد ترفاً فكرياً، وانما متطلباً اساسياً لتقدم الجهاز القضائي، فأصبحت وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات الجهاز العصبي للمجتمعات الحديثة نتيجة الربط بين المعلوماتية والاتصالات عن بعد في العالم غير الورقي، والتي تقوم بنقل التعبير عن الارادة الكترونياً لكل من الطرفين المتقاضين(بكر، 2015).

لذا نرى الكثير من إرادة وآراء الفقهاء اتجهت من خلال إبداعاتهم الفكرية إلى إقامة نظرية قانونية للمعلوماتية، والتوصية بإصدار التشريعات اللازمة وزيادة أسس حماية امن المعلومات وتوثيقها وتصديق المعلومات الإلكترونية، للتفاعل الحقيقي مع عصر تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما اتجهت له كثير من دول العالم ومنها الأردن من خلال الاعتراف بالسند والتوقيع

الإلكتروني في قانون المعاملات الإلكترونية.

2: الخصائص التي يتميز بها التقاضي الإلكتروني

تتميز فكرة تطبيق التقاضي الإلكتروني بالعديد من المزايا في العملية القضائية بشكل عام، وبشكل خاص تختص بمجموعة من السمات التي تميزها عن غيرها كنيجة لتطبيق هذا النظام وهي كما يلي:

اولاً: مغادرة (الانتقال) النظام الورقي واستخدام النظام الإلكتروني

يقتضي هذا التوجه إلى عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الاجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي والمعاملات القضائية، حيث تتم بينهم الكترونياً دون استخدام الاوراق، وهو مايتفق مع الغرض من التقاضي الإلكتروني وهو خلق مجتمع المعاملات اللاورقية(الشرعة، 2010)، وعليه فإن الدعائم الإلكترونية حلت محل الدعائم الورقية بصفه نهائية(ابراهيم، 2008).

ثانياً: ارسال المستندات والوثائق الكترونياً وعبر الانترنت

تتيح شبكة الانترنت ارسال المستندات والوثائق والرسائل الكترونياً، فالوسائل الإلكترونية اكتسبت دوراً قانونياً في تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، فساعدت هيئة المحكمة في التجميع والتخزين والحفظ، وكذلك في الإعلانات والإخطارات، وتبادل الوثائق بين الخصوم وممثليهم القانونيين، ودفع الرسوم القضائية(ابراهيم، 2008).

ثالثاً: استخدام الوسائط الإلكترونية

تستخدم الوسائط في تنفيذ إجراءات التقاضي وعبر شبكة الاتصالات الإلكترونية، وهي التي دفعت إلى اختفاء الكتابة التقليدية التي تقوم على الدعائم الورقية لتحل محلها الكتابة الإلكترونية التي تقوم على دعائهم الكترونية من خلال الحاسوب المتصل بشبكة الاتصالات الدولية الوسيط الإلكتروني بين طرفي التقاضي، والذي يتم بواسطته التعبير عن الإرادة الكترونياً(عصماني، 2016).

رابعاً: سرعة تطبيق إجراءات التقاضي والبت في القضايا

تحقق الوسائل الإلكترونية انجازاً سريعاً في تطبيقها بين طرفي التقاضي، حيث تتم عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق دون الحاجة لانتقالهما مرات عديدة لمقر المحكمة، لذلك تساهم في اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات، حيث أن

القضية لن ترفع إلى القاضي، إلا بعد استيفاء جميع البيانات والإثباتات والأقوال التي يرغب الطرفان في إبدائها، ثم يرفع الملخص بعد موافقة الطرفين عليه للقاضي لينظر فيه(عصماني، 2016).

خامساً: إثبات إجراءات التقاضي الإلكتروني

يقبل الإثبات في التقاضي الإلكتروني ليشمل جميع المراسلات بالوسائل الالكترونية، كما يتم إثباته عبر المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، فمثلاً أصبح التوقيع الإلكتروني هو الذي يضفي الحجية على المستند الإلكتروني المرسل (ابراهيم،2008).

سادساً: استخدام الوسائل الإلكترونية لدفع رسوم ومصاريف الدعوى

حلت وسائل الدفع الإلكترونية في التقاضي عن بعد محل النقود العادية لتسديد المدفوعات التي تمثل قيمة المعاملات القضائية الإلكترونية عن طريق نظم الدفع الجديدة التي تعد عنصراً حيوياً في رفع الدعوى او قيدها الكترونياً بما لها من علاقة بسداد رسوم ومصاريف رفع الدعوى أو الغرامات والمطالبات المالية(الشرعة، 2010).

سابعاً: جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين

لقد حقق التقاضي الإلكتروني مميزات عديدة منها, تقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم, ورفع جودة الخدمة المقدمة الى جمهور المتقاضين, وتخفيض مساحة اماكن تخزين الملفات في المحاكم, ورفع فاعلية دورة العمل واطلاع افضل للجمهور وامكانية ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم(ابراهيم، 2008).

ونرى إن من شأن هذا كله، بما له من أثر في تخفيف الازدحمات المرورية والمحافظة على البنى التحتية والابنية الحكومية والبيئة في المملكة والمحافظة على هيبة جلسات المحاكمة ووقارها وتوظيف وقت القاضي بشكل افضل لبحث ودرس ما لديه من قضايا، ووقت وجهد المحامي في تحضير دعاويه بما ينعكس ايجاباً على جودة عمل المحامي، وحسن سير مرفق العدالة ضمانا لحقوق الناس، وهو الامر الذي سينعكس بالاجمال وفراً اقتصادياً على الخزينة العامة .

المطلب الثالث: الاشكاليات القانونية في كيفية التعامل مع وسائل التقاضي الإلكتروني

تتمثل بعض الاشكالية القانونية لدى البعض في كيفية التعامل مع المادة (77) من قانون اصول المحاكمات المدنية والتي لا تجيز تأجيل جلسة المحاكمة لمدة تزيد عن (15) يوما، لكن من خلال القراءة المتأنية لنص المادة المذكور لا يتضمن شرط

الحضور الفعلي للوكلاء لأجل غاية التأجيل، ومن هنا وحيث ان نية المشرع قد اتجهت مؤخراً من خلال التعديلات التشريعية التي اسلفت الى استخدام وسائل التكنولوجيا في التقاضي، فإنه من الممكن الاستنباط انه يجوز عقد جلسات المحاكمة بين المحكمة والمحامين في الدعوى كل (15) يوما من خلال تقنيات الاتصال المسموع او المرئي يتم بها اتخاذ ذات الاجراءات كما لو حضر الاطراف فعلياً إلى قاعة المحكمة، كما أن توافق المحامين في الدعوى على استخدام الوسائل التكنولوجية يصبغ الرضا على الاجراء.

كما أنه لم يرد تعريف للكتابة الإلكترونية في قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015 وانما ورد تعريف للمعاملات الإلكترونية في المادة (2) منه اذ نصت بانها (المعاملات التي تنفذ بوسائل الكترونية) والسجل الكتابي بأنه (القيد أو العقد أو رسالة المعلومات التي يتم أنشاؤها أو أرسالها أو تسليمها أو تخزينها بوسائل الكترونية) والعقد الإلكتروني بأنه (الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسائل إلكترونية كليا أو جزئيا).

لكن المادة (1/80) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم (24) لسنة 1988 المعدل نصت على مفهوم الكتابة والمستند الإلكتروني" يدون كاتب الضبط محضر المحاكمة بخط اليد أو بوساطة أجهزة الحاسوب".

كما جاء في نص المادة (158/د) اصول جزائية أنه: "لغايات البند (ج) من هذه الفقرة. يكون استخدام التقنية الحديثة وجوبياً في حالة سماع أقوال المجني عليه في جرائم الاعتداء على العرض إلا إذا تعذر ذلك وجوازياً في جميع الحالات الأخرى.

وعليه نرى أن الكتابة مرئية الشكل لا مادية الوجود، وتوصف بأنها رقمية حتى وان كانت تأخذ على شاشة الجهاز الصورة التقليدية للكتابة، والذي يقوم بمهمة التدوين التقني في مجال التقاضي عن بعد هم كتبة المواقع الإلكترونية.

الاخلال بمبدأ علانية الجلسات، ويعني المبدأ أن الجلسة التي تعقدها المحكمة تجري في قاعة مفتوحة أمام الجميع، ويجوز لأي من كان حضور الجلسات والمناقشات التي فيها، لكن المشرع ذهب إلى أن توافق المحامين في الدعوى على استخدام الوسائل التكنولوجية يصبغ الرضا على الاجراء وبالتلي لايخل بهذا المبدأ.

والسؤال الطروح في هذا المجال لماذا جعل المشرع من استخدام التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية وجوبياً في جرائم الاعتداء على العرض وجوازياً في الجرائم الأخرى؟

هل هذا يكفل ضمان السرية في مثل هذه الجرائم خاصةً إذا ما اخذنا بعين الاعتبار أن القاضي خبير قانوني وليس خبير

تقني، وهذا يعني أن الوسيط الإلكتروني وهو مهندس التقنية قد يستلزم وجوده في كافة اجراءات التقاضي إذا ما اصيبت هذه التقنية بضعف أو عائق في الصوت والصورة، وهنا تهدر وتسحق ضمانة السرية ولا تكون إلا وبالاً على المتهم، وبالتالي نرى أنه في هذه القضايا بالذات وهي قضايا الاعتداء على العرض أن المحاكمة التقليدية أفضل بكثير من المحاكمة الإلكترونية.

يرى جانب من الفقه غير المؤيد لاستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الدعوى الجزائية بأنه يلغى روح القانون، فالخطر يتعلق بمبدأ القناعة الوجدانية للقاضي الجزائي في الاقتناع في الإجراءات الجزائية المرئية والمسموعة عبر الدوائر التلفزيونية التي تؤثر على حق المتهم في الاستفادة من المشاعر الانسانية للقاضي الجنائي، اذا لا يمكن ان تحل التقنية مكان القاضي في تقدير الادلة الجنائية (اوتاني، 2012).

ويؤيد هذا الرأي قبول ادخال التكنولوجيا إلى المحكمة, كالتدوين والتبليغ الالكتروني والاطلاع على ملف الدعوى عبر بوابة المحكمة الالكترونية، وحسب رأيهم فأن هذه النماذج لا تمس المبادئ الاساسية التي يرتكز علينا النظام الاجرائي الجنائي (اوتاني، 2012).

المطلب الرابع: ضمانات المحاكمة العدالة باستخدام الوسائل الإلكترونية

على الرغم من الميزات التي يحققها التقاضي الإلكتروني في تحقيق العدالة الإجرائية وتطوير مرفق القضاء، إلا أنها خطوة محفوفه بالمخاطر، وتتضمن مساساً بالمبادئ الاساسية للتقاضي بالرغم من كثرة المؤيدين لفكرة استخدام التقنية الحديثة في الاجراءات القضائية، إلا اننا نطرح التساؤل حول ضمانات المحاكمة العادلة وهو: ما هي الاسس والضوابط والضمانات التي تحكم ضمان سير عملية المحاكمة العادلة من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية؟

وللإجابة على ذلك، نتطرق إلى استعراض بعضاً من المبادئ الاساسية للمحاكمة العدالة وهي كالتالي:

مبدأ علنية المحاكمة: والتي تعني حق كل إنسان أن يحضر المحاكمة، دون شرط أو قيد أو عائق سوى ما يخل بالنظام، حتى تتاح له فرصة مشاهدة إجراءات المحاكمة، وتمكن جمهور الناس من الاطلاع على الإجراءات وما يدور فيها من مناقشات، وما يدلي فيها من أقوال ومرافعات (الشرعة، 2010). وتم التأكيد على هذا المبدأ في الدستور الأردني المادة (101) منه، وكذلك في قانون اصول المحاكمات الجزائية في المادتين (171، 2/213).

ووفقاً لنظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية في المادة (5) منه أشار المشرع إلى ضمانة علانية

المحاكمة حيث نصت على أن: "تراعى عند استخدام وسائل التقنية الحديثة أحكام السرية والعلانية والحضور والمناقشة ...الخ".

مبدأ السرية: جاء النص على السرية في المادة الخامسة من نظام استخدام التقنية الحديثة الجزائية بقولها: " تراعى عند استخدام وسائل التقنية الحديثة أحكام السرية...الخ". ولكن تثور المشكلة عند السرية ومدى شرعيتها لحظة استخدام تقنية الاتصالات بشأنها، حيث نرى أن السرية لا تحقق أي فائدة للمتهم، بل أنها قد تشكل خرقاً لهذه الضمانة، والسبب يرجع إلى أنه لا يمكن ربط القاضي بمراكز الاصلاح والتأهيل إلا من خلال خبير أو مهندس عالماً بأمور التقنية، فمجرد وجود هذا الشخص يؤدي إلى فقدان مبدأ السرية خاصةً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه قد تحدث بعض العوائق الفنية في الشبكة التقنية أثناء سماع أقوال المتهم أو حتى الشهود كعدم سماع الصوت أو رؤية الصورة بشكل واضح أو ضعف او خلل، الأمر الذي يتطلب حضور مثل هذا الشخص لمجريات الدعوى وهذا في حد ذاته كاف لخرق مبدأ السرية.

ووفقاً لنظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية في المادة (7/أ و ب) منه أشار المشرع إلى ضمانة سرية المحاكمة حيث نصت على أن: " أ. للمشتكى عليه الذي تقرر التحقيق معه باستخدام وسائل التقنية الحديثة أن يطلب من المدعي العام أثناء التحقيق معه الحضور شخصياً، ب. للمشتكى عليه الذي تقررت محاكمته باستخدام وسائل التقنية الحديثة في أي درجة من درجات التقاضي أن يطلب في أول جلسة تعقد لمحاكمته باستخدام هذه الوسائل حضوره شخصياً أمام المحكمة.

حق المتهم في مناقشة شهود الاثبات أو ما يسمى شهود النيابة العامة إذا لم يكن له محامياً: جاء النص على هذا الحق في المادة (2/173) من قانون اصول المحاكمات الجزائية، ونصت عليه المادة الخامسة من نظام استخدام التقنية الحديثة الأردني، وبالرغم من تأكيد المشرع على هذه الضمانة سواء كان التقاضي تقليدياً او الكترونياً؛ وتحت عنوان أن الشهادة نوع من أنواع الإثبات، فإننا نتساءل هل التقنيات الحديثة مهيئة أو على الأقل كافية لإجراء المناقشة بين المتهم وغيره من شهود الإثبات، ولنفرض جدلاً أن مناقشة شهود النيابة استغرقت وقتاً طويلاً فهل تحقق الانتاجية المطلوبة كما لو تم اجراءها امام القاضي مباشرةً في المحكمة.

ونرى أن مناقشة الشهود عبر التقنية الحديثة من شأنها المساس بضمانة المتهم مما تؤثر عليه سلباً في تكوين القناعة الوجدانية للقاضي، وبالمقابل يتيح للقضاء التسريع من وتيرة اجراءات التقاضي وخصوصاً سماع الشهادة والاقوال للاشخاص والمتهمين

البعدين مسافات طويلة عن موقع المحكمة حسب نص المادة (6) من النظام المذكور.

لكن وفقاً لنظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية في المادة (5) منه أشار المشرع إلى ضمانة المناقشة حيث نصت على أن: "تراعى عند استخدام وسائل التقنية الحديثة أحكام السرية والعلانية والحضور والمناقشة ...الخ".

ضمانة حق المتهم في الاطلاع على جميع المواد الجرمية المضبوطة: وهذا الأمر منصوص عليه في قانون أصول المحاكمات الجزائية، وجاء النص عليه في نظام استخدام التقنية الحديثة بشكل عام في المادة (6/ب) منه، ومما يستشف من النص المذكور أن احقية المتهم في الاطلاع على المواد الجرمية المضبوطة تتحقق من خلال المواجهة. لأن مشاهدتها عبر تقنية الاتصال عن بعد من شأنها أن تؤدي إلى عدم وضوح رؤية المتهم للمواد الجرمية على حقيقتها خاصةً إذا ما فرضنا جدلاً إذا كان المتهم من ضعاف البصر، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تيقنه فيما إذا كانت هذه المواد المضبوطة بعضها أو كلها عائدة له من عدمه.

لكن الإجابة على ذلك تكمن في أن هذا الطلب موقوف على اجازة المدعي العام له من عدمه طبقاً لنص المادة (7/أ/1) من النظام المذكور، حيث أجاز للمتهم أن يطلب حضوره شخصياً أمام المحكمة، وقد نصت على أنه: "للمشتكى عليه الذي تقرر التحقيق معه باستخدام وسائل التقنية الحديثة أن يطلب من المدعي العام أثناء التحقيق معه الحضور شخصياً، وللمدعي العام بناء على أسباب مبررة قبول هذا الطلب أو رفضه".

حق المتهم في الحضور أمام المحكمة أو الادعاء العام: نصت عليه المادة 1/64 اصول جزائية بقولها: "للمشتكى عليه والمسؤول بالمال والمدعي الشخصي ووكلائهم الحق في حضور جميع اجراءات التحقيق ...الخ". وأيضاً تم التأكيد على هذا الحق للمتهم بموجب المادة (7/3،2،1) من نظام استخدام التقنية الحديثة حيث نصت على أنه: "للمشتكى عليه الذي تقرر التحقيق معه .... الحضور شخصياً، وللمدعي العام بناءً على أسباب مبررة قبول هذا الطلب أو رفضه".

حق المتهم في مقابلة محامية: نص قانون أصول المحاكمات الجزائية عليها في المادة (208) منه، وفي نظام استخدام التقنية الحديثة في المادة (5) فجاء فيها: "تراعى عند استخدام وسائل التقنية الحديثة ...ما تعلق منها بحق الدفاع وحضور الوكيل أثناء إجراءات التحقيق والمحاكمة ...الخ".

والملاحظ في هذا الشأن أن المتهم يستطيع مقابلة محاميه بواسطة تقنية الاتصال عن بعد، ويدلي ما يشاء من أقوال له، لكن قد يرغب المتهم في ذكر بيانات أو معلومات معينة بطريقة لا يستطيع ايصالها إلا بالمواجهه الحقيقية، وهذا مما قد يتنافى مع عدم احترام هذه الضمانة، أضف إلى ذلك إلى مقابلة المتهم لوكيله عبر المنصة الإلكترونية من شأنه أن يخرق مبدأ السرية والحرية في ابداء اقواله، وبالمقابل يستطيع أن يطلب المتهم مقابلة محامية شخصياً أو في مركز الاصلاح والتأهيل اذا كان موقوفاً.

ضمانة حق المتهم الأبكم او الأصم في أن يقوم رئيس المحكمة بتعيين من اعتاد مخاطبة الصم والبكم للترجمة: تم النص عليها في المادة (230) اصول جزائية بقولها: "إذا كان المتهم أو الشاهد أبكم أصم أو ذا إعاقة أخرى ولا يعرف الكتابة ...الخ". وقد تم التأكيد على هذه الضمانة في النظام الخاص باستخدام التقنية الحديثة بموجب المادة (3/ب).

ونرى في هذا الشأن أن يتم حضور المتهم والترجمان أمام الجهات القضائية، فقد يجد القاضي أو المدعي صعوبة في فهم الحركات أو الإشارات عبر تقنية الاتصال عن بعد، الأمر الذي يؤدي إلى فتح الباب فتح الباب على مصراعيه للتفسير الخاطئ لهذه الاشارات، وحفاضاً على هذه الضمانة ولتلافي أي تأويل او تفسير أي تأويل قضائي أو تفسير خاطئ، نرى بلزومية حضور المتهم وترجمانه أمام الجهة القضائية.

واخيراً، نرى أنه وحسب نص المادة (158) اصول جزائية، ونصوص مواد النظام الخاص باستخدام التقنية الحديثة الجزائية، يعتبر التقاضي عن بعد إجراءاً احتياطياً لا اساسياً، حيث جاءت كافة النصوص لتجيز للجهات القضائية استخدامه من عدمه.

المبحث الثاني: تطبيقات التقاضي الإلكتروني في القضاء الأردني

قامت وزارة العدل الأردنية بإنشاء موقع الخدمة الإلكترونية القضائية تحت مسمى بوابة الخدمات الإلكترونية، فمن خلال هذه البوابة يمكن الدخول إلى التنظيم القضائي في الأردن، واشتمل الموقع الإلكتروني على خدمات إلكترونية قانونية تتمثل بالاستعلام عن المعاملات القضائية كافة، والمعلومات المتعلقة بالدعاوى المقامة أمام المحاكم بكافة أنواعها ودرجاتها، وجدول الجلسات حسب التاريخ المحدد، وهو ما وفر لأطراف الدعوى ووكلائهم الحصول على المعلومات المطلوبة في أقل وقت ممكن ودون الانتقال إلى مبنى المحكمة، وتتضمن هذه البوابة ايضاً خدمة حاسبة الرسوم، والمتعلقة باحتساب رسوم كافة الدعاوى إضافة إلى رسم تنفيذها والتباليغ بالنشر والدفع وغيرها من الخدمات.

المطلب الأول: إجراءات تسجيل الدعوى عبر الوسائل الإلكترونية

تبدأ إجراءات التقاضي من لحظة تسجيل الدعوى في السجلات الرسمية للمحكمة المختصة بعد دفع الرسوم القضائية، وأشار المشرع إلى بعض الشروط الواجب توافرها قبل ذلك، من خلال توافر عدة أمور للولوج للبوابة الالكترونية لوزارة العدل، فجاء في المادة (6) من نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية أنه :"توفر الوزارة لكل محامٍ حساباً إلكترونياً على بوابتها الإلكترونية يعتمد لغايات تسجيل الدعاوى القضائية والتنفيذية والطلبات وإيداع اللوائح وقائمة البينات وسائر المخاطبات والأوراق القضائية والتنفيذية".

فآلية التقاضي الالكتروني هي: عبارة عن موقع إلكتروني للمحكمة على شبكة الانترنت تعمل بنظام إرسال وقبول المستندات الالكترونية، وهو نظام الكتروني خاص يسمح بفتح قنوات اتصال بين المتقاضين والمحكمة من خلال النافذة الالكترونية, حيث يتم قبول مستندات القضية بطريقة الكترونية وسداد الرسوم القضائية وقبولها بوساطة موظف المحكمة المختص عبر النافذة الالكترونية, والآلية كما يلي:

أولاً: قيد الدعوى بالدخول لموقع وزارة العدل (https://services.moj.gov.jo) والذي يتطلب انشاء حساب على الموقع وكلمة المرور الخاصة به للتمكن من الدخول للاستفادة من الخدمات التي يقدمها الموقع.

يتم تسجيل الدعوى سواء كانت الحقوقية او التنفيذية بعد الدخول للموقع المذكور على شبكة الإنترنت، وكل اجراء فيه يحمل عنواناً معيناً، ثم يقوم الخصوم والمحامون بتسجيل الدعاوى القضائية، وتسليم الوثائق والمستندات ودفع الرسوم القضائية بعد مراجعة الاوارق من قبل الموظف على الموقع الإلكتروني، ولغايات احتساب الرسوم، هناك برنامجا الكترونياً بالموقع يتم فيه إدخال البيانات لقيم الدعوى ونسبة الرسوم، ثم يحدد قيمة الرسم وكيفية الدفع، ويتم دفع المبلغ المحدد كاملاً من خلال موقع اي فواتيركم (efawateercom.jo) . بعد عملية الدفع يتم ايداع لائحة الدعوى ومرفقاتها.

ثانياً: الاخطار والتبليغات وتبادل اللوائح: بعد أن يقوم المدعي بإعداد عريضة الدعوى تبدأ التبيلغات القضائية لاطراف الدعوى المدعى عليه او عليهم حسب العنوان الوارد في لائحة الدعوى وفي حال تبليغهم يقوم المدعى عليه أو عليهم بإعداد لائحته الجوابية على الدعوى القضائية، ثم تدخل البيانات إلى البرنامج الحاسوبي العائد للمحكمة، ويتم تبادل اللوائح بين أطراف

الدعوى باستخدام الوسائل الإلكترونية، وتبادل البيانات الكترونياً هو: مجموعة من المعايير المستخدمة في تبادل المحررات الإلكترونية بين اجهزة الكمبيوتر التابعة للمحكمة والاطراف بدون استخدام دعائم ورقية(ابراهيم، 2008).

ثالثاً: مرحلة المرافعة وتحديد أول موعد جلسة، وفي هذه المرحلة تبدأ اجراءات التقاضي، حيث يكلف أطراف الدعوى بتقديم أصل ما تم إيداعه من أوراق عبر الوسائل الإلكترونية إلى المحكمة عند أول جلسة تلي الإجراء الذي تم بالوسائل الإلكترونية تحت طائلة بطلان هذا الإجراء.

رابعاً: استمرار مرحلة المحاكمة وصولاً للبت النهائي بالدعوى واصدار قرار الحكم فيها.

إن نظام استعمال الوسائل الإلكترونية رقم (95) لسنة 2018 في الإجراءات القضائية المدنية الأردني، قد نظم إجراءات التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية، حيث نصت المادة (4) منه على أنه:

أ- يجوز تسجيل الدعاوى القضائية والطلبات ودفع الرسوم عنها وإجراء تبليغها وتبادل اللوائح والمذكرات وسائر الأوراق فيها وإجراء المخاطبات بالوسائل الإلكترونية على النحو التالي:

1. يتم إيداع لائحة الدعوى ومرفقاتها كاملة بالوسائل لاللكترونية.
2. تقوم المحكمة بإشعار صاحب الدعوى بقبول تسجيله.
3. بعد تبليغ الطرف الآخر لائحة الدعوى ومرفقاتها يجوز أن يتم تبادل اللوائح بين أطراف الدعوى باستخدام الوسائل الإلكترونية.
4. أ- يكلف أطراف الدعوى بتقديم أصل ما تم إيداعه من أوراق بمقتضى هذه الفقرة عبر الوسائل الإلكترونية إلى المحكمة عند أول جلسة تلي الإجراء الذي تم بالوسائل الإلكترونية تحت طائلة بطلان هذا الإجراء. ب- يتم إيداع السندات التنفيذية بالوسائل الإلكترونية وعلى قاضي التنفيذ تكليف الدائن بإبرازها.ج- يقبل الدفع الإلكتروني لغايات دفع رسوم الدعاوى والطلبات وفق أحكام هذا النظام. د- للوزير إصدار التعليمات اللازمة لتنظيم عملية تسجيل الدعاوى القضائية والتنفيذية والطلبات ودفع الرسوم وإيداع اللوائح والبيانات والمذكرات وسائر الأوراق وإجراء المخاطبات بالوسائل الإلكترونية.

المطلب الثاني: ضمانات التقاضي باستعمال الوسائل الالكترونية

تتمثل المصلحة في التقاضي الإلكتروني تمكين المحامين والمواطنين من تلقي الخدمات التي يسعون إليها بسهولة ويسر، ودون الانتقاص من ضمانات التقاضي أو المدد والمواعيد الإجرائية المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية وقانون محاكم الصلح، وضمان مبدأ المواجهة بين الخصوم وشفوية إجراءات المحاكمات.

أولاً: التبليغات الإلكترونية

1.وسائل التبليغات الإلكترونية: كما ذكرنا سابقاً تم الاستعاضة عن التبليغات الورقية بواسطة المحضرين بالتبليغات الإلكترونية من خلال استخدام الهواتف المحمولة، والبريد الإلكتروني، بحيث يتم ارسال رسائل نصية مباشرة على الهواتف المحمولة للمحامين والمراجعين أو البريد الإلكتروني الخاص بهم، لتبليغهم بمواعيد الجلسات وخلاصة القرارات الصادرة عن الهيئات القضائية والمذكرات واللوائح والمرافعات المقدمة في الدعاوى، وهو ما يضمن تبلغ الأشخاص المعنيين بشخصهم بسرعة وبسهولة، دون أن يكون هناك احتمالية لرجوع التبليغ لعدم العثور أو التبليغ بالإلصاق، وهذا لا يعني الاستغناء عن إجراء التبليغات بالطرق العادية أو بالنشر في الصحف المحلية في حال أن تعذر اجراء التبليغات بالوسائل الإلكترونية.

وفي ذلك نصت المادة (7/أ) من نظام استعمال الوسائل الإلكترونية على: تعتمد الوسائل الإلكترونية التالية لإجراء التبليغات القضائية:-

1- البريد الإلكتروني.

2- الرسائل النصية عن طريق الهاتف الخلوي.

3- الحساب الإلكتروني المنشأ للمحامي.

4- أي وسيلة أخرى يعتمدها الوزير.

2. الطعن بمرحلة التبليغات القضائية:

وفي هذا الخصوص، نشير إلى أن نظام استعمال الوسائل الإلكترونية نظم إجراءات التبليغ بالوسائل الإلكترونية التي تسري على الدعاوى مرحلة التبليغات القضائية، والتي لها أهميتها البالغة الخطورة في العمل القضائي، كون المرافعات القضائية وإجراءاتها لا تتم بصورة صحيحة إلا بعد إجراء التبليغات القضائية بصورة صحيحة وسليمة، بالمقابل عدم صحتها تفتتح باب

الطعن بعدم صحة التبليغات، فنصت المادة (7/ب) من النظام المذكور: "عند إجراء التبليغات بالوسائل الإلكترونية تراعى الشروط والبيانات التي يجب توافرها في التبليغات القضائية المنصوص عليها في القانون"..

إلا أننا نرى وفي واقع الأمر، أن مسألة التبليغ في الدعاوى المدنية تثير وفق هذه الوسائل الحديثة إشكالية من حيث علم المدعي بالبريد الإلكتروني العائد للمدعى عليه من ناحية، تبعاً لطبيعة الدعوى وأطرافها، لذا لابد أن يكون البريد إلكتروني الخاص واضحاً والهاتف الخلوي فعالاً يمكن تبليغهما بالدعوى ومرفقاتها على هذه العناوين.

ونرى أن التبليغ عن طريق الوسائل الالكترونية له العديد من المزايا التي يمكن ان تحقق ضمانة حقيقية لكل من طالب التبليغ والمبلغ اليه، خاصة لتحقيق مبدأ المواجهة بين الخصوم وتحقيق العلم الفعلي والحقيقي بشكل يمكن ان يتطابق مع حقيقة الواقع اكثر من التبليغ بالطريق التقليدي، وذلك من خلال اجراءات يمكن ان تتخذ بوسائل الكترونية وتحقق الاثار القانونية التي ينص عليها القانون، والتي بدورها يمكن أن تجنب العديد من المشاكل العملية التي يعاني منها النظام القضائي بشكل يومي(العبيدي، 2017).

كما نصت المادة (7/ج) من نظام استعمال الوسائل الإلكترونية على أنه: "لكل صاحب مصلحة حق الطعن بعدم صحة التبليغ الجاري بالوسائل الإلكترونية خلافاً لأحكام هذا النظام".

ويترتب على التبليغات بالوسائل الإلكترونية المقررة وفق أحكام النظام المذكور نفس الأثار القانونية التي تتم وفق احكام القانون من حيث المدد والطعون المتعلقه به، فجاء في المادة (7/د) من النظام أنه: "يكون للتبليغ الذي يتم وفقاً لأحكام هذا النظام الآثار القانونية ذاتها التي تكون للتبليغات التي تتم وفقاً لأحكام القانون.

وأخيرا يتم ارشفة التبليغات التي تتم وفق احكام النظام رقم (95) لسنة 2018 لسهولة الرجوع اليها عند الحاجة، فنصت المادة (7/هـ) من النظام أنه: "تتخذ الوزارة كل ما يزم من إجراءات تمكن المحاكم من أرشفة التبليغات التي تتم بالوسائل الإلكترونية للرجوع إليها عند الحاجة".

3. تحقق العلم الفعلي والحقيقي بالوسائل الإلكترونية

تثير مسألة التبيلغات بواسطة البريد الإلكتروني عدد من الاشكاليات التي تتمحور حول التأكيد على العلم اليقيني بأوراق الدعوى، وهي كالآتي:

أ.علم المدعي بالبريد الإلكتروني للمدعى عليه واستخدامه له: يتم التبليغ عبر البريد الإلكتروني المعلوم لدى الموظف المختص وهو لايثير اية اشكالية.

ب.لكن نجد المشكلة في أن مسألة تبليغ المدعى عليهم الأشخاص الطبيعيين الذين قد لا يكون بريدهم الإلكتروني معلوم لدى الموظف المختص أو مستخدما بصورة دورية أو رسمية من قبلهم للتأكد من علمهم بالأوراق المراد تبليغها، وعدم صحته باب من ابواب الطعن في صحة التبليغات والمدد الاجرائية.

ونرى أن الحل يكمن في الربط مع قاعدة بيانات مديرية الأحوال المدنية والتي توجب على الأشخاص تزويدهم ببريدهم الإلكتروني الرسمي، وبالتالي قيام الموظف المختص بطلب الحصول على بيانات البريد الإلكتروني لهذا الشخص من مديرية الأحوال المدنية.

ثانياً: السير بالدعوى لحين الفصل بها

من خلال استخدام الوسائل الالترونية يتم استبدال تقديم الأوراق القضائية من لوائح جوابية ولوائح الرد والاستدعاءات والطلبات والبينات والمذكرات والمرافعات الختامية خلال جلسات المحاكمات بنظام الإيداع لدى الأقلام أو إلكترونياً دون أن تعقد جلسات حضورية لهذه الغاية، وقصر الجلسات الحضورية على الإجراءات والمسائل المنتجة في الدعوى وهي:

1. سماع الشهود إلا إذا اتفق الأطراف أن تكون من خلال وسائل الاتصال المرئي.
2. إفهام الخبير أو الخبراء المهمة المقررة وتحليف اليمين وتسليم المستندات والانتقال للكشف والمعاينة في الأحوال التي يتطلب القانون اجراء الكشف والخبرة فيها تحت اشراف المحكمة بما فيها إجراءات الاستكتاب.
3. حلف اليمين الحاسمة أو المتممة أو أي يمين أخرى مقررة بموجب القانون من قبل الخصم الموجهة اليه اليمين.
4. استجواب الخصوم.
5. الجلسة الختامية لغايات إبداء الأقوال الأخيرة بخصوص المرافعات والنطق بالحكم.

المطلب الثالث: معطيات التقاضي الإلكتروني في القضايا الجزائية

إن النظام القضائي في الدعاوى الجزائية يجسد عملية تبادل معطيات التقاضي الكترونياً وهي كثيرة ومتعددة منها وسائل كتابية كالبرق, أو التلكس, والبريد المصور(الفاكس)، أو وسائل صوتية كالهاتف النقال, والمرئي, والعادي, والراديو، أو وسائل

مسموعة مرئية كالتلفاز والفيديو...، أو وسائل كتابية صوتية مرئية بواسطة الانترنت بين اطراف الدعوى والمحكمة الإلكترونية، وذلك لتسريع عملية التقاضي وتقليص حضور المتخاصمين امام القاضي الى مرة واحدة في بداية الخصومة، والاعتماد على نظام المذكرات القانونية عن بعد، بالإضافة الى مغادرة النظام الورقي واعتماد تبادل السندات الكترونياً.

ونرى أن الاجهزة الإلكترونية عموماً واجهزة الكمبيوتر على وجه الخصوص تلعب دوراً هاماً بجلسات المحكمة الالكترونية التي تقوم بجميع الاعمال الموكلة اليها قانوناً باستخدام الحاسب الالكتروني الذي يحتوي على البرامج الخاصة بتطبيق إجراءات التقاضي والموصول بشبكة الاتصالات الدولية (الانترنت), لاختصار الوقت والجهد وإصدار الحكم بأبسط وأسرع الطرق دون الحضور الشخصي للمحكمة.

والسؤال الذي يثار هنا ماذا يتطلب تطبيق المحكمة الإلكترونية في القضايا الجزائية؟

بالرجوع الى نص المادة(3) من نظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية رقم (96) لسنة 2018 والتي تنص: "لغايات تنفيذ أحكام هذا النظام تستخدم وسائل التقنية الحديثة:

أ. في المحاكم ودوائر النيابة العامة ومراكز الاصلاح والتأهيل وفي أي مكان آخر يخصص لحفظ الأشخاص الموقوفين أو المحكومين.

ب. مع المشتكي والمشتكى عليه والمجني عليه والشاهد والمحامي والخبير والمترجم والمدعي بالحق الشخصي والمسؤول بالمال.

وللإجابة على هذه التساؤل نجد ان التقاضي عن بعد يحتاج لقاعدة تشريعية يستمد القضاة سلطتهم بموجبها لنظر الدعاوى واصدار القرارات والاحكام بناءً على هذه الاجراءات التي تحمل صفة الالزام وبالتالي تتمتع بحجية الاحكام من ناحية، ومن ناحية اخرى قاعدة فنية يتم من خلالها انشاء وتصميم وبرمجة نظام قضائي معلوماتي يشمل مواقع الكترونية تقدم خدمات إدارية وقضائية، وكذلك للأساس التدريبي والتأهيلي للكوادر المتخصصة بهذا النظام ومنهم القضاة المعلوماتيين والمحاميين المعلوماتيين والكتبة الإلكترونيين، وهي اهم متطلبات انشاء هذا النظام.

فالسند التشريعي يكمن في نص المادة (4) من النظام المذكور حيث نصت على: أ. 1. للمحكمة استخدام وسائل التقنية الحديثة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب من أطراف الدعوى.

2. للمدعي العام استخدام وسائل التقنية الحديثة من تلقاء ذاته أو بناء على طلب من أحد أفراد الضابطة العدلية أو الجهة المختصة.

ب. للمحكمة والمدعي العام استخدام وسائل التقنية الحديثة متى كان استخدامها يحقق سرعة وسهولة البت في القضايا الجزائية وتحقيق العدالة أو كان استخدامها لازما للحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي.

وبناءً على ما تقدم، لابد من تجهيز المحكمة وقاعاتها والاقسام الادارية والتنفيذية فيها، والذي سيأخذ طابعاً تقنياً يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور وتسجيل الطلبات والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم اتصالاً الكترونياً دون حاجة للحضور الشخصي, ويتميز هذا الاتصال بالشفافية والسرعة العالية في الحصول على المعلومة وتنفيذ الاجراءات القضائية(الشرعة، 2010).

وتعقيباً على ما ذكر، يتطلب تنظيم الإجراءات الفنية للمحكمة الإلكترونية بشكل مفصل وجود وسائل الإلكترونية من معدات حاسوبية وملحقاتها وبرامج خاصة وأجهزة الحاسوب، إضافة إلى توفير شبكة داخلية يتم من خلالها ربط جميع الاقسام والوحدات وقاعات المحكمة فيما بينها، بحيث تكون هذه الشبكة مقيدة على خط الاتصال الذي يربطها ببعضها، ويمكن لجميع العاملين في المحكمة الاتصال فيما بينهم وتبادل المستندات وملفات الدعاوى دون الحضور الشخصي، وإرسال موظف لاستلام أو تسليم الملفات والوثائق والمخاطبات المعمول بها في المحكمة التقليدية.

كما يتطلب نظام التقاضي وجود قاعات مجهزة بمنظومة ربط داخلية مصغرة تتألف من محور وموزع خطوط على كافة الحواسيب الموجودة داخل كل قاعة ترتبط بحاسبة رئيسية كبيرة الحجم تختص بعرض محتويات ملف الدعوى، مع إظهار كافة الإجراءات التي تطرأ عليها، ويستطيع الحاضرين مشاهدتها بشكل مباشر.

والحواسيب الأخرى تكون موزعة داخل قاعة المحكمة في الأماكن المخصصة والمفترضة للمدعي او وكيله وللمدعى عليه أو وكيله، والشاهد في حال حضورهم الشخصي إلى قاعة المحكمة، وجميعها ترتبط مع حاسوب القاضي الذي يتم بواسطته عرض البرنامج الكامل لملف الدعوى مع تدوين الإجراءات كافة وبالتسجيل المرئي لها، بحيث تعرض من خارج المبنى التي تنقل هذه الإجراءات على شاشة الحاسوب الرئيسي في القاعة، وكذلك للحاضرين إلكترونياً عن طريق كاميرا موجودة داخل قاعة المحكمة تؤدي مهمة تصوير وقائع الجلسات مع تصوير الحاضرين وكل ما تحتويه القاعة ونقل هذه الوقائع للصفحة الرئيسية للموقع

الإلكتروني على الانترنت بحيث يستطيع كل من ذوي العلاقة في الدعوى أو اي مواطن من الدخول إلى قاعة المحكمة وحضور جلساتها وهذا ما يسمى بالقضاء التقليدي بعلنية المحاكمة(الشرعة، 2010).

ويمكن أيضاً عرض محتوى محضر ملف الدعوى الإلكترونية على جزئية علنية المحاكمة في الموقع الرئيسي للمحكمة على الانترنت في حالة عدم الحضور الشخصي للأطراف وذلك بوساطة كاميرات القاعة، وبالإمكان ربط محتوى شاشة الحاسوب الرئيسية بجزيئة علنية المحكمة مباشرة دون تصوير من الكاميرا، وفي حالة قرر القاضي رؤية الدعوى سراً يتم وقف التصوير الناقل لجزئية علنية المحكمة وتشغيله بعد ذلك.

ونؤكد هنا، أنه في حالة طلب أصل الوثائق والأدلة المقدمة في الدعوى يستطيع المحامي تأمينها إما بالحضور الشخصي إلى المحكمة أو ترسل بواسطة بريد النظام الذي يعتر جزء من وحدة التبليغات الإلكترونية(الترساوي، 2013).

وبعد الانتهاء من جلسات المحاكمة في التقاضي الإلكتروني كافة، تكون إجراءات الدعوى ومستنداتها وأقوال أطرافها كافة مدونة على دعامات الكترونية من خلال صفحات المحكمة الإلكترونية الأمنة، والتي يكون لكل قاضي في هيئة المحاكمة نسخة منها، بحيث تجري المداولة الإلكترونية بين أعضاء الهيئة لتوصلهم إلى حكمهم النهائي في الدعوى، حيث يصدر القرار ويتم التوقيع عليه من قبلهم من خلال تفعيل التوقيع الإلكتروني على ملف الدعوى القضائية.

وبعد التوقيع على الحكم، يقوم موظف قلم المحكمة الإلكترونية بالإعلان عن الحكم للأطراف فور صدوره، وبذات الوقت يتم إيداعه في ملف الدعوى ليتمكن الأطراف من الاطلاع عليه، وهو ما يضمن الإعان الشخصي للأحكام ومن ثم يكون الحكم محلاً للتنفيذ بالنسبة للمحكوم له، ويمكن للمحكوم عليه الطعن به حسب القواعد العامة للطعن وأحكامها وشروطها (ابراهيم، 2010).

الخلاصة إن التقاضي الإلكتروني يتطلب توفر الاساس الفني الى جانب السند التشريعي، والذي يتضمن تهيئة مستلزمات فنية من انشاء وتصميم وبرمجة نظام قضائي معلوماتي مكون من مواقع الكترونية تقدم خدمات ادارية وقضائية، وايضاً قاعات محاكمة مجهزة بخطوط الاتصال والحواسيب والبرامج التي تمكن قضاة المعلومات من نظر الدعاوى وافهام المتداعين لمضمون القرارات لعملية التقاضي الشاملة.

كما يشمل هذا النظام على المحكمة الالكترونية والدائرة الالكترونية لتنفيذ الاحكام المدنية, بحيث ينبغي على وجود محكمة

الكترونية وجود محكمة استئناف تنظر بالطعون المقدمة اليها الكترونياً, وهكذا نتوصل الى ان ملفات الدعاوى الالكترونية تختلف عن الملفات الموجودة حالياً في المحاكم بحيث أن الالية التقليدية لتدوين اجراءات التقاضي سوف تصبح جزءاً من الماضي تحل محلها اليات برمجية متطورة تختلف في الشكل والمضمون.

المطلب الرابع: الآثار التي تنتج من خلال تطبيق نظام اجراءات التقاضي الإلكتروني

تأتي الخدمات الإلكترونية في إطار أولويات عمل الحكومة وبرنامج العمل الذي التزمت به ضمن محور "دولة القانون"، والذي تتمثل آثاره في تسريع اجراءات التقاضي وتسهيل الإجراءات واختصار الوقت والجهد على المستفيدين من خلال التركيز على أهمية البعد التنفيذي، وإيلاء الجانب التطبيقي أولوية خاصة، بالتزامن مع البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية التطوير والتحديث على أرض الواقع، ما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال مواكبة التطورات المتسارعة ضمن أطر مُمنهجة ومدروسة.

كذلك الاستفادة من التطبيقات الإلكترونية لوزارة العدل الموجودة على الهواتف الذكية والتي يتضمن عدداً من الخدمات، مثل إصدار شهادات عدم المحكومية، وخدمات المحاكم التي تشمل الاستعلام عن الدعاوى القضائية المنظورة بحق الشخص، والاستعلام عن دفعات الإيجار بالمحكمة، والاستعلام عن الوكالات والكفالات لدى كاتب العدل، وخدمات الدفع الإلكتروني، وخدمة التباليغ الصادرة عن المحكمة والمنشورة بالصحف اليومية، والتي تهدف الى حل كثير من الاشكاليات الادارية من خلال ضغطة واحدة على الحاسوب يسهل الوصول الى المعلومات واستقبالها.

أيضا يمكن للمحامي او المتقاضي رفع المئات من الدعاوى امام محاكم مختلفة، دون ان يغادر مكتبه وبضغطة واحدة، فيستطيع ارفاق جميع المستندات المتعلقة بالدعوى، وبضغطة واحدة سيجد امامه العديد من صيغ الدعاوى المختلفة التي يختار منها ما يتصل بقضيته، كما تشمل الخدمات المتاحة خدمة تسجيل الاعتراض التي تتيح للمحامين تسجيل الاعتراض على الدعاوى بشتى أنواعها ودفع رسومها بشكل إلكتروني ومتابعتها واستعراض محاضرها والتباليغ القضائية وخدمة تصديق ملف الدعوى التي تتيح للمحامين تصديق ملف الدعوى بجميع انواعها ودفع قيمة الرسوم بشكل إلكتروني (موجه للمحاميين) وخدمة تسجيل قضايا رد الاعتبار التي تمكن المحامين من تسجيل قضايا رد الاعتبار ودفع رسومها بشكل إلكتروني.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة راينا أن العمل القضائي يهدف إلى إقامة العدل بين الخصوم بتقرير حكم القانون، فيما يرفع إليه من منازعات مختلفة، وأن التقنيات الإلكترونية الحديثة تسهم بشكل كبير في تسهيل إجراءات التقاضي ذات الخصائص المميزة بتوفير الوقت والجهد والنفقات وسرعة الوصول وانجاز المعاملات بجودة عالية ودقة، وعلى هذا الأساس أصبح إنجاز معظم الإجراءات القضائية بأشكال إلكترونية وتضمين المراحل الإجرائية على مستوى جميع المحاكم بقاعدة بيانات متصلة وأمنه، و أتاح للجميع الاطلاع على الدعاوى والمحاضر والتباليغ مهما كان طبيعتها، إضافة إلى خدمة الدفع الإلكتروني، وفي النهاية تم استعمال معظم التطبيقات الإلكترونية في تنظيم وإجراءات المحاكم من خلال الاستعمال المستقل للحاسوب وللشبكات الخاصة والشبكات العامة وتنظيم قواعد البيانات وحمايتها وتشفيرها.

أولا: النتائج

1. أن عملية التقاضي والإجراءات القضائية تتم بصورة إلكترونية في كافة المعاملات والدعاوى المدنية والجزائية من بداية مراحل التقاضي وحتى تنفيذ الحكم، وإثبات المستندات والطعن عليها أو سماع الشهود وغيرها حتى صدور الحكم والتوقيع عليه والمستخرجات الإلكترونية.
2. أن التقاضي الإلكتروني يتطلب جملة من الوسائل، منها:

- التعديلات التشريعية للقوانين الداخلية.
- استخدام الوسائل التقنية الحديثة والأمان المعلوماتي، وهي لا تقل أهمية عن الأولى، وتتمثل في شبكة الانترنت ودعائمها.
- الوسائل التأهيلية للطاقم البشري من القضاة والمحامون، وكتاب المحاكم، إلى جانب المختصين من الأكفاء في عالم المعلوماتية، من مهندسين وتقنيين.

3. أن مصطلح التقاضي الإلكتروني، يعد من المصطلحات والمفاهيم الحديثة، وهو عبارة عن تنظيم تقني معلوماتي ثنائي الوجود شبكة الربط الدولية بالإضافة الى مبنى الجهاز القضائي المعني، يتيح للخصوم تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحكمة تمهيدا للوصول إلى الحكم القضائي العادل، وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة.

4. أن تطبيق القضاء الاردني للتقاضي الالكتروني يعد نقلة نوعية تستند إلى أسس قانونية دولية ووطنية. وله اثار ايجابية في تبسيط الاجراءات وسرعة الفصل في القضايا وادارة الجلسات عن بعد من خلال انظمة الاجتماعات المرئية والمرافعات وسماع اقوال الشهود والخصوم عن بعد.
5. ان اتباع نظام التبليغ أو الاعلان الإلكتروني لأوراق المرافعات يؤدي الى تفادي فوات المواعيد الاجرائية وكذلك يؤدي الى توفير الوقت والجهد المبذول في التعامل مع الوثائق وتخفيض المصاريف الادارية التي تنفقها المحكمة.

ثانيا: المقترحات

1. العمل على تطوير النظام المعلوماتي لقاعدة بيانات السلطة القضائية، طبقا لأحدث نظم البرمجة المعتمدة دولياً والقابلة للتطوير والتحديث.
2. جمع المنظومة التشريعية وتوحيدها في تقنين واحد حول التقاضي الإلكتروني.
3. الربط بين المواقع الإلكترونية لوزارة العدل في كافة انحاء المملكة، والهيئات القضائية الموجودة في الأردن.
4. العمل على تطوير نافذة الموقع الإلكتروني لوزارة العدل ليسهل على المواطن عملية التقاضي الإلكتروني، بشروحات بصيغة PDF، وأخرى مرئية، حول كيفية استخراج الأحكام، ارسال المستندات،...إلخ.
5. إجراء دورات تدريبية دورية في مجال القضاء الإلكتروني لكل العاملين في مجال القضاء من قضاة ومحاميين وكتبه وفنيين لمواكبة أي تطور حاصل في مجال التقنية الإلكترونية من جهة وتحقيق حماية أكبر للدعاوى الإلكترونية من خطر الاختراق حفاظاً على سرية المعلومات والمعاملات القضائية.
6. انشاء بريد خاص لكل مواطن ومقيم في الدولة يكون كرقم الهوية بالنسبة له، يتم إرسال جميع المراسات الإلكترونية من إخطارات وتبليغات وقرارات مما يسهم في حل مسألة الإعلان نهائياً، وتفعيل نظام الهوية الرقمية للموطنين.

المراجع

المراجع العربية

ابراهيم، خالد ممدوح.(2008). التقاضي الالكتروني: الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية.

أوتاني. صفاء. (2012). المحكمة الإلكترونية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. جامعة دمشق. مجلد (28). العدد (1).

بكر. عصمت عبد المجيد. (2016) .دور التقنيات العلمية في تطور العقد. دار الكتب العلمية، بيروت.

الترساوي. محمد عصام. (2013). تداول الدعوى القضائية امام المحكمة الالكترونية. دار النهضة العربية. القاهرة.

سليمان. داديار حميد. (2015). الاطار القانوني للتقاضي المدني عبر الانترنت. دار الثقافة. عمان.

الشرعة. حازم محمد. (2010). التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية. دار الثقافة. عمان.

العبيدي. عمر لطيف كريم. (2017). التقاضي الالكتروني وآلية التطبيق. دراسة مقارنة. مجلة جامعة تكريت للحقوق. السنة (1). المجلد (1). العدد (2). الجزء (1).

عصماني. ليلى. (2016). نظام التقاضي الالكتروني. مجلة المفكر. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة بسكرة. العدد (13).

هندي. احمد. (2014). التقاضي الالكتروني باستعمال الوسائل الالكترونية. دار الجامعة الجديدة. الاسكندرية.

القوانين

قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015.

قانون اصول المحاكمات المدنية الاردني رقم (24) لسنة 1988.

قانون اصول المحاكمات الجزائية الاردني رقم (9) لسنة 1961 وتعديلاته في القانون رقم (32) لسنة 2017.

نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الاجراءات القضائية المدنية رقم (95) لسنة 2018.

نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الاجراءات القضائية الجزائية رقم (96) لسنة 2018.

Romanization of references

Asmani. Layla. (2016). Electronic litigation system. Thinker Journal. Faculty of Law and Political Science. Biskra University. Issue (13).

Bakr. Esmat Abdul Majeed. (2016). The role of scientific techniques in the development of

nodes. Library science, Beirut.

Ibrahim, Khaled Mamdouh (2008). Electronic litigation: the electronic lawsuit and its procedures before the courts. University Thought House. Alexandria.

Indian. Ahmed. (2014). Electronic litigation using electronic means. New University House. Alexandria.

Obeidi. Nice Omar. (2017). Electronic litigation and application mechanism. A comparative study. Tikrit University Journal of Law. year (1). Volume (1). Issue (2). Part (1).

Otani. Safaa. (2012). Electronic court. Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences. Damascus university. Volume (28). Issue (1).

Suleiman. Dadiyar Hamid. (2015). The legal framework for civil litigation via the Internet. House of Culture. Oman.

Saugata,B., and Masud, R,R.(2007). Implementing E-Governance Using OECD Model (Modified) and Gartner Model (Modified) Upon Agriculture of Bangladesh. IEEE. 1-4244-1551-9/07.

Tarsawy. Mohamed Essam. (2013). Handling the lawsuit before the electronic court. Arab Renaissance House. Cairo.

The charter. Hazem Muhammad. (2010). Electronic litigation and electronic courts. House of Culture. Amman.

Laws

Electronic Transactions Law No. (15) Of 2015.

Jordanian Civil Procedure Code No. (24) Of 1988.

Jordanian Code of Criminal Procedure No. (9) Of 1961 and its amendments in Law No. (32) Of 2017.

Regulation of the use of electronic means in civil judicial procedures No. (95) Of 2018.

Regulation of the use of electronic means in criminal judicial procedures No. (96) Of 2018.